وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية و تسيير وعلوم تجارية .

الشعبة : مالية و محاسبة

التخصص : مالية وبنوك

العنوان :

إشكالية المقاولاتية في الجزائر

مع الإشارة إلى المقاولاتية في ولاية سعيدة

من إعداد الطلبة :

- مرسلي رزق الله جلول.
- خايف توفيق .

تحت إشراف الاستاذ :

- الدكتور.رزين عكاشة .

نوقشت و أنجزت علنا بتاريخ : 19 جوان 2023

أمام اللجنة المتكونة من السادة :

الدكتور	الدرجة العلمية	الصفة
شويرفات عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
رزين عكاشة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عتيق الشبخ	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الدراسية : 2022 - 2023

شكر

قبل وكل شيء نشكر الله عز و جل ونحمده الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووهبنا من القوة والصبر نحتاجها لوصول إلى هذا المستوى وإتمام دراستنا وتقديم البحث المتواضع هذا،

نفعنا الله به و إياكم,

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان ، و فائق الاحترام و التقدير

إلى الأستاذ" رزين عكاشة " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و على كل النصائح

السديدة و التوجيهات القيمة التي قدمها في سبيل إتمام هذا العمل,

كما أتقدم بخالص التقدير و جميل العرفان إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة

موضوع المذكرة و حضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه .

إهداء

إلى الوالدين الكريمين راجين من الله عز وجل أن يطيل في أعمارهم ويغفر لهم

ويرحمهم ويرزقهم العافية

إلى أفراد عائلة وإلى كل الأهل والأحبة وجميع الأصدقاء،

إلى الأساتذة الأكارم في

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

إلى كل الزملاء والزميلات، وإلى كل من علمنا حرفا في هذه الحياة

إلى كل من نعرفهم ويعرفوننا في هذه الحياة ولم تسع أقلامنا لذكرهم.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا"

الملخص :

تهدف دراستنا هذه إلى محاولة الكشف عن إشكالية المقاولاتية في الجزائر و التعرف على المرافقة المقاولاتية ودورها في تطوير المؤسسات الناشئة، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى كل من مفهوم المقاولاتية و المقاول و خصائصه و تصنيفاته ، و دور التعليم المقاولاتي في تشجيع و تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آليات تمويلها إضافة إلى التعرف عليها و على الهيئات الداعمة لها، كما تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى معرفة واقع المقاولاتية و مراحل تطور تعداد المؤسسات الناشئة و أهم الحواجز و العوائق التي تواجهها في الجزائر (ولاية سعيدة) .

الكلمات المفتاحية : المرافقة ، المقاولاتية، المقاول، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

Our study ains at exploring the essue of entrepreneurship in algeria and its role in developing SME entrprises in the theoretic we touched the concept of entrepreneurship, definition,the characteristics in addition to the of entreprenial education on promoting startup .In the case study we tryed to explore the reality of these enterprises ,also the development stages of SME the main obstacles that Algeria (saida).

المحتوى	الصفحة
الشكر و الإهداء	**–**
الملخص	**–**
فهرس المحتويات	**–**
قائمة الجداول	**–**
قائمة الأشكال	**–**
قائمة الملاحق	**–**
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية	**–**
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية المقاولاتية	3

المطلب الأول: نشأة و مفهوم المقاولاتية	**3**
المطلب الثاني: الدور المقاولاتي	**9**
المطلب الثالث: المقاولات والأعمال	**11**
المبحث الثاني : ماهية المقاول	**13**
المطلب الأول: تعريف المقاول	13
المطلب الثاني : خصائص ومميزات المقاول	15
المطلب الثالث : تصنيفات المقاول	18
المبحث الثالث : التعليم المقاولاتي و الروح المقاولاتية	20
المطلب الأول : المدخل التعليمي في السلوك المقاولاتي ومفهوم التعليم المقاولاتي	20
المطلب الثاني : استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية	23
المطلب الثالث: أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي	37
المطلب الرابع : أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي	39
المبحث الرابع : آليات تمويل المؤسسات الناشئة	**44**
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	44
الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	44
الفرع الثاني : تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	49
الفرع الثالث : خصائص المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	53

المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	56
الفرع الأول : أنواع تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	56
الفرع الثاني : أساليب تمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	58
الفرع الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	60
خلاصة الفصل :	63
الفصل الثاني : واقع المقاولاتية في الجزائر	**–**
تمهيد	**65**
المبحث الأول: نشأة وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر	**66**
المطلب الأول: وضعية قطاع المؤسسات الناشئة قبل سنة 1988	66
المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات المطبقة بعد الثمانينات	67
المطلب الثالث: تطور المؤسسات الناشئة انطلاقا من سنة 2001	70
المبحث الثاني: أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر	**73**
المطلب الأول: هيئات المرافقة	73
المطلب الثاني: أجهزة الدعم	75
المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض	83
المبحث الثالث : أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر	**86**

المطلب الأول : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	86
المطلب الثاني: دور المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر	92
المبحث الرابع : احصائيات المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية سعيدة لسنة 2022	96
المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الناشئة وتوزيعها حسب القطاعات والأنشطة على مستوى ولاية سعيدة	96
المطلب الثاني : عدد المؤسسات على مستوى ولاية سعيدة حسب القطاع والنشاط	101
المطلب الثالث : عدد المؤسسات الموقوفة على مستوى قطر ولاية سعيدة واهم المشاكل والحواجز التي طالت سببا في فشلها	103
خلاصة الفصل :	107
الخانمة	108
قائمة المراجع	110
الملاحق	121

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنماط برامج التعليم المقاولاتي.	31
02	أنماط المحاضرات المقدمة في برامج المقاولاتية .	34
03	تحديد محتويات البرامج من خطوات إنشاء مؤسسة .	36
04	أهم أهداف التعليم المقاولاتية .	42
05	عدد العمال و حجم رأسمال التي تحتاجه للإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية حسب الملكية .	47
06	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل .	51
07	خصائص المؤسسة التقليدية و المؤسسة الحديثة .	55
08	معايير تصنيف وتعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	72
09	الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	77
10	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	78
11	هياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	83
12	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية للفترة(2001-2017)	86
13	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات 2009- 2017	88
14	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى خلال (2009- 2016)	91
15	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة (2018 – 2001) الوحدة: مليار دج	93

16	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات (2001 – 2018) الوحدة: مليون دولار	94
17	مراحل تطور المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية سعيدة	96
18	العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة	98
19	عدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف	99
20	العدد الإجمالي لأصحاب المؤسسات المؤمنين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	100
21	عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن	101
22	عدد المؤسسات على مستوى ولاية سعيدة حسب القطاع والنشاط .	101
23	وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب النشاط الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022	104
24	وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب البلديات الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022	105

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل يوضح أهم خصائص المقاولين	16
02	منحنى يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية للفترة(2001-2017)	87
03	منحنى يبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات 2009- 2017	89
04	منحنى يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى خلال (2009- 2016)	91
05	منحنى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة من 2017 - 2023 .	97
06	التوزيع النسبي العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة	98
07	التوزيع النسبي لعدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف	99
08	منحنى عدد المسجلين حسب النشاط	100
09	منحنى يبين حصة القطاع العام والقطاع الخاص من حيث عدد المؤسسات وعدد العمالة فيهما.	102
10	منحنى عدد المؤسسات و عدد العمال حسب كل نشاط	103

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	مراحل تطور المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية سعيدة .
02	العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة.
03	عدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف.
04	العدد الإجمالي لأصحاب المؤسسات المؤمنين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
05	عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن .
06	عدد المؤسسات على مستوى ولاية سعيدة حسب القطاع والنشاط .
07	وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب النشاط الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022.
08	وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب البلديات الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 .

مقدمة عامة :

المقاولات هي عصب كل تنمية اقتصادية ، واللبنة الأساسية لمعظم الإقتصاديات في العالم المقاولاتي بأهمية واضحة داخل النسيج الاقتصادي في كل الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، كما يحوز مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر والتوجه الجديد للدولة للمرحلة المقبلة.

وقد امتدت هته الأهمية إلى المؤسسات التعليمية خاصة منها الجامعية باعتبارها المسؤولة على توجيه الطلبة نحو عالم الشغل .فعمدت هذه الأخيرة إلى إدخال تعليم المقاولاتية ضمن المناهج الدراسية للطلبة لتحقيق أغراض هادفة، منها نشر الوعي بثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي وكذلك تطوير المهارات لدى الطلبة وخلق لديهم توجه نحو المقاولاتية وتجسيد أفكارهم الإبداعية في شاكلة مؤسسات ريادية .

في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تزايد الإهتمام بالمؤسسات الناشئة ، وأصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول الناشئة على حد سواء، بحيث أصبح هذا من أبرز المصطلحات الحالية بالجزائر تداولا وذلك بإنشاء المؤسسات الناشئة نظرا لمساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي الوطني، والنمو في الإنتاجية وإيجاد وظائف جديدة خاصة بالبلدان النامية أين تُعد المقاولاتية بديلا مهما بسبب ظروف سوق العمل غير المواتية.

إشكالية البحث :

_ ماهو واقع المقاولاتية في الجزائر

_ وتحت هته الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية :

س1 : ماهو مفهوم المقاولاتية ؟

س2 : ماهي آليات الدعم المتوفرة في الجزائر الموّجهة للمقاول ؟

س3 : مامدى أهمية وتأثير أجهزة الدعم المتوفرة في الجزائر وبالخصوص في ولاية سعيدة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة .

الفرضيات :

وللإجابة عن هذه التساؤلات يمكن اقتراح الفرضيات التالية :

– المقاولاتية تعتبر موضوعا جديدا على الجزائر فلا زالت في بداية مشوارها عكس الدول المتقدمة التي عرفت تقدما كبيرا وواضحا في هذا المجال الذي هو العمل المقاولاتي .

– آليات الدعم الموّجهة للمقاولاتية في الجزائر متوفرة سواء مادية كالتمويل بالمؤونات والقروض أو معنوية كتوجيهه وإعطائه مزيدا من المعلومات و الأفكار لتكتمل عنده الصورة .

مبررات اختيار الموضوع:

إن دوافع اختيار هذا الموضوع دون غيره بين مواضيع نلخصها فيما يلي :

- الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع.
- محاولة معرفة مدى مطابقة الجانب النظري مع الجانب المعاش واقعيا في المؤسسة الجزائرية.
- السفر بأهمية ومكانة موضوع المقاولاتية في ظل التطورات الإقتصادية في العالم .
- ويستمد هذا الموضوع أهميته من المكانة التي تحتلها المقاولاتية في التنمية الإقتصادية إذ لا يمكن تحقيقها إلا بالتطوير والتغيير لمواكبة التطورات الإقتصادية.

أهداف وأهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- محاولة حصر وتحديد المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية
- التعريف وإبراز أجهزة الدعم والموارد الموّجهة في الجزائر للمقاولاتية
- الإطلاع وإثراء الرصيد العلمي والنظري خاصة في المقاولاتية ; الإطلاع على كيفية توجيه ودعم المقاول في المقاولاتية .
- معرفة مدى مسايرة المؤسسة العمومية دار الصناعة – ولاية سعيدة – للطرق العلمية في اختيار مصادر التمويل الأنجع، وطرق الدعم المناسبة لإيصال المقاول إلى بر الأمان .

أما بالنسبة لأهمية الدراسة :

– تستمد الدراسة أهميتها من الإضافات العلمية التي تقدمها لأنها تتناول قضية أساسية ألا وهي المقاولاتية في الجزائر وأهم مصادر التمويل المتوفرة .

– أهمية المقاولاتية في المؤسسة الإقتصادية وضرورة الأخذ بعين الإعتبار العوامل المحددة لها.

– أهمية الابتكار والإبداع بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية وأثرها على الآداء الإقتصادي للمؤسسة الإقتصادية .

– معرفة واقع المقاولاتية ومامدى إمكانية تطبيقها في الجزائر .

الإطار الزماني و المكاني للدراسة :

– **الإطار الزماني للموضوع:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة لسداسي الثاني للموسم الجامعي 2022 – 2023.

– **الإطار المكاني:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في ولاية سعيدة وبالتحديد بالمؤسسة العمومية (دار الصناعة سعيدة) .

الدراسات السابقة :

_ هناك دراسات لها علاقة بالدراسة الحالية، درست الموضوع في بعض الجوانب ومنها :

- ✓ **دراسة الباحث:** بن عومري سالم، با يوسف عبد القادر،سنة 2017 لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، تحت عنوان المرافقة المقاولاتية ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة وفي هذه الدراسة، تناول الباحثين كيفية المرافقة المقاولاتية وأهميتها في إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة ؛
- ✓ **دراسة الباحث:** الجودي محمد علي، سنة 2014 لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، تحت عنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي وفي هذه الدراسة، تناول الباحث فيها كيف نستطيع دمج التعليم مع المقاولاتية وجعلها تدرس بطريقة علمية ؛

المنهج المستخدم في الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وكذلك اختيار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع سوف نقوم باتباع المنهج التحليلي الوصفي المتوافق مع الدراسة النظرية .

تقسيمات البحث :

ولدراسة هذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين :

الفصل الأول مخصص إلى الجزء النظري والفصل الثاني مخصص للجزء التطبيقي حيث يتناول الفصل الأول عموميات حول المقاولاتية وأجهزة الدعم حيث قسم إلى أربع مباحث وهي :

- ماهية المقاولاتية .
- ماهية المقاول .
- التعليم المقاولاتي و الروح المقاولاتية .
- آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_ في حين تم تقسيم الفصل الثاني المخصص للجزء التطبيقي والذي تم التناول فيه دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر ومدى مسايرتها مع الواقع حيث قسم إلى أربع مباحث وهي :

- نشأة وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- أجهزة المرافقة والدعم.
- أهمية المقاولاتية في النشاط الإقتصادي في الجزائر .
- إحصائيات المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية سعيدة لسنة 2022.

صعوبات الدراسة:

_ واجهتنا العديد من الصعوبات خلال انجاز البحث :

- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع، نظرا لحداثة الموضوع مع قلتها باللغة العربية؛
- صعوبة الحصول على الدراسات السابقة حول الموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة خاصة من الإدارة المعنية.

الفصل الأول :

الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية

تمهيد :

أصبحت المقاولاتية موضوع هام باتت الدول المتقدمة والأقل التقدم تعمل وتعطيه أهمية كبرى لما له من مكانة ودور في تطوير وازدهار البلدان وقد حققت العديد من الدول نتائج وإنجازات كبيرة من خلال المقاولاتية على المستوى المحلي والدولي كما تعد المقاولاتية من بين الأ عمال التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة من طرف الدول والحكومات والمجتمع، والأشخاص المبدعين والباحثين الاقتصاديين وخاصة المقاولين، وهذا راجع إلى ما تحققه من تنمية اقتصادية، من خلال الزيادة في الناتج القومي المحلي، وإحداث توازن للسوق، وتنمية الصادرات وكذلك توفير مناصب الشغل، وتحقيق تنمية اجتماعية كالتحسين المستوى المعيشي للفرد، والتقليل من نسبة البطالة ومحاربة الآفات الاجتماعية وتحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع ، إضافة إلى ذلك فإنها تساهم بزيادة مستوى الدخل الفردي وتشكل له ثروة .

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتمام كبير لهذا المجال، وخاصة عند تحول نظامها الاشتراكي إلى اقتصاد موجه أو اقتصاد السوق ، الذي يساهم أو يحفز على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى أربع مباحث حول المقاولاتية وهي كالتالي :

- **المبحث الأول:**. ماهية المقاولاتية .
- **المبحث الثاني:** ماهية المقاول .
- **المبحث الثالث:** التعليم المقاولاتي و الروح المقاولاتية .
- **المبحث الرابع :** آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الأول : ماهية المقاولاتية

إن الاهتمام بالمقاولاتية أصبح كبيرا من طرف الدولة ، وهذا كونها أصبحت أحد أقطاب الاقتصاد و قاطرات نموه، وما يؤكد على اتجاه أطياف المجتمع إلى فكرة المقاولاتية و تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها.

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأتها وتطورها وكذا مفهومها بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه ، والمقاولات والأعمال الأخرى .

المطلب الأول: نشأة و مفهوم المقاولاتية

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الاتحاد الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الاتجاه الاقتصادي سنقوم بالتطرق إتباعا إلى اتجاه خصائص الإفراد واتجاه سير النشاط المقاولاتي.

الفرع الأول : المقاولاتية حسب الاتجاه الإقتصادي :

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقها من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين : (Djanos, arjun 2002, p. 110)

– ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟

كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبير المزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العمالي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrestien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة (Boutillier و Dimitri، 1999، صفحة 23) ، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام إضافة إلى غيرها من المهام. ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن العشر يعني الشخص الذي يباشر في عمل ما" أو بكل بساطة هو "شخص نشيط يقوم بالغاز العديد من الأعمال .

وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح ممن قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كمل من Cantillon. سنة 1755 و B.Say. سنة 1803، واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة التقاول ككل فالمقاول حسب Cantillon و Say هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد لبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد (Allali, p. 3). ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المفاعيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.

يعكس هذا التعريف خصائص الفترة الزمنية التي عاش فيها الباحث، والتي تتميز باقتصاد مبني أساسا على الفلاحة مع تطور ملحوظ للمبادلات التجارية .

أما بالنسبة إلى Say الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفية، حيث فرق يون كمل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث المقاول، والعامل الذي يحمل المساهما، فالمقاول(Unnidis, 1999, p. 23) يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في إنجاز العمل، ويصف Say أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا, حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلك. ونظرا لخبرته الكبيرة في المجال الصناعي ومجال البنوك يدرك Say أن المقاول هو قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة الأرض العمل رأس المال من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبالتقابل تترافق بعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى السيرة منها بشكل جيد بعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل. (Tounes, 2003, p. 71)

إضافتا إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى وهمي قدرته الكبيرة على الحكيم حيث يقوم بتقييم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها، ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها. (Dimitri & Sophie, 1999, p. 26)

حقق Say و Cantillon في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللجوء إلى الافتراض من ملاك رؤوس الأموال .

وكذلك بعد أعمال A. Marshal الذي يعتبر من أوائل الكتاب الانجليز الذين اهتموا بالمقاول وذلك في بداية القرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، ولذلك فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسورة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وحمود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من أجل إشباع الجامعات الإنسانية. (Djanos, arjun 2002, pp. 28-29)

ونلاحظ أن Marshal لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته في التسيير وعلى قدرته على تنظيم عمل عدد كبير من الأشخاص. وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية J.A.Schumpeter سنة 1935، حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد و الإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف وإستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في "البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه وإستغلاله كأنه فرصة".(Witterwulghe, 1998, p. 41)

فالمقاول حسب Schumpeter وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في : (Dimitri و Sophie، 1999، صفحة 30)

- صنع منتج جديد .
- استعمال طريقة جديدة في النتاج .
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوقة عليه .
- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة .
- إنشاء تنظيمات جديدة .

ومن أجل الإبداع ، يقوم المقاول بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، ولكنه لا يتحمل هو بنفسه الخطر الذي يمكن أن يلحق بمؤسسته إنما سوق رؤوس الأموال هي التي تسمح له بإيجاد ممولين يتحملون الأخطار بدلا عنه، كما أن المدافع الأول الذي تحركه لا يكمن في البحث عن الأرباح، وإنما هي الرغبة في النجاح من خلال تحقيق تنظيمات جديدة (حقيقي، 2007، صفحة 353)

أما بالنسبة إلى Kizner المقاول هو شخص حساس للفرص، ففي حين أن وظيفة المقاول حسب Schumpeter تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجمل إحداث التغيير، فالمقاول

حسبه تتمثل مهمته في إعادة حالة التوازن بإستغلال الفرص الناتجة عن احتلاله، فالخاصية الأساسية للمقاول حسبه تتمثل في إدراكه لوجود فرص متاحة معرفة بالفرق بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات.

كما يفرق بين المقاولاتية والتسيير، فإذا كان المقاول ينتج عندما يقوم شخص بإستغلال فرص ربح غير مستغلة فالمسور سعى للرفع من فعالية طرق الإنتاج إلى أقصى حمد ممكن وذلك بتعظيم كمية المخرجات انطلاقا من مستوى معين من المدخلات (Bobdallah & Abdallah, 2005, pp. 16 -17)

وعلى عكس النظريات الاقتصادية التي ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية تهتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتهما وممن روادها M. Weber والذي من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1905 أراد أن يمين أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة بالمجتمع الغربي حيث قام بالربط بين مبادئ المذهب البروتستانتي للديانة المسيحية ونشاط المقاول (Djanos, arjun 2002, p. 11)، وتوصل إلى نتيجة تتمثل في أن قيم المذهب البروتستانتي هي السبب في الازدهار الاقتصادي للمجتمع.

إن الاتجاه الاقتصادي تتمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية بمجال المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية نهاية السبعينيات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمها للظاهرة، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية. (Tounes، 2003، صفحة 33)

الفرع الثاني : المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد

لقد تم التركيز في هذه الاتجاه على المقاول في حمد ذاته، وذلك بدراسية خصائصه باعتبارهما وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط للمقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة (Djanos، arjun 2002، صفحة 112) :

– من هو المقاول، ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة ؟

أولا: الخصائص النفسية .

حاولت إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال D.McClleland في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز، بمعنى الجامعة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للانجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالهما يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه (Witterwulghe، 1998، صفحة 46)

ثانيا : الخصائص الشخصية .

اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه ، المستوى التعليمي الذي يتمتع به الخبرة المهنية المكتسبة ، السن...الخ..

تعرض هذا الاتجاه إلى انتقادات كثيرة وذلك نهاية الثمانينات، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف بهذا التعقيد بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية (Fayolle, pp. 12 – 13)

الفرع الثالث : المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي

لقد اهتم الاتجاه الاقتصادي بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، واهتم بخصائص الأفراد يشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء هذا الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية و في هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسية الجديدة بالنجاح، من بينها أحمد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز أساسها على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين.

فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات: " يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها (Witterwulghe, 1998, p. 42) كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة بشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع أمر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية. ويعتبر Gartner أيضا من رواد هذا الاتجاه، أي على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنتماء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة، يعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون أعمال الأبعاد الأخرى. وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي : (Fayolle، صفحة 14)

- البحث عن الفرصة المناسبة؛
- جمع الموارد؛

- تصميم المنتج
- إنتاج المنتج
- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

لقد اهتم الباحثون بهذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسية عامل واحمد، صفة إنسانية، أو وظيفة اقتصادية لعملية معتمدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى نتمكن من فهمها بشكل أفضل .

الفرع الخامس : مفهوم المقاولاتية

إن الاهتمام بالمقاولاتية أصبح كبيرا من طرف الدولة لأنها أصبحت تمثل أحد ركائز الاقتصاد في البلد وخاصة في الوضع الحالي، وما يؤكد على اتجاه أطياف المجتمع إلى فكرة المقاولاتي، ولذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى .مفهوم المقاولاتية، والدور الذي تؤديه، والمقاولات والأعمال الأخرى.

و كتعريف المقاولاتية :

عرف (Marcel Mooss) المقاولاتية: على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، يمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 5)

وعرفها (Gasse et Damours) بأنها" تعني مسار الحصول على شيء وتسيير الموارد البشرية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسم بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات (قوجيل،، 2015/2016، صفحة 15)

كما عرفها (Alain Fayolle) بأنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الإكادة) أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة ولأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. (صايبي، 2014 - 2015، صفحة 06)

أما تعريف Beranger وآخرون المقاولاتية على أنها:

- ✓ **نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات** تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط
- ✓ **نشاط جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي. (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 05)

✓ وتعرف أيضا أنها ظاهرة معقدة وشكلا خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف مقاول الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجدة بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة ، فهو يحاول جاهدا أن يعيدها موافقة للتمثيل الذي يراه. (مفيدة، 2010، صفحة 03)

– كما عرفها (Garter) هي عملية إنشاء منظمة جديدة .

– وعرفها (Venkatarrdman) أنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين وإستغلال الفرص، التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. (ندية،، 2011 – 2012، الصفحات 21 – 22)

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج : بأن المقاولاتية "هي مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من خلال خلق ثروة اقتصادية وتكوين اجتماعي واكتشاف الفرص وإستغلالها وهذا للعمل على إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير منشأت قائمة , أوهي إنشاء مؤسسة جديدة من خلال القيام بأفعال وممارسات نتيجة عن أفكار تم تنفيذها وتجسيدها.

المطلب الثاني: الدور المقاولاتي

تساهم المقاولاتية في بناء التنمية المحلية للدول وخاصة في الدول النامية وذلك لما تحقق من دور اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وفي هذا المطلب سيتم فيه التطرق إلى الدور الذي تؤديه المقاولاتية.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي

- **رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإنتاجي:** تعمل المؤسسات الصناعية الكبرى على رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفائض الاقتصادي وذلك لما تمتلكه من مزايا ومؤهلات وارتفاع إنتاجية العمل فيها بالمقارنة بالمقاولات المؤسسات الالناشئة هذا الاعتقاد غير صحيح يتجاهل العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه. فإن المؤسسات الالناشئة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية واستخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر من خلال عنصر رأس المال.
- **تنوع الهيكل الصناعي:** نظرا لصغر حجم رأس المال وحجم النشاط على مختلف الفروع الصناعية مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم على تلبية احتياجات السكان من سلع وخدمات.
- **تدعيم التنمية الأقليمية:** المقاولاتية لها القدرة على الانتشار في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة وذلك لتكييفها مع محيط هذه المناطق وسهولة إقامتها وهي تعتبر غير مكلفة كونها لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا استثمارات كبيرة كما تعمل على تحقيق توازن أقليمي ونسبة التلوث البيئي ومشاكل الإسكان تكون منخفضة فيها . (علي،، 2014 – 2015 ، صفحة 42)

- **تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة :** تساهم في تنمية الصادرات وذلك بإنتاج المواد الوسطية التي تحتاج لها المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى خفض بعض تكاليف الإنتاج في المنشأة واستمرارية المنافسة في الأسواق العالمية. (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 06)

- **معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية :** تعمل المقاولاتية على علاج بعض الإختلالات من ضمنها علاج العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع السلع المحلية وتصديرها للخارج بدلا من استيرادها.

- **تكوين الكوادر الفنية والإدارية :** تساهم المؤسسات الالناشئة في تكوين رأس المال البشري نتيجة للتدريب المحصل عليه مما يكسب خبرة للعامل عكس مؤسسات التدريب الرسمية والمعاد الفنية في الدول النامية التي تعاني من نقص الإمكانيات وخبرة محدودة.

- **جذب المدخرات:** المؤسسات الالناشئة، لا تتطلب أموال كبيرة وبالتالي فإن المدخرات المحدودة أي القليلة التي يمتلكها الأشخاص تكون كافية لإنجاز مشروع بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة أو إيداعها في البنوك أو استعمالها للترفيه.

- **زيادة الناتج المحلي :** وذلك من خلال توفير السلع والخدمات للمستهلك ومساهمتها في زيادة الدخل الوطني للدولة وتحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجية العامل باستمرار من خلال الإبداع والتجديد . (علي،، 2014 - 2015 ، الصفحات 42 - 45)

الفرع الثاني: الدور الثقافي

- ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة وهذا راجع إلى التطور العلمي واستعمال التكنولوجيا في الإنتاج فيتم تدريب العامل على الأجهزة والبرامج للنهوض بدوره في الأعمال المقاولاتية الحديثة.

- المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومجلات وجرائد في إطار التكوين وتخصص العمال. (فريدة، 2008، صفحة 57)

الفرع الثالث: الدور الاجتماعي

- **عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة :** تعمل المقاولة على إنشاء فرص عمل جديدة وتحقيق التوازن الأقليمي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق الاجتماعية. (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 06)

- **زيادة التشغيل:** تساهم المقاولاتية في حل مشكلة البطالة وذلك لاستخدامها أساليب كثيفة العمل مما يؤدي إلى الزيادة في القوة العاملة خاصة في الدول النامية التي تتوفر فيها اليد العاملة البسيطة. (علي،، 2014 - 2015 ، صفحة 46)

- **المساهمة في تشغيل المرأة** : للمقاولة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرآة من خلال إقحامها في مجال المقاولات التي تناسبها ومن بينها العمل على الحاسوب, الخياطة.....الخ. (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 06)
- **محاربة الآفات الاجتماعية:** للمقاولة دور مهما في محاربة الآفات الاجتماعية وهذا نتيجة للتعليم والتدريب الهادف وإستراتجية التوظيف مما يؤدي إلى بناء مستقبل للشباب وبناء مجتمعات حضاري (علي،، 2014 - 2015 ، صفحة 48)

المطلب الثالث: المقاولات والأعمال

سيتم التطرق في هذا المطلب، إلى مقارنة أعمال المقاولات مع غيرها من أنواع الأعمال، من تجارة وصناعة وزراعة وأعمال الخدمات ليتضح لنا تمييز واختلاف طبيعة هذا النوع من الأعمال .

أولا: المقاولات والتجارة

في التجارة تبدأ الأمور بدراسة للسوق واحتياجاته والسلع البديلة المتوفرة في الأسواق السلع الجاهزة للاستهلاك المراد التعامل بها ومن نتائج هذه الدراسات وغيرها مما يتعلق الأمر بالإمكانيات المتاحة لتاجر ما حيث يقوم هذا التاجر بتحديد أهدافه نوع العمل، حجمه رأس المال الثابت ورأس المال العامل الذي يحتاج إليه، وهذا الأمر لا يقتصر على مهنة التجارة فقط، وإنما يتصف على جميع أنواع الأخرى ولكن كل حسب ظروفه وطبيعته خصائصه المتميزة فالأمر في مجال المقاولات يختلف عنه في مجال التجارة ، فمثلا فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالتأسيس في مجال التجارة تكون دراسة السلع أكثر سهولة ونتائجها أقرب للدقة أما في مجال المقاولات تكون مسألة دراسة المشاريع المتوقع الحصول عليها من الأمور الأكثر صعوبة ونتائجها أقل دقة وواقعية أما فيما يخص جانب مجال التمويل يدفع رأس المال المقدر للعمل التجاري كاملا منذ بداية العمل تقريبا أما في جانب المقاولات يختلف الأمر فحجم رأس المال لا يكون هو الأساس فالأمر غالبا يعتمد على حجم المشاريع. (جعلوك، 1999، صفحة 52)

ثانيا : المقاولات والصناعة

الصناعة عمل إنتاجي أي إنتاج السلع من مواد أولية معينة أو تمويل سلع قابلة للاستهلاك أو استخراج معدن من باطن الأرض، والصناعات تنقسم إلى صناعات حقيقية وثقيلة ومتوسطة حيث تصنف الأعمال المقاولات التي تتعلق بأعمال البناء والتشييد تصنف كصناعات إنشائية وتصنف أعمال المقاولات التي تتعلق بالتوريدات كأعمال تجارية، أما من حيث الاستقرار الذي تتمتع به الأعمال الصناعية والذي يهيئ لها الاستقرار والتمويل والعمالة وإمكانية التخطيط للمستقبل والتوسع والنمو عكس مجال المقاولات الذي يجعل مثل هذه الأمور أكثر تعقيدا.

ثالثا : المقاولات والأعمال الزراعية

يمكن أن نعرف المشاريع الزراعية على أنها أعمال إنتاجية سواء كانت مقامة إنتاج المحاصيل الزراعية أم للإنتاج الحيواني ورغم التشابه بين هذه الأعمال واعملا المقاولات إلا أن هناك اختلافات كثيرة من بينها تعتمد المشاريع الزراعية على الإنتاج الموسمي ولكل موسم ظروفه إضافة إلى اختلافات في ظروف العمل وأساليب العمل التي تختلف حسب المشروع الزراعي حيث كلما كانت لديها الوسائل الملائمة لمواجهة الظروف والحالات الطارئة فتكون لها الاستقرارية في الإنتاج والدقة في وضع الخطة عكس أعمال المقاولات التي تعمل في ظروف شديدة من عدم التأكد أما في ما يخص نوعية العمالة والمعدات فإنها لا تختلف من مشروع إلى آخر في القطاع الزراعي عكس قطاع المقاولات الذي يتسم بكثرة الاختلاف من مشروع لأخر كالحجم والموقع وطبيعة العمل والمستوى التقني .

أما عملية التسعير ففي المجال الزراعي تكون أكثر قابلية منها في مجال المقاولات حيث إن أسعار المنتجات الزراعية يكون لها ارتباط بالمواسم إما في مجال المقاولات يكون التأثير محدد بمشروع ما وبنية ما يحتاجه هذا المشروع منها.

رابعا : المقاولات وأعمال الخدمات

أعمال الخدمات هي نشاطات غير إنتاجية الهدف منها تقديم خدمة ما مقابل أجر معين إلا انه في بعض الأحيان تكون مثل هذه الأعمال جانب مقاولاتي مثل المقاهي والسياحة . (جعلوك، 1999، الصفحات 57 – 60)

وتتنوع هذه النشاطات منها ما هو أساسي ومنها ما هو تنظيمي ومنها ما هو الأمر الذي يجعل التخطيط لها أكثر سهولة رغم تباينه وتكون الإلزامية أكبر من معانيه الأعمال الأخرى وتقلبات الأسعار لها علاقة بالتطور الاجتماعي والتقني وبالتالي هناك نوع من الاستقرار في نوعية مستلزمات العمل عكس مجال أعمال المقاولات التي تتصف أحيانا في حالة شديدة والصعوبة في التخطيط. أما فيما يخص التسعير في قطاع الخدمات فغالبا ما يكون أكثر سهولة للاستقرار رغم تأثرها بظروف السوق وتقلبات الأسعار الأخرى أحيانا . (جعلوك، 1999، الصفحات 61 – 62)

المبحث الثاني : ماهية المقاول

قد اختلفت وتعددت الآراء حول مفهوم المقاول و هذا راجع إلى عدم وجود إطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في مجال مفهوم المقاول، ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبير فهناك، من يعرفه بالمفهوم الاقتصادي، وهناك من يعرفه بالمفهوم الاجتماعي، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إعطاء لمحة عامة حول المقاول وذلك من خلال ثلاثة مطالب تتضمن تعريف المقاول، وخصائص المقاول، إضافة إلى تصنيفات المقاول .

المطلب الأول: تعريف المقاول

يمكن أن نجد مجموعة من التعارف حول المقاول من بينها:

- يعرف (Say) : المقاول بأنه شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة.

- أما (Contiltion) : بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد. (ندية، 2010 - 2011)

كما عرفه (J.B.say) بأنه الشخص الذي يباشر إنشاء لحسابه لمنفعته ولمجازفة منتوجاً مهما كان. (ضمن، 2014 - 2015، صفحة 31)

أما بالنسبة ل (Detitelabert) عرف المقاول بأنه كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج الأعوان الطبيعيون رأس المال العمل بهدف : بيع منتجات سلعية أو خدمات. (صايبي، 2014 - 2015، صفحة 08)

- ويعرف (Don Harvey) بأنه الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك .

- ويرى (بلال خلف السكارنة) أن المقاول هو الذي ينمي ويبتكر شيئا ذا قيمة من لا شيء والاستمرار في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك عنصر المخاطرة. (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 04)

- أما اللجنة الاوروبية فعرفت المقاول كما يلي:

المقاول يمكن اعتباره ذلك أو تلك الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخصيصه الناجع للموارد. (علي،، 2014 – 2015 ، صفحة 22)

ويعرف المقاول أيضا على أنه :

– شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.

– يعرف (JM Toulous) المقاول بأنه منجز المشاريع، فهو شخص يرى فرصة معينة ويتخيل طريقة للاستجابة لهذه الحاجة قبل أن يقوم بذلك أشخاص آخرون. وهو الشخص الذي في حالة إشكالية يطور مشروعا، ونظرته تحول المشكلة إلى فرصة عمل. (مفيدة، 2010، صفحة 02)

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج بأن المقاول هو كل شخص مجازف لديه نظرة شاملة الطموحاته وأفكاره ويريد تجسيدها على أرض الواقع وذلك من خلال القيام بمؤسسة خاصة به تعود عليه بالنفع.

- ✓ المقاول هو كل شخص لديه مهارات ويريد تطويرها وتنميتها.
- ✓ المقاول هو الذي يبحث عن فرصة أو يتسنى فرصة.
- ✓ المقاول هو كل فرد ينتج شيء جديد مقابل تحمل الأخطار.

لقد تعددت المقاربات التي تناولت مفهوم المقاول من عدة جوانب وهي :

(1)– المقاربة الوظيفية : هذه المقاربة التي يمثلها (shumpeter) وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته التطور الاقتصادي"، وبدوره اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل المخاطر من أجل الإبداع وخاصة عند خلق طرق إنتاج جديدة.

(2)– المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة : ترتكز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاول ، مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصوله ومساره الاجتماعي وقد سلط (weber) الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية ، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه في التطور الرأسمالي.

(3)– المقاربة العملياتية أو التشغيلية : لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة واقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه، حيث يوفر لهم المؤسسات الخاصة والدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه (Schumpeter) بالمملكة الصغيرة، إضافة إلى ذلك لا يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة سواء

للأفراد أو المؤسسات. فكلما كانت المخاطرة أقل يكون الفرد عبارة عن عامل وكلما زادت درجتها يصبح مقاول.

إن تمتع المقاول بالصفات السابقة شيء نسبي ، فهو يسعى إلى الرفع من مستواها عن طريق التكوين في هذا المجال، فوجود مستوى مقبول من التكوين خاصة في المجال المحاسبي والجبائي أمر ضروري من أجل السير الحسن للمشاريع . (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 04)

المطلب الثاني : خصائص ومميزات المقاول

لقد تم وضع هذه الصفات في مجموعات (الخصائص الشخصية، الخصائص السلوكية، الخصائص الإدارية) ليسهل فهمها و ربطها وذلك كما يلي:

أولا: الخصائص الشخصية

حسب " " R.Papin هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي: (سايبي، 2010، الصفحات 8 - 9)

- **الطاقة والحركية:** سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.

- **القدرة على احتواء الوقت:** ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا، فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

- **القدرة على حل مختلف المشاكل:** فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى ومع ذلك لا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد.

- **تقبل الفشل:** يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل، الخطأ والحلم هي مصادر لإستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية .

– **قياس المخاطر:** ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

– **التجديد والإبداع:** فلاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاته أو هياكله أو مخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.

– **الثقة بالنفس:** فيها يجعل المقاول أعماله ناجحة، حيث يملك شعورا متفوقا وحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى إذ أظهرت الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها و التعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين. (العلي، 2006، صفحة 12)

بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية.....إلخ،

الشكل رقم (01) : الشكل يوضح أهم خصائص المقاولين

المصدر: لفقير حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الالناشئة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009ص2

من خلال الشكل يتبين لنا أربع خصائص للمقاولين تبعا للتطور أو التقليد وكذلك تبعا للجماعية أو الفردية، فنجد المقاول الليبيرالي مقاولا متطورا ذو منطق فردي، أما المقاول الشبكي فهو مقاول متطور ذو

منطق جماعي، أما المقاول التعاوني فهو مقاول تقليدي غير متطور وذو منطق فردي وعكسه المقاول غير الرسمي الذي يعتبر مقاولا تقليديا ذو منطق جماعي .

ثانيا: الخصائص السلوكية

يمتلك المقاول نوعين من المهارات وهي :

1 – المهارات التفاعلية Interaction Skills" : وتمثل مجموعة المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية والسعي الخلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام الأعمال وتقسيم والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا تحقيق العدالة في توزيع عن الأنشطة وإقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن سير العمل بروح الفريق الواحد، وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل.

2– المهارات التكاملية " Integration Skills" : المقاولون يسعون باستمرار إلى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين، حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات والأقسام. (حمزة، 2009، صفحة 28)

ثالثا: الخصائص الإدارية

تشتمل على تشكيلة أو توليفة متنوعة من المهارات تذكر منها ما يلي. (حمزة، 2009، صفحة 28)

1– المهارات الإنسانية : تمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين، ظروفهم الإنسانية والاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام المشاعر الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني.

2– المهارات الفكرية : وتتطلب إدارة المشروعات مجموعة للمهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعه والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.

3– المهارات التحليلية: وتختم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل (الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، عناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع في بيئته الخارجية، تحديد أثر ذلك على المركز التنافسي للمؤسسة سلوكيات المنافسين وتصوراتهم المستقبلية وكذا سلوكيات المستهلكين وأثر ذلك على الحصة السوقية للمشروع، والجوانب المالية والمحاسبية والإنتاجية والتسويقية وغير ذلك)

4- المهارات الفنية (التقنية) : وتتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية، والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء العديد من الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه وكل ما يرتبط بالجوانب التشغيلية، ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات والآلات والمكونات الأساسية للآلات والمعدات، وهذه المهارات تكون ذات تأثير كبير في بعض المشروعات، كما هو الحال في مصانع الملابس والأقمشة، أو الشركات ذات الطبيعة التصنيعية والفنية كالنجارة والمشاغل الأخرى، وحتى في بعض المجالات الخدمية كصيانة الأجهزة الكهربائية والمعدات الأخرى، حيث ينظر العاملين إلى المقاولين وكأنهم المرجع الأساسي لهم في هذا النشاط.

المطلب الثالث : تصنيفات المقاول

هناك مجموعة من الباحثين قاموا بدراسات تتعلق بالمقاول وذلك من خلال دراسة تتعلق بالوظائف الاقتصادية أو دراسة حالة لإنشاء مؤسسة، ومن هذه الدراسات تواصلوا إلى التصنيفات التالية .

أولا : المقاول الحرفي مقابل المقاول الانتهازي

- وضع هذا التصنيف سنة 1967 ويشمل وجهين للمقاول:

1)- المقاول الحرفي : هو الذي يملك قليل من التعليم لكن يتمتع بكفاءات تقنية ومركزة فهذا النشاط تابع من قلبه إذ يتقبل إمكانيات توارث الحرفة من الآباء كما له قابلية لتوريثها للأبناء, فهو يخشى السيطرة على مؤسسته وخروج المهنة من العائلة ويرفض بصفة عامة نمو مؤسسته.

2)- المقاول الانتهازي : يعرض وجه متناقض لسابقه, فهو يمتلك مستوى تعليمي مرتفع بالمقارنة مع الأول أما خبرته في الأعمال فهي متنوعة ومتعددة هذا المقاول يعرف الإدارة والعمليات المتعلقة بها، ويرفض أن يستمد نشاطه من الآباء فهو ليس نمطيا, يحب المخاطرة ويمنح لنفسه مكان في النمو والتطور حتى وان كان ذالك على حساب الاستقلالية.

ففي كثير من الأحيان توجد تصنيفات أخرى تتناول في جوهرها هذين النوعين من المقاولين فاستخدم معايير لمعرفة هذين النوعين تتقاطع مع سماتهم الشخصية و البسيكولوجية كالحاجة للاستقلالية أو تاريخ العائلة والمهنة معا للأهداف المتواصلة والأفعال المتطورة كالرغبة في نمو الأعمال واحتراف الإدارة. (خذري و آخرون، 6 -5 - 2013، صفحة 07)

ثانيا : تصنيف جالكين لوفر : قام بهذه التصنيفات بناء على دراسة دامت 20 سنة (1950-1970) دراسة 60 حالة لإنشاء مؤسسات وهي كالتالي:

(1)- المقاول المدير أو المبدع :

هذا النوع من المقاولين تخرج من جامعة أو مدرسة كبيرة ، حظي بمسار مهني بارز في مؤسسة كبيرة، تحركه حاجاته الخاصة مثل : الرغبة في الانجاز وتحقيق مشروع، والتمتع بالسلطة، وتتمحور هذه الاهداف حول التطوير و الإبداع.

(2)- المقاول المالك والمتوجه نحو النمو:

لديه رغبة ملحة ودائمة في النمو والتطور ، غير أن هذه المسألة طرحت إشكالية الإستغلالية المالية عند محاولة إيجاد التوازن بين هذا النمو والملكية ، يتجه بنفس الرغبات السابقة مع التركيز على حاجات السلطة أكثر. (ضمن، 2014 – 2015، صفحة 227)

(3) المقاول الباحث عن الفعالية :

يبحث عن هدف ذو أولوية وهو الاستقلالية، وعليه فهو يرفض الذي قد يؤثر على هذا الهدف، وترتكز حاجاته الأخرى على السلطة

(4) المقاول الحرفي : هذا المقاول كنظيره السابق يسعى إلى الاستقلالية فهي طموحه الأساسي من خلال إنشاء مؤسسة، التي يفضلها على الناجعة الاقتصادية، أما أهدافه فهي: البقاء والاستمرار . (ضمن، 2014 – 2015، الصفحات 226 – 227)

ثالثا: مقاربة شومبيتر

قام شومبيتر على وضع الوظائف الاقتصادية والموقع الاجتماعي للمقاول حيث جاء تصنيفه سنة 1953 على النحو التالي: (خذري و آخرون، 6 -5 – 2013، صفحة 08)

1) المنتج المسوق : الذي يقدم مشروع رأسمالي ، حيث يمارس هذا النوع من المقاولين وظائف متعددة

2) قبطان الصناعة: يمتلك قانون أساسي خاص به وقد يهتم أو لا يهتم لنتائج المؤسسة ، وأفعاله ليست رأسمالية.

(3) المؤسس المشارك : يشارك بقوة في بداية نشاط المؤسسة، فهو يبعث نشاط وينسحب بعدها بسرعة.

المبحث الثالث : التعليم المقاولاتي و الروح المقاولاتية .

المطلب الأول : المدخل التعليمي في السلوك المقاولاتي ومفهوم التعليم المقاولاتي .

الفرع الأول: المدخل التعليمي في السلوك المقاولاتي

قد أوضحت عدة كتابات أن التأهيل والتعليم والتدريب هو العامل المحدد لظهور المقاولين في المجتمع، وأنه لا يوجد مقاولين بالفطرة، فالمقاولاتية ما هي إلا نظام يخضع للتعليم والتأهيل كغيره من المجالات. (زيدان ع.، 2007، صفحة 117)

وبالرغم من هذا الإقرار من الباحثين حول دور التعليم في تكوين المقاولين، إلا أن الاختصاصيين يرون أن تحويل الأفراد إلى مقاولين ليس من السهولة بمكان، فلا بد من توفر الحد الأدنى من المميزات التي تمكن هؤلاء الأفراد من النجاح كمقاولين، كما أنه من الصعب حصر كل جوانب المقاولاتية في العملية التعليمية،

فالمقاولاتية تعتبر مجال متعدد الأبعاد ولا يمكن حصره في مجال واحد، لكن التدريس في هذا المجال لا بد أن يتوسع إطاره ليشمل جميع البرامج التعليمية الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي) وكذلك إدماج هذه المفاهيم في مختلف التخصصات، حتى يكون هذا النظام أكثر كفاءة في تحويل الأفراد إلى مقاولين. (زيدان ع.، 2007، صفحة 118)

إن المشروعات الناجحة لا تنشأ بمحض الصدفة، بل هي نتاج جهد مسلح . العلم والخبرة، وفي هذا بيان للحاجة الملحة لبرامج التعليم والتدريب والتأهيل في مجال المقاولاتية بالإضافة إلى توفير بيئة تشجع وتدعم المقاولاتية، ونتيجة لذلك أصبح بمجال مقاولة الأعمال عنصرا رئيسيا في منظومة التعليم الإداري في الدول المتقدمة منذ بداية السبعينيات.

وبدأت المقررات الدراسية والبرامج التعليمية في مجال المقاولاتية في الظهور في مختلف الجامعات العالمية، فمثلا أصبح هناك ما يزيد على 1600 كلية وجامعة في الولايات المتحدة تدرس ما يربو على 220 مقرر دراسي في مقاولة الأعمال. (الشميمري، 2010، صفحة 9)

وتؤكد الدراسات في هذا الشأن على أن تعليم المقاولاتية والتوجه بالاقتصاد المعرفي بمثل ركيزة أساسية وذات أثر واضح في نجاح المؤسسات الناشئة، وتظهر هذه الدراسات أن 54% من أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه الريادي من خريجي التعليم المقاولاتي كما أن دخلهم يتزايد عن زملائهم بما يتراوح من 127 – 62% بما يؤكد على أن تعليم المقاولاتية بمثل مساهمة في النمو الاقتصادي. (عيد، 2014، صفحة 154)

لذلك، فإن جهود التعليم والتدريب هي إحدى مصادر الدعم للنظرة التي تقول أن الفرد يمكن أن يتعلم ليصبح رياديا بشكل أكبر، وأشار ماكليلاند وبيرناهم إلى إمكانية خلق وتنمية الدافع إلى الانجاز من خلال التعليم والتدريب، ومن الأساليب التي يمكن استخدامها للتأثير في سلوك الأفراد وتعميق روح المقاولة

والدافعية نحو الانجاز لديهم أسلوب لعب الأدوار، وإدارة العلاقات الشخصية، ومهارات التأثير في الاخرين، وأساليب حل المشكلات بصورة إبداعية، لتعزيز الجانب المقاولاتي لدى هؤلاء الإفراد. (مبارك، 2009، صفحة 78)

وعلى الرغم من الخلافات القائمة حول المقاولاتية وعلاقاتها بالموهبة، الا أن هناك مجموعة من المؤشرات تبين أن المسافة بين الموهبة واكتساب المهارة أخذت تضيق بالتعليم وتعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي جعلت الكثير من البيانات متاحة للاستعمال.

ويبدو أن مستقبل ممارسة المقاولاتية في العديد من دول العالم يتجه نحو التعليم وتفعيله من قبل العديد من الحكومات والجامعات ومراكز البحث والتطوير ومن خلال إعطاء أهمية خاصة لطرح المساقات العلمية والأكاديمية في المقاولاتية، والبرامج التدريبية فيها، وزيادة البحث العلمي فيه، وجعله جزءا لا يتجزأ من منظومة الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية للمجتمعات على اختلاف أنواعها.

وفي الأخير تستطيع أن نقول أن المدخل التعليمي في السلوك للمقاولاتي يقوم على افتراض أن تعليم المقاولاتية ومدى وجود البرامج التعليمية والتدريبية في الجامعات والمعاهد والمراكز التدريبية في أي مجتمع يؤدي إلى إيجاد توجه مقاولاتي فاعل لدى هؤلاء الأفراد وهم في مرحلة أو سن مبكرة في سن الثامنة عشر والعشرين، الذي ينعكس على طموحاتهم في المستقبل ويعززها، ويثير دافعيتهم للعمل والانجاز والمبادرة.

وقد سئل ديفيد بيرش (DAVID BIRCH) (مبارك، 2009، صفحة 80) في مقابلة شخصية معه عن إمكانية تعليم الطلاب لأن يصبحوا مقاولين، وقد أجاب: اعتقد أن مهارات المقاولاتية قابلة للتعلم والاكتساب ولكن أنا لا اعتقد أن المدارس والجامعات تعلمهم هذه المهارات، كما أن للمدرسين أو المحاضرين الذين يدرسونهم غير مناسبين، وقد سئل أيضا عن إمكانية تعليم المقاولاتية فأجاب قائلا: إذا أردت أن تعلم الناس ليكونوا رياديين فلا تستطيع ذلك، أما إذا أردت أن تعلم الناس ليجدوا ويجتهدوا ليكونوا مقاولين فأنت حينها تستطيع ذلك، وإذا أردت أن تشجع المقاولاتية فيجب العمل على تحقيق ذلك من خلال النظر لها على أنها مهنة عندها ستكون تجربة رائعة على حد تعبيره.

وهنا يجب التنويه على أن دور الباحثين هو تعليم الناس وصانعي السياسة بأهمية المقاولاتية، وجعل البيئة مناسبة للمقاولين، ويبرز هنا هدف مهم جدا للبحث المقاولاتي وهو تعليم الناس في العالم بأهمية هذه الظاهرة ودورها، لكن تعليم المقاولاتية أمر مختلف تماما، فهو يتم من خلال تغيير نمط التفكير، وهنا تسنح الفرصة لإحداث التأثير والتغيير المطلوبين.

الفرع الثاني: مفهوم التعليم المقاولاتي

تم تعريف التعليم المقاولاتية على أنه "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة". (Toulouse و echard، صفحة 320)

تعرف موسوعة ويكيبيديا الانجليزية التعليم المقاولاتي بأنه تلك العملية التعلمية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة .
(http://en.wikipedia.org/wiki/Entrepreneurship_education، 2014)

وعرّف Alain Fayolle التعليم المقاولاتي بأنه كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك والمهارات المقاولاتية و تغطي مجموعة من الجوانب كالافكار،النمو والإبداع.
(http://www.oecd.org/regional/leed/43202553.pdf، 2014)

وقد أشار هاينز بأن التعليم المقاولاتي هو العملية أو سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وإدراك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين، ولكنها تمكن الفرد اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات، والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وينظر للتعليم للمقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط المسار المهنة . (ويكيبيديا، 2010، صفحة 09)

وفي عمل أوروبي من قبل مجموعة من الخبراء الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء التجئوا إلى تعريف مشتركا للتعليم المقاولاتي يشمل على عنصرين مهمين: (Hadj Slimane Hind، Avri 2010، صفحة 05)

_ مفهوم أوسع للتعليم يشمل الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة.

_ مفهوم أكثر خصوصية يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسات جديدة .

ويمكن القول نتيجة لذلك أن التعليم للمقاولاتي والحالات التي يتخللها وتتخلله تتميز بالتنوع، ويمكن أن تشمل جميع المدخلات والعمليات والممارسات التطبيقية في التعليم، بما في ذلك جميع المباحث والمراحل

التعليمية النظامية وغير النظامية بدرجات ومقاربات متفاوتة، ويشمل ذلك المستوى النظمي المتعلقة بالحكمية والتشريعات والتمويل . (ويكيبيديا، 2010، صفحة 09)

والمناهج وإعداد المعلمين وأدوار الجهات المختلفة المعنية في القطاعين العام والخاص، أما على مستوى المؤسسة التعليمية فإن ذلك يشمل المدخلات المتعلقة بالأساليب التعليمية التعلمية، والفحوص ومنح الشهادات، والنشاطات اللاصفية و اللامدرسية والإدارة المدرسية، وتنمية قدرات العاملين

ويمكن القول أن التعليم للمقاولاتي هو مجموع الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة .

المطلب الثاني : استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات للتعليم المقاولاتي وكيفية بناء برامج تعليم المقاولاتية، وفعالية وكفاءة ومتطلبات التعليم المقاولاتي وكذلك واقع التعليم المقاولاتي في الدول العربية

الفرع الأول : استراتيجيات التعليم المقاولاتي

1) – موضوعات ومجالات للتعليم المقاولاتي

إن هناك العديد من الموضوعات والمجالات الرئيسية المتعلقة بخلق مقاولين والمشروعات الجديدة والقائمة التالية تلخص بعضا من هذه المواضيع أو المجالات، والتي يجب أن تكون جزءا من التعليم المقاولاتي، وهي كالآتي : (مبارك، 2009، الصفحات 85 –86)

أولا : المقاولاتية والإدارة : حيث أن المقاولاتية تركز على الفرص السوقية أولا وكيف يمكن إستغلالها وتعظيم احتمالاتها، بينما تركز الإدارة بشكل أساسي على الموارد والتنظيم وإدارة المنظمة بكفاءة وفاعلية , وإن ثقافة المقاول من حيث اقتناصه للفرص هي ثورية الأداء وفي فترة زمنية قصيرة الأجل، بينما تتكون ثقافة المدير على أساس تطوري وفي فترة زمنية طويلة الأجل.

ثانيا: مصادر تمويل المقاولين: حيث تتعدد مصادر تمويل المقاولين، فتبدأ من خلال رأس المال البذرة" الذي يوفره المقاول من ماله الخاص لابتداء مشروعه، ثم من خلال رأس المال الموالي والذي يتكون من رأس المال المغامر أو رأس المال المخاطر، ثم مرحلة الإقتراض والائتمان، وأخيرا تأتي مرحلة جني الأرباح من خلال دخول مستثمرين للمشروع ومساهمتهم

ثالثا: المقاولة المؤسسية : وذلك من خلال إنشاء وتطبيق العديد من الابتكارات الجديدة التي تسهل خلق واكتشاف الفرص المدركة في بيئة المؤسسة التنافسية، وبناء المشاريع المستقلة والتابعة للمشروع الرئيسي للمنظمة.

رابعا : استراتيجيات المقاولاتية : وذلك من خلال خلق المزايا التنافسية باستمرار والتي تؤدي إلى خلق الثروة بشكل كبير للمنظمة، وهذا يتحقق من خلال استخدام الموارد بأسلوب إبداعي لاكتشاف وتعريف القيم التنافسية واستغلال الفرص.

خامسا: سلوك المخاطرة لدى المقاول: والمقصود بالمخاطرة هنا المخاطرة المحسوبة، أي القدرة على حساب المخاطر الممكن حدوثها والمواجهة النفسية والاقتصادية ومن ثم اتخاذ القرار الملائم للتغلب عليها.

سادسا: النساء المقاولات، والمقاولين من الأقليات وكيفية انبثاقهم وظهورهم في المجتمعات الغربية بأعداد لم يسبق لها مثيل.

سابعا : عالمية الروح المقاولاتية أو الإدراك المقاولاتي : وذلك بحكم النمو الهائل في أعداد المقاولين على مستوى العالم.

ثامنا: المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للمقاولين: ودور المؤسسات الجديدة التي ينشئها في تنمية وتطوير المجتمعات، والمشاريع العائلية، والتي أبرزت جميعها المساهمات العديدة وغير المتكافئة للمقاولين في العالم، والتي شملت خلق فرص عمل لأفراد المجتمع، الإبداع والتجديد الاقتصادي.

تاسعا: أخلاقيات الأعمال والمقاولاتية : إن المقاولين يتخذون قرارات عديدة ويقارنون بين بدائل عديدة أخلاقية وغير أخلاقية، قانونية وغير قانونية، تواجه بالعديد من الاعتراضات، وقد تحدث نزاعات وصراعات مختلفة وتؤثر في اتجاهات عديدة من المجتمع تشمل: المستهلكين العاملين المساهمين في المنظمات، الاسر والعائلات و الأصدقاء، وعلى المقاول نفسه أيضا خصوصا ما يتعلق بتوفير المال الكافي لإنشاء بدء المشروع، وتطبيق وتنفيذ فكرته الريادية والمخاطرة المتعلقة بها.

إن البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة بمهارات المقاولة، والتي تعرض أمام الطلبة يجب أن تكون مبنية على أساس أو بشكل إبداعي ليكونوا أكثر فاعلية وكفاءة في حل المشكلات واقتراح الحلول الإبداعية لها، ومن أجل إكسابهم القدرة على تحليل فكرة المشروع بشكل موضوعي، وبناء خطة المشروع بشكل سليم، وتعزيز قدراتهم على الاتصال، وبناء شبكات من العلاقات مع الآخرين في المجتمع وتعزيز مهارات القيادة والتأثير في الآخرين، وتقييم أي مشروع يعرض أمامهم.

2) – أهم استراتيجيات التعليم المقاولاتي

إن الاستراتيجيات البيداغوجية تشكل جسرا بين المعارف والاعتقادات من جهة المعلمين، الجهة الأخرى ومن تطبيقاتها البيداغوجية. وهذه الاستراتيجيات تتأثر بالخصائص الشخصية كالجنس، الخبرة، نمط المادة المدرسة، وكذلك العوامل التنظيمية والإدارية بالإضافة فإنها تؤثر على أساليب تدريسهم والذي بدوره يؤثر على الطريقة التي يتعلم بها الطلبة وفي نهاية المطاف نتائج التعليم.

سنقوم بذكر ثلاث أنواع من المرجح أن تلهم الممارسات التعليمية المقاولاتية ، وتضاف إليها أنواع إضافية، وكل هذه الاستراتيجيات تبين كيف يجد المعلمين أصداء ملموسة في ممارساتها : (Hadj Slimane -1 Hind)

أولا : نموذج العرض: ويعطي الأولوية لتحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم، في هذا النموذج يصمم التعليم على شكل "توصيل للمعلومات" أو "حكاية قصة" .

فالمعلمين هم الأشخاص الذين يقدمون المعلومات والطلبة هم الذين يستقبلونها بأقل سلبية، والمحتوى يعرف عموما من خلال البحث الأكاديمي الذي يتم تعليمه إن طرق التدريس المستخدمة تكون على شكل مؤتمرات، محاضرات ماجستير، عرض عن طريق الأجهزة السمعية البصرية.

وتكون أنظمة التقييم على حساب كل الإنصات والقراءة، وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة لكل المعارف التي تم تدريسها لهم.

ثانيا: نموذج الطلب : وهو معاكس للنموذج الأول، وهو يقوم على الاحتياجات الدوافع وأهداف الطلبة. في هذا النموذج، فإن التعليم يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف والمعلمين هم مسهلين في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعلمهم.

في هذا النموذج المعارف التي سيتم اكتسابها هي في الأساس تعرف وفقا لاحتياجات الطلبة في أنشطتهم المستقبلية، وفي الممارسة العملية فإن هذا النموذج غالبا ما يجمع تقنيات بيداغوجية تسلط الضوء على المناقشات الاستكشافات والتجارب، والبحوث المكتبية وعلى شبكة الانترنت وأعمال تجريبية في المخابر، والدراسات الميدانية، والنقاشات الجماعية.

وتكون نظم التقييم في معظمها من أجل المتكونين، ويكون على الطلبة استعادة آرائهم وأفكارهم على ما تعلموه.

ثالثا: نموذج الكفاءة: (BECHARD و Denis، 2009، صفحة 42) ويبحث هذا النموذج في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية والتعليم هنا يكون تداخليا بين المعلم والطالب وجعل التعلم ممكنا.

ويصبح المعلمون كالمدربين أو المطورين في حين أن الطلبة مقترحون لبناء معارفهم فعليا من خلال التفاعل مع معلميهم وكذلك أصدقائهم في المحاضرة، وتكون المعارف التي سيتم الحصول عليها هي أساسا حول حل المشاكل المعقدة التي يمكن أن تقع لهم في حياتهم المهنية. وتركز أساليب التدريس على اكتساب مهارات الاتصال (ملتقيات، تقديم عروض، مساهمة في نقاشات أو إنتاج معارف كتابة مقال أو مؤتمرات، تنشيط المجموعة، النمذجة) تمارس غالبا في إطار قريب من الحياة المهنية المستقبلية للطلبة.

و نظام التقييم في هذا النموذج يكون مركزا على الاستعدادات المكتسبة من طرف الطلبة لحل المشاكل المعقدة للحياة الواقعية. في الممارسة العملية، يمكن للمعلمين رسم أكثر من نموذج واحد، والذي يؤدي إلى ظهور أشكال هجينة التي تعبر عن خصائص لكل نموذج رئيسي. ولكن هذا لا يزيل حقيقة أن تطبيقات التدريس تعتمد في الغالب على مجموعة محددة . الافتراضات، مما يدل على أنه إذا كانت مبتكرة فيحق لنا أن ننظر كيف هي مستوحاة من واحد من النماذج المذكورة أعلاه، ولذلك يمكن أن نذكر: (CARRIER, 2009, pp. 18 -23)

رابعا: المحاكاة والألعاب : يقترح بعض الباحثين (CARRI، 2009) استعمال المحاكاة يساعد الطلبة على تطوير استراتيجيات واتخاذ عدد من القرارات لأجل ضمان نجاح مؤسسة صغيرة.

يرى Honig أن البيداغوجيا التقليدية تكون غالبا متناقضة مع احتياجات التعليم المقاولاتي، ويرى أن المحاكاة تسمح للمشاركين بتجريب أوضاع جديدة وأحيانا غير متوقعة، والتعلم المواجهة بعض حالات الفشل وتطوير المرونة اللازمة للبقاء في المستقبل..

يقترح : Hindle عدد من ، المعايير لتوجيه اختيار المحاكاة، وتصنف إلى أربع فئات رئيسية:

1. قدرة السيناريو على الظهور متعلقا بالموضوع وذو مصداقية.
2. اتصالات لا غموض فيها على عدة جوانب.
3. العملية تتكيف مع وسائل الدعم التقنية
4. أخيرا، تحليل تكلفة – ربح تبعا للمعايير السابقة وللهدف المراد تحقيقه.

العاب ومحاكاة على الكمبيوتر : حدد Wolf et Bruton ثلاثة محاكاة يمكن أن تقدم عدد من الفوائد في إطار التعليم المقاولاتي في الجامعة:

✓ **برنامج المحاكاة المقاولاتي:** وهو محاكاة تمكن المشاركين من بدء وتشغيل محل لبيع الأحذية في أجل 12 شهرا، حيث تحصل كل المجموعات على نفس رأس المال الأولي، وتشير المبيعات والقيمة الصافية إلى أداء المقاولين.

✓ **محاكاة المقاول:** تجهز وتشغل المجموعات المشاركة محل لبيع الألبسة بالتجزئة، وكل ثلاثي يمكن لهم اتخاذ وتنفيذ تغييرات مختلفة لأجل تحسين أداء المؤسسة.

✓ بدء المؤسسات الصغيرة برأس مال ابتداء من 100.000 دولار، يجب على المجموعات إنشاء وتطوير مؤسسة صغيرة تنتج الفشار مع قدرة بيع عالية.

إن المعلم أو الأستاذ الذي يستخدم هذه المحاكاة يجب عليه توفير أنشطة تعويضية موجهة إلى مستويات الضعف التي يمكن أن تظهر.

2 – **المحاكاة السلوكية:** المحاكاة السلوكية في المقاولاتية هي الأنشطة التجريبية وفيها يتم إنشاء مؤسسات صغيرة ومصممة من أجل الطلبة لكي يقوموا بتجريب بعض التوجهات وتنمية المهارات والقدرات المقاولاتية.

خامسا: استخدام أشرطة الفيديو : ووفقا لـ Buckley, Wren et Michael sen فإن عرض الفيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للطلبة الملاحظة الواقع التسييري من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة.

وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، يمكن تزويد الفيلم المقدم قصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكارا وتأملات تكون محل نقاشات لاحقة.

سادسا: استعمال قصص الحياة : قصة الحياة يمكن أن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة في المقاولاتية، يقترح كل من Ratarswell لتطوير السير الذاتية يمكن أن يدعم في تعلم مهنة ممكنة للمقاولين.

إن منهجية التعليم المقاولاتي يجب أن تكون متنوعة ومتجددة في طرحها، وأن تركز في محتواها – بالإضافة إلى النماذج المذكورة آنفا– على الآتي: (مبارك، 2009، الصفحات 92 –93)

سابعا: دراسات الحالة: حيث يمكن تعريف الحالة الإدارية بأنها وصف مكتوب مستخدمين كلمات أو أرقاما لحادث حقيقي أو مشكلة حقيقية أو موقف حقيقي يواجه مديرا أو مجموعة من الإداريين أو مؤسسة ما، ويستخدم هذا الوصف المكتوب في شكل قصة للطلبة في مواقف تعليمية أو تدريبية، ويطلب منهم إما تشخيص أسباب المواقف الإدارية وتحليل الحالة، أو اتخاذ قرار، أو اقتراح طرق وأساليب للعمل، أو حلول للمشكلة، وقد يطلب منهم مهمة واحدة من هذه المهمات أو هذه المهمات جميعا.

ثامنا: التعليم بالتجربة والممارسة: وذلك من خلال تعريض المتعلمين أو الطلبة المقاولين لمواقف حقيقية في بيئة العمل المقاولاتي أو الحر سواء في المصانع أو الشركات أو منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها، وذلك بغرض تعريفهم ببيئة العمل، وممارسة العمل الريادي لفترة زمنية معينة، ليكتسبوا خبرات ومعارف ومهارات جديدة، وليبنوا تصورات أفضل عن مهنة المقاولاتية قبل الدخول في ميدان العمل الحر والمقاولاتية.

تاسعا: مناقشات المجموعة أو التعليم التعاوني: أي أن يعمل الطلبة في مجموعات أو في أزواج لتحقيق أهداف التعلم في الحوار والمناقشة وتبادل الآراء. حيث يمارس الطلبة أدوارا مختلفة مثل: المنسق، الملخص، المقوم،المسجل، الملاحظ، المشجع، قائد المجموعة، المتحدث باسم المجموعة ، أو يمكن من خلال هذه

الإستراتيجية تكليف أو الاعتماد على مشاريع أعمال المجموعة أو فريق العمل أو في وضع خطة عمل لمشروعهم المقترح. (مبارك، 2009، صفحة 92)

عاشرا: العروض التقديمية من قبل الطلبة: وذلك للشرح عن تقديم منتج أو خدمة جديدة يمكن بيعها، أو عن مشروع معين أو تعريف عن الشركة التي يرغب الطالب بتأسيسها أو العمل بها .

حادي عشر: أسلوب حل المشكلات بطريقة إبداعية: وهي طريقة منظمة يقوم من خلالها الطلبة بالتفكير بحل مشكلة يشعرون بوجودها وبحاجتهم إلى حلها من أجل تقديم امتحان والنجاح فيه.

ثاني عشر: إستراتيجية لعب الأدوار: وهنا يقوم طالبا أو ثلاثة بتمثيل أدوار عن مواقف اجتماعية افتراضية ويتعلمون من خلال هذه الإستراتيجية كيفية الاستماع بشكل جيد وكيفية التفكير وحدهم. وبالرغم من تقديم معلومات حول الأدوار التي يلعبونها، يمكن للطلبة أيضا أن يبدعوا حوارا من تلقاء ذا م ويمكن أيضا تسجيل الأدوار على شريط ¨دف التقييم.

ثالث عشر: الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة : وذلك ¨دف التعرف عليها وعلى إمكانياتها و قدرتها وأقسامها ومجال أنشطتها وأعمالها.

إن نجاح برامج واستراتيجيات التعليم المقاولاتي في الكليات والجامعات يجب أن يتم ربطها مع أماكن العمل الواقعية المخصصة مثل: المصنع، مكتب العمل، المستشفى، الشركة وذلك ¨دف التخطيط والتطبيق الفعال للخطة الدراسية أو المنهاج الدراسي. وهذا ما يسمى بنماذج المحاكاة حيث يجابه المتعلم في برامج المحاكاة موقفا شبيها لما يواجهه من مواقف في الحياة الحقيقية، إذ توفر للمتعلم تدريبا دون التعرض للأخطار أو للأعباء المالية الباهظة التي من الممكن أن يتعرض لها المتدرب فيما لو قام¨بهذا التدريب على أرض الواقع ومن الأفضل أن يتم التركيز على ربط محتوى البرنامج التعليمي أو التدريبي بالحاجات المحلية للبلد أو المنطقة الجغرافية التي يعيش بها الطلبة المقاولون.

تحتاج برامج التعليم المقاولاتي إلى استخدام منهجيات تعليمية فعالة غير تقليدية وذات جودة عالية لتطوير المهارات الفكرية والتحليلية وتنميتها لدى الطلبة. ومن هنا فإنه يمكن تشجيع مجموعات المتعلمين على الانخراط في هذه البرامج التعليمية من خلال دعمهم بالحوافز المادية والمعنوية المناسبة، وتفعيل عملية التقييم والمشاركة، وتقديم الجوائز المختلفة، وإقامة الاحتفالات، ومسابقات خطة المشروع أو العمل بين الطلبة (CARRIER, 2009, p. 25).

الفرع الثاني : برامج التعليم المقاولاتي

سوف نقوم هنا بالتعرف على أهم مراحل بناء برامج التعليم المقاولاتي، وأهم تصنيفات هذه البرامج في الواقع العملي أو التطبيقي، ومحتوياتها الرئيسة .

1) - مراحل بناء برامج التعليم المقاولاتي

إن تعليم المقاولاتية هو عملية تعلم دائم مدى الحياة، وبناء على ذلك فإنه يجب ربط تعليم المقاولاتية بجميع المستويات التعليمية لنظم التعليم. تبدأ من رياض الأطفال حتى وصول الفرد لمرحلة وظيفية متقدمة، ويجب أن يشمل أيضا المتقاعدين عن عملهم لدعم دخولهم المالية، حيث يجب أن تتاح لهم جميعا فرص الوصول إلى تلك البرامج المميزة والمحكمة في تعليم المقاولاتية وطرحها.

إن فكرة التعليم مدى الحياة تساعدنا في إعداد و تطوير مهارات الريادة على جميع تلك المستويات وتعددها. إن تعليم المقاولاتية يعني أشياء عديدة مختلفة للأفراد المتعلمين تبدأ من المدارس الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، ومن التعليم التقني إلى مرحلة الحصول على درجة الماجستير، ففي كل مستوى تعليمي يمكن أن نتوقع نتائج مختلفة مثل نضج الطلبة والبناء على المعرفة السابقة التي لديهم، لكن الغرض العام يبقى تطوير الخبرة كمقاول والتي تقود إلى النجاح ونمو المشروع في المستقبل.

إن عملية تعليم المقاولاتية مدى الحياة تمر من خلال خمس مراحل محددة من التطوير ، وهي تفترض أن كل شخص يجب أن يكون لديه فرص للتعلم في المراحل العمرية الأولى. وفي المراحل التالية، يجب توجيه الموارد لتستهدف أولائك الذين يختارون المسار المهني في حيام لأن يصبحوا مقاولين.

إن كل مرحلة من المراحل الخمس الآتية من الممكن أن تعلم من خلال الأنشطة التي تجري في الصفوف الدراسية أو يمكن أن تعلم في مساق منفصل في المقاولاتية. وتشمل هذه المراحل: (مبارك، 2009، صفحة 95)

- **المرحلة الأولى: تعلم أساسيات المقاولاتية**

يجب على الطلبة أن يتعلموا ويمارسوا الأنشطة المختلفة لملكية المشاريع في الصفوف المدرسية الابتدائية والإعدادية والثانوية، ففي هذه المرحلة يتعلم الطلبة أساسيات الاقتصاد، والفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، وأن يتقنوا المهارات الأساسية للنجاح في اقتصاد العمل الحر، إن الدافعية للتعلم والإحساس بالفرص الفردية هي النواتج الخاصة في هذه المرحلة.

- **المرحلة الثانية: الوعي بالكفاءة**

إن الطلبة يتعلمون الحديث بلغة الأعمال، ويرون المشاكل من وجهة نظر أرباب العمل، وهذا جانب أساسي في المهنة والتعليم التقني، حيث أن التركيز يكون على الكفاءات الأولية واكتشافها لديهم، والتي يمكن تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية، أو أن تحتويه المساقات والمناهج الأخرى التي ترتبط بالمقاولاتية، على سبيل المثال، مشاكل التدفق النقدي يمكن أن تستخدم في منهاج الرياضيات، ويمكن أن تصبح عروض المبيعات جزءا من منهاج مهارات الاتصال. (زيدان ع.، 2007، صفحة 95)

- **المرحلة الثالثة: التطبيقات الإبداعية**

إن مجال الأعمال معقد، لذا فإن جهود التعليم لا تعكس هذا التعقيد بطبيعته، ففي هذه المرحلة، يستكشف الطلبة الأفكار وتخطيط الأعمال من خلال حضورهم العديد من الندوات والتي تضمن العديد من التطبيقات الإبداعية.

ومن هنا فإن الطلبة يكتسبون معرفة عميقة وواسعة عن المراحل السابقة. إن هذه المراحل تشجع الطلبة لابتكار وخلق فكرة أعمال فريدة للقيام بعملية اتخاذ القرار من خلال بناء خطة عمل متكاملة بالإضافة إلى تجربة وممارسة عمليات الأعمال المختلفة.

- **المرحلة الرابعة: بدء المشروع**

بعد أن يكتسب الطلبة البالغون تجربة العمل المقاولاتي والتعليم التطبيقي، فإن العديد منهم يحتاج إلى مساعدة خاصة لترجمة فكرة العمل المقاولاتي إلى واقع عملي، وخلق فرصة عمل . ويمكن القيام بذلك من خلال توفير الدعم والمساعدة في برامج التعليم التقني والمهني، وبرامج الدعم والمساعدة المقدمة لأفراد المجتمع في الكليات والجامعات، وذلك لتعزيز بدء وتأسيس المشروع، وتطوير السياسات والإجراءات للمشاريع الجديدة والقائمة.

- **المرحلة الخامسة: النمو**

عندما تنضج الشركة فإن العديد من التحديات ستواجه الشركة في هذه المرحلة، وفي العادة فإن العديد من مالكي الأعمال لا ينشدون المساعدة في هذه المرحلة. إن سلسلة من الندوات المستمرة أو مجموعات الدعم يمكن أن تساعد المقاول لتعريف وتمييز المشاكل المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب، وحلها بفعالية، مما يمكن من نمو وتطوير المشروع .

2) – تصنيف برامج التعليم المقاولاتي

لقد تعددت التصنيفات الخاصة ببرامج تعليم المقاولاتية للعديد من الباحثين، ففي هذا المجال اتفقت المنظمات الدولية الثلاث (شبكة تنمية الإدارة الدولية، والمنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لإعطاء تعريف لما يسمى برنامج تطوير المقاولاتية، هذا المفهوم يشمل مجموعة مراحل تطوير المقاولاتية، ويبدأ بالثقافة والتعليم والتكوين للشباب، تعزيز الأعمال التجارية والتوعية، والاستمرارية والنمو. ولا يغطي فقط برامج للمقاولين ولكن تكوين المدربين والمشرفين أيضا.(BECHARD & Denis, 2009, p. 04)

إن برامج التعليم المقاولاتي يمكن أن تصنف إلى أربعة أصناف كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (01) : أنماط برامج التعليم المقاولاتي

نمط البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية والتحسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية ومهنة المقاول
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات تقنية، إنسانية، وإدارية من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسته الخاصة وخلق مناصب شغل.
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين المسيرين
تطوير المدربين	تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم ومتابعة المؤسسات الصغيرة

SOURCE : Jean-Pierre BECHARD, Les grandes questions de recherche éducation, cahier de recherche no 94-11-02, Ecole en entrepreneurship et des Hautes Etudes Commerciales (HEC) Montréal, p 04

إن التوعية تشمل التظاهرات التي هدفها إعطاء معلومات على موضوع المقاولاتية، وهنا يشير Hamilton Watkins et أنه يجب أن تبدأ من خلال تشجيع المقاولاتية كخيار مهني. ومع ذلك تصبح المقاولاتية ممكنة ويمكن الوصول إليها، والتوعية تصبح كهدف تحفيز، وتعزيز، وإيقاظ الاستعدادات المقاولاتية للطلبة، وهنا يتعلق بالطلبة على جميع مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، وبذلك توجد برامج متعددة للتوعية متعلقة بأهداف محددة.

ومن الممكن إيجاد برامج مركزة على إنشاء المؤسسة، تتمحور حول تطوير المؤسسات الالناشئة وتستهدف تكوين المستشارين، المدربين المتخصصين في المقاولاتية، وبرامج التوعية يجب أن تطور أكثر في مرحلة الليسانس من التعليم وفي مقررات التخصص وكذلك الماستر والدكتوراه.

ويرى Tounés أن البرامج المتخصصة تصبح كهدف رئيسي للسماح للطلبة لتعميق معارفهم وتعلمهم، ولفهم تنوع المقاولاتية ومنحهم روح المقاول، ولكن ليس إعداد منشئين أو مشترين للمؤسسات، بل يتعداه إلى أفراد لديهم معارف جيدة عن أشكال وقضايا المقاولاتية. إن برنامج التعليم المقاولاتي يمكن أن يبدأ من خلال التوعية حول مهن المقاول، ولكن أيضا قد يحاول من التوعية للوصول إلى مستويات أخرى. وعلاوة على ذلك، فالبرنامج الفعال يجب أولا أن يظهر للطلبة كيفية تتصرف كمقاول، وثانيا لربطهم مع الأفراد الذين قد يكونون قادرين على تسهيل نجاح تعليمهم وتدريبهم. (Tounes, 2003, p. 05)

وقد اقترح Gorman et al تصنيف هذه البرامج على أساس السوق المستهدف أو المشاركين المستهدفين لكل مساق تعليمي أو برنامج تدريبي في المقاولاتية، والذي يتم على أساسه تقسيم المشاركين في هذه البرامج وفق أهداف التعليم أو محتوى البرنامج، المدخل التربوي للتعليم، التعليم والتدريب الذي يستهدف المشاريع الناشئة ، (مبارك، 2009، صفحة 97) وهناك باحثين آخرين مثل Monroy, McMullan et Longوغيرهم الذين صنفوا البرامج التعليمية في المقاولاتية وفق الحاجيات التدريبية التي تتباين استنادا لمرحلة التطوير في المشروع نفسه مثل: برنامج مرحلة الوعي، برنامج مرحلة ما قبل ابتداء المشروع، برنامج مرحلة بدء المشروع، برنامج مرحلة النمو والنضج. (زيدان ع.، 2007)

وقد اقترح Jamieson إطارا يحوي ثلاث فئات يمكن من خلالها تنظيم وتصنيف برامج تعليم المقاولاتية كما وردت في دراسة Henry حيث ميز بين التعليم المقاولاتي حول أو عن المشاريع وتعليم المقاولاتية للمشاريع، وتعليم المقاولاتية في المشاريع. حيث أن الفئة الاولى فلقد تعامل Jamieson هنا بشكل أساسي مع عملية تعزيز وخلق الوعي تجاه المشاريع، و"دف محدد يصب في تعليم الطلبة مجالات ونواحي عديدة في تأسيس وإدارة المشروع من خلال الأدب النظري في المقاولاتية.

أما الفئة الثانية فقد تعامل Jamieson معها من خلال الأعداد لخلق الطموح والرغبة لدى المقاولين لهنة المقولة والتوظيف الذاتي، وبهدف محدد يصب في تشجيع المشاركين للبدء وإدارة مشاريعهم الخاصة. أما بالنسبة للفئة الثالثة فقد تعامل Jamiesonمعها من خلال التدريب الإداري لخلق قاعدة من المقاولين، والتأكيد على النمو والتطور المستقبلي للمشروع، وتشمل برامج النمو والتطوير الإداري للمشروع: تطوير المنتجات الجديدة، وبرامج ومساقات أخرى في التسويق، وهذه البرامج هي الأكثر ملائمة لهذه الفئة. (Colette Henry, 2005, p. 103)

3) - محتوى البرنامج التعليمي المقاولاتي

من خلال الرجوع إلى الأدبيات المتخصصة في حقل تعليم المقاولاتية، فقد تقدم بعض الباحثين والكتاب بتصورات ومقترحات ونماذج عدة لما ينبغي أن يكون عليه محتوى أي منهج أو برنامج لتعليم المقاولاتية على

صعيد مؤسسات التعليم العالي، ومن أبرز النماذج في هذا السياق: (المخلافي، صفحة 13) النموذج الذي قدمه Potter نموذج (E5) والذي يرى ضرورة أن يسترشد به عند تطوير أي برنامج أو منهج المقاولاتية ، وهو يشتمل على عدة عناصر وهي:عنصر البيئة (Environment) فأي منهاج المقاولاتية لابد أن يكون قادرا على خلق الوعي بالبيئة المحيطة، وعنصر الاقتصاد (Economy) أي لابد أن يزود المشاركين باكتشاف طبيعة الجماعات الاقتصادية في البيئة، والقواعد الجديدة عن التفاعل داخلها، كذلك عنصر المقاولون (Entrepreneurs) فأي منهج دراسي لا بد أن يسعى للقاء المقاولين في البيئة التي يتواجدون فيها والاستفادة من آرائهم وتبصراتهم، وكذلك عنصر المشروع وهي المؤسسة (Entreprise) وهي القلب والروح لأي برنامج دراسي في المقاولاتية، وأخيرا عنصر (Entreplexity) ويشير إلى العناصر الخمسة المكونة لهذا النموذج لابد أن تتحد حول علم الغموض وممارسة المقاولاتية.

أما من حيث مسميات المقررات التي تدرس في برامج وأقسام المقاولاتية وغيرها كأقسام إدارة الأعمال والهندسة والمعلومات فهي عديدة، وتختلف التسمية ما بين الجامعات في العالم مع أ«ا قد تحمل نفس المضمون ومنها: المقاولاتية، إدارة الأعمال الصغيرة، خلق المشروعات الجديدة، الابتكار والإبداع، رأس المال المخاطر، حق الامتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، تخطيط المشروعات الناشئة، الشركات العائلية، إستراتيجية الأعمال، سياسة الإبداع، الريادة الجماعية. وعلى مستوى الولايات المتحدة فقد أجرى Solomon دراسة على عينة من الجامعات الأمريكية للتعرف على طبيعة المقررات والبرامج التي تقدمها في مجال تعليم المقاولاتية، فتوصل إلى أن هناك عدة مقررات تعليمية في المقاولاتية هي الأكثر شعبية وانتشارا بين الجامعات والكليات وهي مرتبة بحسب الأهمية كالتالي: المقاولاتية، إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة، إنشاء مشروع جديد، الاستشارة للمؤسسات الصغيرة، التسويق المقاولاتي، الإبداع، تطوير المنتجات الجديدة، رأس المال الاستثماري، الابتكار، الندوات، شراء حق الامتياز، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن المقرر الأكثر شعبية على مستوى الكليات والجامعات الأمريكية المدرجة في الدراسة هو المقاولاتية، إذ تأتي في المقدمة وبنسبة % 53 يليها مقرر إدارة الأعمال الصغيرة بنسبة 36% ثم مقرر خلق المشاريع الجديدة بنسبة 30% وهكذا تأتي تباعا بقية المقررات. (المخلافي، صفحة 14)

ولقد حدد Hisrich et Peters المهارات الشاملة في المقاولاتية كمحتوى أساسي لأي برنامج تعليمي أو تدريبي في المقاولاتية والتي تتضمن ما يلي:(Henry, Leitch, & Hill, p. 320)

1- المهارات التقنية : تشمل مهارات الكتابة، وتحليل البيئة الخارجية ومتغيرا ا، والتعامل مع الأدوات التكنولوجية المختلفة، وبناء الشبكات والتدريب، والعمل ضمن فريق وغيرها.

2- المهارات الإدارية: وتشمل وضع الأهداف والتخطيط، وصنع القرار، وإدارة العلاقات الإنسانية، والتسويق والمبيعات، والمهارات المالية والمحاسبية، والرقابة وتقييم الأداء، والقدرة على التفاوض الفعال، وتنظيم وإدارة نمو المشروع.

3- المهارات الشخصية : وتشمل عمق السيطرة الداخلية والمخاطرة، والإبداع والابتكار، والقدرة على التغيير والمثابرة والعمل الجاد، والرؤية القيادية. وهذه المهارات يجب التركيز عليها وتطويرها لدى المتعلمين أو المتدربين في أي برنامج تعليمي وتدريبي في المقاولاتية، لأنها جوهر المهارات الشاملة في تعزيز السلوك المقاولاتي.

واعتبر Vesper et Gartner أن تحديد محتوى البرامج المقاولاتية يعتمد على العوامل التالية: (SANTOS, 2014, p. 87)

- الموضوعات المناسبة
- عدد الموضوعات المختلفة والمدمجة في التعليم بأكمله.
- عدد الطلبة في المحاضرات
- عدد الاعتمادات أو الحصص المقررة.
- الطريقة التي يتم التدريس "بها ودور المعلم أو المدرس

ومن خلال الجدول الآتي يمكن تحديد بعض المحاضرات المقترحة في عروض التكوين والتعليم المقاولاتي

الجدول(02) :أنماط المحاضرات المقدمة في برامج المقاولاتية

Vesper & Gartner (1997)	Harper (1984)	Vesper (1982 ;1985)	Wilson (1991)
المقاولاتية من أجل: المصرفيين، مصممي البرامجيات، للبيولوجيين، ومجالات أخرى.	حصص تحفيزية لتحقيق: ألعاب الخواتم، اختبار إسقاطي	تمويل المشروع	طبيعة المؤسسة الصغيرة
إدارة المؤسسات الصغيرة	مبادئ في التسيير	التسويق للمشروع	إمكانيات إقامة المشاريع
ترقية المؤسسة	مبادئ في التقنيات التجارية	التسيير المقاولاتي	مخطط الأعمال
بدء نشاط المؤسسة	تحضير مخطط الأعمال	تسيير الابداع	الدعم التقني
مخطط المخاطر	إعداد طلب للحصول على التمويل	تصميم وتطوير المنتوج	الأشكال القانونية للمؤسسة
مخطط الأعمال	متابعة مع المقاول والمؤسسة	اقتصاد المقاولاتية	استراتيجيات التسويق
المقاولاتية للمنظمات غير التجارية		علم النفس للمقاول	موقع الأعمال
المقاولاتية أو إنشاء مؤسسات جديدة		تاريخ المقاولاتية	تمويل المؤسسة
تنمية الإبداع		المقاولاتية في المؤسسة الكبيرة	الجوانب القانونية
تطوير حقوق الامتياز		المحاسبة والضرائب للمشروع	القوانين الحكومية
الأعمال التجارية الدولية		المقاولاتية والتخصصات الأخرى	تسيير المؤسسة
قانون المقاولاتية		القوانين والمشروع	تسيير الموارد البشرية
تقييم الإبداع		العقارات والمشروع	ترويج المؤسسة
نقل التكنولوجيا		تاريخ أبطال في المقاولاتية	فن البيع
التعاون والشراكة بين المؤسسات		دراسة الجدوى	التسيير المالي
المؤسسات العائلية		الأفكار والاختراع	التقارير الإدارية
			حماية المؤسسة

المصدر : Loyda Lily GOMEZ SANTOS, Op.Cit., pp 88,89

وبالمقابل لهذه المقترحات، فإن دراسات (1993) Hood et Young أظهرت أن برامج التعليم تتكون من مختلف المحتويات وكذلك السمات الشخصية والمهارات اللازمة لتطوير المقاولين، وهذه المهارات والاستعدادات يجب أن تكون مناسبة في إطار المقاولاتية، ومن هنا فإن المحتوى يمكن أن يحدد حول إنشاء المؤسسة. ويقترح (1988) Gibb نهجا يتكون من ست خطوات التي تصف كيفية تصميم التعلم في سياق إنشاء المؤسسة، فهو يجمع في كل خطوة المهام الواجب القيام بها واحتياجات تعلم الفرد، والهدف من ذلك هو تعزيز عملية التعلم في تنشيط المؤسسة، والجدول الآتي يظهر هذه الخطوات :

جدول (03) : تحديد محتويات البرامج من خطوات إنشاء مؤسسة

الخطوة	المهمة	احتياجات التعلم
1. من الحدس والدافع إلى الفكرة الخام	– إيجاد فكرة – توليد فكرة – تقييم قدرته ودافعيته ليصبح صاحب مؤسسة	– التمكن من عملية الإنشاء وتقييم الأفكار. –فهم الطرق المختلفة لاستخدام معارفهم وقدراتهم الشخصية – فهم متطلبات وإكتفاءات الذي يقوم بخلق عمله الخاص – تطوير رؤية شخصية لإدارة مؤسسته الخاصة – التقييم الذاتي
2. من الفكرة الخام إلى الفكرة المختارة	– توضيح الفكرة – تحديد الاحتياج لها – تجريب الفكرة والتحقق من عمليتها – التحقق من صحة هذه الفكرة في ظروف تشغيل الأعمال. – استكشاف رد فعل المستهلكين – تحديد المنافسين.	– فهم خصائص الفكرة المختارة – مراقبة عملية الإنتاج – تحليل احتياجات المستهلك – تحديد المنافسين – تحديد سعر البيع وتكاليف الإنتاج المقدرة. – تحديد طرق لدخول السوق

3. من الفكرة المختارة إلى تحديد الموارد وحجم العملية	– التعرف على السوق من خلال تحديد عدد المستهلكين، موقعهم وخصائصهم. – تحديد الحجم الأدنى للعمليات من أجل البقاء والاستمرارية. – تحديد أنشطة الترويج. تقييم المتطلبات المالية للمشروع	– إنجاز دراسة السوق – إنجاز إستراتيجية التسويق – التخطيط لعملية الانتاج. – التنبؤ بحجم المبيعات. – التنبؤ بحجم الأرباح والخسائر – تقدير الاحتياجات من العمال
4. من حجم العملية إلى مخطط الأعمال والمفاوضات	– وضع مخطط الأعمال – التفاوض مع البنوك ومصادر التمويل الأخرى	– إعداد مخطط الأعمال – تطوير قدرات التفاوض – معرفة الموردين – معرفة مختلف أشكال العقود وأشكال الدفع – فهم عمل المؤسسات المالية
5. من التفاوض إلى الانطلاق	– استكمال متطلبات القانونية لتسجيل المؤسسة. – تلبية متطلبات السلطات القانونية – إنشاء نظام إدارة يلبي احتياجات المؤسسة الجديدة	– معرفة الأشكال القانونية – معرفة الالتزامات القانونية للمؤسسة – التحكم في أنظمة التسيير ومراقبة التسيير ومراقبة الإنتاج، التسويق والتمويل. – معرفة دور المستشارين الخارجيين – تطوير القدرات على توجيه الموظفين.
6. من البقاء إلى الانطلاق	– تعزيز أنظمة الإدارة والإنتاج – تأمين الرقابة المالية – تطوير السوق: اكتساب عملاء جدد – الحفاظ على علاقة جيدة مع البنك والعملاء والموردين	– التحكم في أنظمة مراقبة التسيير – التحكم في تقنيات الإدارة: حركية الخزينة، الحسابات الدائنة.. – تطوير إستراتيجية التسويق والدراسات التسويقية وبحوث التسويق – تعلم مراقبة البيئة – تعلم وظائف إدارة الوقت

المصدر: Loyda Lily GOMEZ SANTOS, Op.Cit., p 90

إننا نجد من خلال ما سبق بعض برامج تعليم المقاولاتية تبقى غالبا ما تستند على مخطط الأعمال أو دراسات السوق، ومع ذلك فإنه لا يعني أن يتم إقصاء هذا النوع من البرامج ولكن يتم الاعتماد عليها لتحقيق الاستفادة القصوى، ومن خلال الجدول السابق يمكن أن ينظر إلى مخطط الأعمال أو دراسات وبحوث السوق كواحد من أبعاد المقاولاتية، واعتبارهما كمادة إضافية في محتويات المناهج الدراسية.

المطلب الثالث: أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي

الفرع الأول: أداء التعليم المقاولاتي

هناك العديد من العوامل والأبعاد التي يجب التركيز عليها لتعزيز أداء التعليم المقاولاتي وبرامجه في المجتمع، ومن هذه العوامل نذكر الآتي : (فاطمة و مجدي، 2012، صفحة 152)

أولا: التركيز على الفئة العمرية من (12-17) سنة من طلبة المدارس، لأن الطلبة في هذه الفئة العمرية يكونون في حالة استعداد لدخول معترك الحياة سواء للدراسة الجامعية أو البحث عن فرصة عمل بعد المرحلة الثانوية، والطلبة الجامعيين خلال دراستهم الجامعية وطلبة الدراسات العليا.

ثانيا: أن تتضمنها الخطط والبرامج التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات أو الكليات أو المعاهد، بحيث تكون لها صفة الرسمية.

ثالثا: تدريب المعلمين أو المدربين الذين سوف يقومون بتدريب أو تعليم مهارات المقاولاتية، وهذه فرصة جيدة بالنسبة لهم لتطوير مهاراتهم وقدراتهم وصقلها.

رابعا: إن فاعلية التعليم المقاولاتي تبرز من خلال استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس فاعلة وحديثة مثل: التعليم التجريبي، والتعلم المبني على حل المشكلات، والتعليم التعاوني، والتعليم المبني على عمل المشاريع وغيرها .

خامسا:استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المقاولاتي مثل استخدام تقنيات التعلم عن بعد أو التعليم الالكتروني، أو إتاحة مواقع مفيدة على الانترنت لتسهيل عملية التعليم المقاولاتي.

سادسا: إن برنامج التعليم المقاولاتي الفعالة تشجع على إشراك المقاولين المحليين كمستشارين يستفاد من خبراتهم ويبنى عليها، ومدربين ومتحدثين، ونماذج للقدوة الحسنة للطلبة. وهنا يمكن تعزيز الشراكة مع منظمات الأعمال المحلية مثل :غرف التجارة ، مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة ، منظمات الأعمال الريادية.

وهنا تكمن الفائدة من هذه الشراكة من خلال الإتيان بأفكار ريادية جديدة من هذه الفئات إلى هؤلاء الشباب الواعدين، وإعطاء أمثلة حية وواقعية من خبرات هؤلاء المقاولين عن المشاريع الريادية والنجاح في مجال الأعمال.

سابعا: التركيز على التقسيم المستمر لهذه البرامج من قبل القادة التربويين، والمسؤولين عن هذه البرامج .

ثامنا: توفير الدعم المالي لهذه البرامج من المقاولين المعروفين في البلد أو المنطقة، ودعم الرعاة الرسميين .

الفرع الثاني: متطلبات التعليم المقاولاتي

إن متطلبات التعليم المقاولاتي تشمل جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية

والمنظمات الأهلية الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، وهذه المتطلبات تتمثل فيما يلي: (فاطمة و مجدي، 2012، صفحة 154)

أولا: البنية التحتية

من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والاجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، والذي يجب أ ن يكون في الغالب باللغة العربية .

ثانيا: الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول العربية.

ثالثا: البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع .

رابعا: الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربي والتعليمي في البيئة العربية.

خامسا: الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

المطلب الرابع : أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي

الفرع الأول: أهمية التعليم المقاولاتي

إن برامج التعليم المقاولاتي التي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع / خدمات جديدة، لذلك ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الهام للغاية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة. (عيد، 2014، صفحة 154)

ولبيان مدى مساهمة ترسيخ التعليم المقاولاتي في العديد من جوانب الحياة المهنية والمجتمعية والشخصية نشير إلى ما يلي: (عيد، 2014، صفحة 156)

أولا: تعلم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المواكب مع التوجهات العالمية .

ثانيا: تعلم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة .

ثالثا: تعلم المقاولاتية ينتج مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد العربي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة .

رابعا: تعلم المقاولاتية يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الإفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في محال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة .

خامسا: تعليم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو للبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة .

سادسا: تعليم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا.

سابعا: تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع للمعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة .

ثامنا: تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير هيكل تركز الثروة في الأمم، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل .

تاسعا: تعليم المقاولاتية يخلق للمزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة، وتؤكد حالة جامعة أريزونا على أن تعليم المقاولاتية في الجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع، حيث ارتفعت أعداد المشروعات الخاصة التي أقامها الطلبة الخدمة مجتمعاتهم وساهمت في التغلب على مشكلة البطالة، وكان غالب هذه المشروعات يندرج ضمن للمشروعات المعرفية بما ساهم في بناء وتنمية المجتمع للعربي لذلك فإن أهمية التعليم المقاولاتي تنبع من قدرة الافراد على تحويل الافكار المقاولاتية التي لديهم أو التي تدور في مخيلاتهم إلى واقع أو حيز للتطبيق، وهذا الواقع المقاولاتي بطبيعته يشمل الإبداع الابتكار، المخاطرة، والقدرة على التخطيط وإدارة المشاريع لكي يستطيعوا تحقيق أهدافهم بكفاءة وفاعلية. وهذا يعتبر داعما أساسيا في حياتهم اليومية في البيت أو المجتمع، ويساهم في وعي الأفراد العاملين بشكل أكبر في سياق الأعمال والأنشطة التي يقومون بتنفيذها، وإعطائهم قدرة أكبر لرصد الفرص السوقية واقتناصها، وتهيئة

الأفراد في المجتمع ليكونوا مقاولين في المجال الاجتماعي التطوعي مما يساهم في دعم وتنمية وتطوير المجتمع.

إن التعليم المقاولاتي يركز في محتواه ومضمونه على إدراك الأفراد للفرص وتحديدها، ويأتي إدراك الفرص في مداخل ونماذج عدة أشهرها خلق منظمة أو مشروع جديد، والنموذج الثاني المقاولاتية يتعلق بتعزيز الإبداع والابتكار من خلال تقديم منتجات أو خدمات أو أسواق جديدة للمنظمة، وهذا المدخل يدعى بالمقاولاتية المؤسسية"، أما المدخل الثالث والحديث للفرص المقاولاتية فيتعلق بتخلق منظمات خيرية أو اجتماعية تطوعية والتي يتم دعمها ذاتيا من قبل الشخص المؤسس لها، بالإضافة إلى عمله التطوعي الاجتماعي فيها، وهذه تدعى بالمقاولاتية الاجتماعية"، والتي قد بدأت من خلال سياسات للمملكة المتحدة عن طريق رئيس الوزراء مارغريت تاتشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسات وأعمال الرئيس الراحل رونالد ريقن.

ولا تقتصر نماذج المقاولاتية على هذه الأنواع المذكورة آنفا وإنما يتم الاعتماد بالدرجة الأولى على إدراك المقاول وحدسه وإبداعه لكي يحول الفرصة أو الفكرة إلى مشروع ريادي، فقد أكدت العديد من الدراسات إلى أن الإدراك الريادي أصبح يمثل الآن ثقافة عالمية متفاوتة ومتباينة بين دول العالم نظرا لاختلاف الإدراك بين العديد من الأفراد في العديد من الدول .

الفرع الثاني: أهداف التعليم المقاولاتي

يهدف التعليم المقاولاتي بشكل عام إلى إكساب الطلبة وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولة وخصائصها السلوكية مثل: المبادرة المخاطرة، والسيطرة الجوهرية الداخلية"، والاستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاولين .

– ومن هنا فإن أهم أهداف التعليم المقاولاتي تتمثل فيما يلي: (مبارك، 2009، صفحة 86)

أولا: تمييز وتهيئة المقاولين المحتملين لبدء مشروعاتهم أو التقدم والنمو لمنظماتهم المبنية على التكنولوجيا .

ثانيا: تمكين الطلبة لتحضير خطط عمل المشاريعهم المستقبلية.

ثالثا: التركيز على القضايا والموضوعات الخرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، والقضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي في البلد.

رابعا: تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، والمبادرة، وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وإدارته بنجاح .

خامسا: تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم.

وكذلك فإن التعليم المقاولاتي يعزز ويطور : (Hadj Slimane Hind، Avri 2010، صفحة 05)

تعني السيطرة الجوهرية الداخلية أن يعزو الفرد المقاول كل شيء يحدث معه لذاته أو نفسه وليس على الآخرين أو البيئة التي يعيش بها أو كما تدعى السيطرة الجوهرية الخارجية ليسقطها على نفسه وليس على البيئة الخارجية التي يعمل بها .

سادسا: المهارات الإدارية (القدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، اتخاذ القرار، تحمل المسؤولية).

سابعا: المهارات الاجتماعية (التعاون العمل الجماعي، القدرة على تعلم أدوار جديدة بشكل مستقل.

ثامنا: تطوير الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، القدرة على التأمل الذاتي، القدرة على التحمل والمثابرة).

تاسعا: المهارات المقاولاتية (القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير، وتحفيز العلاقات التجارية) .

ولعل ما تسعى معظم برامج التعليم المقاولاتي إلى تحقيقه يتمثل في: (عيد، 2014، صفحة 155)

عاشرا: تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الانجازات الشخصية والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم

حادي عشر: إعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح غير مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل. .

ثاني عشر: توفير المعارف المتعلقة بمقاولة الأعمال.

ثالث عشر: بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاريع الريادية ولصياغة وإعداد خطط الأعمال.

رابع عشر: تحديد الدوافع وإثارتها وتنمية المواهب المقاولاتية.

خامس عشر: العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته ويمكن عرض تطور أهداف تعليم المقاولاتية في الجدول التالي: (عيد، 2014)

جدول (04) : أهم أهداف التعليم المقاولاتية

الكتاب	أهداف تعليم المقاولاتية
Block & Stumpf (1992)	العناصر المفضلة للمقاولاتية لدى الطلبة - كشف وهيكلة قيادة المقاولاتية - تحديد وتخفيض الحواجز أمام المبادرة المقاولاتية (رفض المخاطرة) - تنمية معرفة الغير وتطور الادراكات والمواقف الخاصة بالتغير في مجال المقاولاتية
Hills (1998)	عناصر أساسية في مسار تعليم المقاولاتية - معرفة الروابط بين مختلف علوم التسيير - معرفة الخصائص المقاولاتية
Fayolle (1999)	ثلاث عائلات من الأهداف ترتبط بثلاث وضعيات مختلفة يمكن أن تهم الطلبة - تحسيس الطلبة وتنمية حسهم المقاولاتي - تشجيع اكتساب الأدوات، التقنيات والمؤهلات الخاصة بالمقاولاتية - اقتراح نقطة ارتكاز وتكوين خاص بالطلبة

المصدر : Vincent Beauséjour, jocelyn j-y. Desroches, l'influence de la méthode pédagogique entrepreneuriale sur les apprentissages des étudiants, le cas d'un cours commerce international stage en نقلا عن عدمان مريزق، المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية والمقاربة بالكفاءة، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعوان ، كلية العوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، أفريل 2010 ، ص 5-6

يبرز الأدب المقاولاتي أن هناك العديد من المقاولين أو مالكي الأعمال الذين كانوا طلابا في المدرسة أو في الجامعة أو في المعهد ومن المراهقين سواء كانوا لاعبين رياضيين أو فنانين تشكيليين أو مسرحيين أو موسيقيين، لم تتوفر فيهم سمات ومهارات السلوك المقاولاتي، وكانوا حذرين في سلوكهم وممارساتهم، ولم يناقشوا بجدية أبدا الوضع الحالي لهم كما هو ولم يتوقعوا النجاح لأعمالهم في المستقبل.

ومن الأمثلة على ذلك نجد مؤسسي موقع غوغل، إذ أن غوغل في الأصل هو محرك أنشأه طالب الدكتوراه في جامعة ستانفورد الامريكية لاري بيدج وسيرجي برين، وقد كان ذلك في عام 1998، وتجدر الإشارة إلى أن شركة غوغل هي شركة أمريكية تأتي عوائدها من الدعاية المتعلقة بالبحث على شبكة الانترنت، والبريد الالكتروني، وخدمة الخرائط التي توفرها على الشبكة وغيرها من الخدمات.

ونجد أيضا بيل غيتس الذي أسس شركة مايكروسوفت عام 1975 مع زميله بولن ألن، وقد كان عمره آنذاك لا يتعدى 20 عاما، وقد كان الهدف من هذه الشركة هو تطوير لغات برمجة لألتير وبقية شركات الكمبيوتر، وافتتحا العمليات في مدينة سياتل الأمريكية، والذي أصبح خلال سنوات أغنى رجل في العالم، وتعتبر هذين الحالتين من ابرز الأمثلة على المقاولة لدى الطلبة الجامعيين.

المبحث الرابع : آليات تمويل المؤسسات الالناشئة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية , و تبرز بين الحين و الأخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل و النقاش حول سبل النهوض بها و أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية .

إلا أنها تعاني من مشاكل و معوقات خاصة التمويل، لابد عليها من مواجهة العقبات التي تعترض لها هذا إضافة إلى مصادرها الداخلية إذن مشكل التمويل في المؤسسات الالناشئة يعد واحد من أهم العقبات التي تواجهها، فأصحابها عادة ما يكون من المهنيين الصغار لا تتوفر لديهم مدخرات مالية كافية التي تمكنهم من إنشاء مؤسستهم الخاصة، لقد قسمنا بحثنا إلى مطلبين و هي:

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في الواقع اختلف علماء الاقتصاد على إعطاء تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و ذلك نظرا لتعدد وظائفها و اختلاف طبيعة نشاطها الاقتصادي ، لذا فإنه من الضروري تقديم نظر عامة حول إبراز مختلف عوامل الاختلاف و معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أولا : عوامل اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف مؤسسات الالناشئة ولكن الواقع غير ذلك، ولذلك وجب علينا التطرق إلى معرفة هذه العوامل المؤدية إلى اختلاف تعاريف من دولة لأخرى من حيث مكانتها و قدراتها و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و تتمثل هذه العوامل فيما يلي :

أ – **العوامل الاقتصادية** : وتتمثل في

1) اختلاف درجة النمو الاقتصادي :

إن تفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة ، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية و البلدان النامية ، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ، ويترجم ذلك في اختلاف النظرة لهذه المؤسسات و الهياكل من بلد إلى أخر، كالمؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة كاليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دول النامية مثل الجزائر، ولذلك يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول. (عثمان، 2004، صفحة 4)

2) اختلاف النشاط الاقتصادي :

تصنف المؤسسات بالاعتماد على طبيعة النشاط الذي تمارسه الى 3 قطاعات رئيسية :

قطاع الأول : يتضمن مجموعة المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل طبيعية كزراعة ، الصيد و استخراج الخامات .

قطاع الثاني : يتضمن مجموعة المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الأولية و تطويرها لإنتاج السلع ، و خلق القيمة المضافة .

قطاع الثالث : ويتضمن المؤسسات التي لا تنتج بل تبيع و توزع المنتجات المصنعة ،وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات كالنقل و التوزيع و التخزين .

و باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وبين القطاع التجاري، تتضح الاختلافات التالية : تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني و معدات، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، و قد تستغني عنه المؤسسة التجارية، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة

نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرارات، على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسط بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها و تعقد تنظيمها، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . (لطيف، 2002، صفحة 4)

ب- العوامل التقنية:

و يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة، أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الأكبر،

بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة .

ج- العوامل السياسية :

و تتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الالناشئة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه و ترقيته و دعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع . (خوني و حساني، 2008، صفحة 8)

ثانيا : معايير تحديد تعريف المؤسسات الالناشئة

تعددت المعايير التي يتم على أساسها تحديد مفهوم المؤسسات الالناشئة, فنجد المعايير الكمية والتي تعد الأكثر استخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة) كما نجد أيضا المعايير النوعية والتي تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم ، و التي تتمثل كآتي :

1- المعايير الكمية: تصنف إلى نوعين : (شهرزاد، 2002، صفحة 171)

- التصنيف النقدي : و يضم مبلغ رأس المال ، رقم الأعمال ، حجم الاستثمارات...الخ.
- التصنيف الاقتصادي أو التقني : و يضم عدد العمال ، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة

2 - المعايير النوعية : لتحديد هذه المعايير بدقة، نعتمد عما ورد في كتاب " E.Staly " حيث يرى أن أي مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة ، إذا توفرت فيها خاصيتين من الخصائص التالية على الأقل : (شهرزاد، 2002، صفحة 172)

_ استقلالية الإدارة ، وعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة.
_ تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو لمجموعة أفراد.
_ تمارس المؤسسة نشاطها محليا ، إلا أن احتياجها إلى الأسواق يمكن أن يمتد خارجيا ، كما أن أصحاب المؤسسة و العاملين فيها يقطنون في منطقة واحدة .
_ تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس ذات النشاط.

ثالثا : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتضمن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة تعاريف تختلف من دولة إلى أخرى و يكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا و هولندا. وفيما يلي سنتعرف على تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول التالية :

- **اليابان :**

تم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 1963الذي يعد دستورا موجها للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات ، و تقليص الفجوة بينها و بين المؤسسات الكبيرة، و قد تم تعديل هذا القانون في 03ديسمبر 1999 بهدف وضع سياسة لتطوير و تنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد الياباني وقد عرف هذا القانون على أنها تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني ، (القرناس، 2002) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : عدد العمال و حجم رأسمال التي تحتاجه للإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية حسب الملكية

القطاع	عدد العاملين	رأس المال
صناعة قطاعات أخرى	300 عامل أو أقل	300 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات بالجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل

المصدر: النسور جاسر عبد الرزاق (2006) المنشأة الصغيرة ...الواقع و التجارب و معطيات الظروف الراهنة، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، يومي 17 أفريل، جامعة الشلف ص 04

- **الولايات الأمريكية المتحدة :**

صدر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عام 1953 والذي كان مضمونه " أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه " و قد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي : (رابح، 2003، صفحة 11)

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

- **هولندا :**

رغم غياب تعريف رسمي فيها ، إلا أن الإجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها. فتعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل منشأة تشغل 100عامل أو أقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية : (عثمان، 2004، صفحة 12)

- الصناعة والبناء والتجهيز.
- التجارة بالجملة، والتجارة بالتجزئة.
- النقل والتخزين والاتصال.
- التأمين

- **الجزائر :**

ويتلخص في القانون رقم 18 – 01الصادر في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال ، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات ، و تتمثل هذه المعايير فيما يلي : (القانون التوجيهي، ديسمبر 2001)

تشغل من 1 إلى 250 شخصا .

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار .
- تستوفي معايير الاستقلالية و يقصد بها هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار % 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
-

- **التعريف المعتمد حاليا :**

جاء بموجب إقرار وزارة الصناعة والمناجم وهي الوزارة الحالية الوصية على قطاع المؤسسات الالناشئة للقانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الالناشئة، حيث جاء في المادة 8 و9 من القانون رقم 17-02المؤرخ في 10 جانفي 2017 كما يلي :

المادة 8 : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها ما بين 400 مليون و 4ملايير دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية ما بين 200 و 1 مليار و مليارين دينار جزائري . (العدد02، 11 جانفي 2017)

المادة 9 : تعتبر المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 200 مليون دينار جزائري .

الفرع الثاني : تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

تصنف المؤسسات الالناشئة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي:

أولا: تصنيف المؤسسات الالناشئة على أساس طبيعتها:

يمكن أن تتسم المؤسسات الالناشئة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

1 -المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات الالناشئة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي.

2 -المؤسسة التقليدية:

تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أ نها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها. (سمية، 2009 -2010، الصفحات 62 -63)

3 -المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة ، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة

منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة ، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

أ- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

ب- إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير . (غانم و حنان، 2013، صفحة 4)

ثانيا: تصنيف المؤسسات الالناشئة على أساس طبيعة الانتاج :

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الالناشئة والصغيرة من خلال هذا المعيار إلى :

1 - **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** ويرتكز نشاطها على :

أ- المنتجات الغذائية.

ب- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

ج- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

د- تحويل المنتجات الفلاحية.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الالناشئة ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة .

2 -مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

يركز هذا النوع على مؤسسات:

أ- تحويل المعادن.

ب- صناعة مواد البناء.

ج- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

د- صناعة مواد البناء.

هـ- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الالناشئة لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطاع الغيار المستوردة في البلدان النامية .1 (الناصر،، الصفحات 13 -14)

ثالثا: تصنيف المؤسسات الالناشئة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:

المؤسسات المصنعة و المؤسسات غير المصنعة.

الجدول رقم (06): تصنيف المؤسسات الالناشئة حسب أسلوب تنظيم العمل .

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي للورشة		نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للإستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	3	8

المصدر :(لخلف عثمان)، مرجع سبق ذكره، ص3 .

-المؤسسات غير المصنعة:

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم ،(04) الفئات 3-2- 1) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2-المؤسسات المصنعة: يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الالناشئة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها. (عثمان، الصفحات 33 -34)

رابعا : التصنيف حسب الشكل القانوني:

الشكل القانوني legal form هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من "المالكين" "و العمل" والعلاقة بينهما. (برنوطي،، 2008، صفحة 10)

1 -مؤسسات فردية :

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا. (برجي، صفحة 38)

2-الشركات:

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، الا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما: شركات الاشخاص وشركات الأموال.

أ- شركات الأشخاص:

تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أ نها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص. (رابح، صفحة 62)

ب- شركات التضامن:

هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل. (رضا إسماعيل، الصفحات 201 -202)

ج- شركة التوصية البسيطة:

وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة . (أندراوس، 2007، الصفحات 251 -252)

د- شركة المحاصة :

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة. (الناصر،، صفحة 17)

هـ- شركات الأموال:

تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال،كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الالناشئة أحد الأشكال التالية:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء ،إضافة إلى المؤسسات الفردية.

و- الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى . (خوني و حساني، صفحة 63)

الفرع الثالث : خصائص المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

تتميز المؤسسات الالناشئة بجملة من الخصائص والميزات التي تكسبها طبيعة خاصة تجعلها تختلف عن المؤسسات الكبيرة في العديد من الجوانب , من خلال هذا الفرع نحاول أن نميز بين نوعين من الخصائص تتمثل في ميزات تقليدية و ميزات حديثة تتميز بها المؤسسات المعاصرة .

أولا: الخصائص التقليدية

تتمثل الخصائص التقليدية للمؤسسات الالناشئة فيما يلى: (جواد، الصفحات 84 -85)

- الجمع بين الإدارة والملكية، حيث إن د ن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع و من ثم يتمتع بالاستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي، من هنا فإن الموظفين هم من أهل البيت غالبا حتى ولو لم ينتموا إلى عائلة صاحب المؤسسة.
- تقديم المشروعات الصغيرة، السلع والخادمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي و توسيع قاعدة الإنتاج .
- الإمعان في التخصص والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة و من جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها .
- استخدام فنون إنتاج ذات كثافة عالية كبيرة نسبيا، وانخفاض معامل رأس المال/العمل، حيث تستخدم طرقا إنتاجية بسيطة نسبيا تتلاءم مع وفرة العمل وندرة رأس المال، وبالتالى فهي تستوعب يد عاملة يفوق ما تستوعبه المشروعات الكبيرة (زيدان، 2010، صفحة 31)
- القدرة الذاتية على التجديد و الإبتكار، حيت ترجع الكثير من الأفكار الجديدة والاختراعات الخاصة بالمنتجات و طرق الإنتاج، وغيرها من المجالات إلى المهارات الفردية للباحثين والعلماء. ويمكن تمثيل هذه المشروعات بابتكارات إديسون، جيمس وات، وابن سينا، وغيرهم. وعلى الرغم أن بعض التكنولوجيا تم تطويرها من قبل شركات صغيرة، و خصوصا في بحالات تطوير الالكترونيات الدقيقة والبرمجيات والثقافات الحيوية ، إلا أن زخم التطوير جاء عن طريق الشركات العملاقة القادرة على توفير الموارد الضخمة المطلوبة القيام بالبحت والتطوير، وقدرتها التمويلية وتنظيمها الإداري.
- كما تتميز المؤمسات الالناشئة باعتمادها على مصادر تمويل داخلية، بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي، وفي حالة إذا أظهرت إلى التمويل الخارجي فهي تفضل القروض الصغيرة. كما تتميز بصعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من النشاط ما جعلها تعتما على التمويل الذاتى أو العائلي أساسا و تكاليف إنتاج عالية، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم، والمزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير.
- دورة حياة المؤسسة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة قد تضع حدا لنهاية نشاطها.

كما يمكن جمع هذه الخصائص في:

- ✓ سهولة الإنشاء والتنفيذ وسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي؛
- ✓ قدرتها على إنتاج سلع خفيفة والاندماج في النسيج الوطني؛
- ✓ اتساع انتشارها الجغرافي ؛
- ✓ القدرة على جذب المدخرات

- ✓ سرعة الاستجابة لحاجيات السوق وسرعة التكيف مع المتغيرات؛
- ✓ تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة من خلال عمليات المقاولة من الباطن؛
- ✓ سهولة وبساطة متطلبات التكوين.

ثانيا : الخصائص الحديثة

في ظل ما تفرضه التغيرات الاقتصادية، فإنه من الضروري علي كل المؤسسات وخاصة منها الالناشئة أن تواكبها وتتبع تأثيرها باستمرار، وأن لا تبقى منغلقة في إطارها التقليدي، فمعظم المفاهيم التقليدية في الإدارة كانت سائدة من قبل استبدلت بمفاهيم أخرى حديثة. ومنه فقد أصبح الآن يتم التمييز بين نوعين من المؤسسات، مؤسسات ذات طابع تقليدي وأخرى ذات خصائص وميزات حديثة أو معاصرة، حيت أن هذه الأخيرة هي التي سوف تتمكن من التكيف أكثر مع الظروف الجديدة وبالتالي تتمكن من ضمان البقاء والاستمرار.

فيما يلي جدول يظهر خصائص كل من المؤسسة التقليدية والمؤسسة الحدينة :

الجدول رقم (07) : خصائص المؤسسة التقليدية و المؤسسة الحديثة

المؤسسة التقليدية	المؤسسة الحديثة
ثبات المحيط	ديناميكية المحيط
إدارة جامدة	إدارة مرنة
التركيز على عدد الوظائف	التركيز على نوعية الوظائف
الفرد هو المحور	الفريق هو المحور
التركيز على قواعد العمل	التركيز على قواعد الزبون
المدراء هم صناع القرار	الأفراد والمدراء معا يصنعون القرار
عمالة متجانسة	عمالة متنوعة
توظيف ثابت	توظيف مؤقت
علاقات خطوط العمل	علاقات دوائر العمل
أوقات عمل محددة	أوقات عمل غير محددة
الإنتاج والتخزين	التسويق فور استلام الإنتاج
تجارة المكان	تجارة المعلومات

المصدر : نبيل جواد ,إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ,مجد الجامعة للدراسات ,ط 1,بيروت,لبنان ,2007,,ص92 .

المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

الفرع الأول : أنواع تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

أولا – التمويل الذاتي

ويتم في هذه الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ويقوم صاحب المؤسسة بعملية التمويل منفردا حيث يأخذ المشروع الفردي شكل المشروع الفردي بكل خصائصه، وقد لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ إلى بعض أفراد أسرته لإقناعهم بالدخول معه كشركاء في المشروع.وقد يلجأ إلى بعض أصدقائه للدخول كشركاء موصون أو متضامنون وتكوين مشاركة أو شركة مساهمة عامة أو محدودة.

ومن خلال ذلك يتضح أن التمويل الذاتي يحدده حدود إمكانياته مدى توافره وإجراءات الحصول عليه الشكل القانوني للمشروع، فلا يمكن للمشروع الفردي على سبيل المثال طرح أسهم، أو البحث عن شريك

متضامن أو موصي للمشاركة في توفير التمويل اللازم ومن ناحية أخرى يمكن ذلك ولكن بعد اتخاذ خطوة هامة وهي إعادة النظر في الشكل القانوني للمشروع.

ويمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع (أصحاب المشروع) أو للمشروع ذاته والمستثمر في صورة ودائع، أوراق مالية، عقارات واستثمارها داخل المشروع . (الحميد، صفحة 168)

ثانيا : التمويل من مصادر الخارجية.

عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة و تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي: (الحكيم،، صفحة 13)

1. **الائتمان التجاري:** حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل، والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الأجلة للبضائع و المواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين و بالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات و لكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة، إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2. **الائتمان المصرفي:** وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل و القروض المتوسطة و الطويلة الأجل لتمويل استثمارها و يتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين.

3. **التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية:** يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة.

4. **التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية:** رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة، قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات و الهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم و المساعدات المالية و الفنية.

5. **عقود تحويل الملكية:** الذي يعبر عن قيام مؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل الساع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات مدينين، كالسندات و

الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية و التي تتراوح مدتها ما بين 30 إلى 120 يوم و الهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر. .

الفرع الثاني : أساليب تمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

تعتبر مشكلة التمويل أهم و أبرز المشكلات التي توجه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، إذا كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل و تختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها و الغرض المراد من التمويل ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية و المستحدثة.

أولا : الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل و المتوسط الأجل و التمويل قصير الأجل :

- **التمويل طويل الأجل و التمويل المتوسط الأجل:**

يكون التمويل طويل الأجل موجه إلى تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الإستغلال التي تتطلب أموال، وذلك من أجل توسيع المؤسسة المشروع أو إقامة مشروع جديد، و يتجسد التمويل الطويل الأجل في قروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء و استصلاح الأراضي و إقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية و الزراعية، أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض و لمدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات، و تلجأ المؤسسات المتوسطة و الصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول و الإضافات على ومجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و 5 سنوات، الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان و الأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة و الطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الالناشئة، وعندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، تمول الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات و السيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول (سلطان، 1999، صفحة 294)

- **التمويل القصير الأجل:** نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الإستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الالناشئة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا و يوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفيات

البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصيغة في تمويل دورتها الإستغلالية، حيث تضمن السلفيات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع. (الطاهر، 2000، صفحة 57)

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان و الشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا الشراء المباني، المكائن والمعدات، فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، و أحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام و الأولية " برسم البيع" أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيه بيعها لصالحها .

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة و التي سبق التعرض لها هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات و المتمثلة في:

- **التمويل التجاري التأجيري:** ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه عبارة عن إتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الأخر، مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

➢ **فالنوع الأول :**

هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل من العمر الإنتاجي أمثلة ذلك تأجير السيارات الحسابات الالكترونية معدات البناء... إلخ , ويسمى بالتأجير للأصل المؤجر، ومن التشغيلي.

➢ **النوع الثاني :**

فهو طويل نسبيا و مقارنة بالنوع الأول، حيث يكون فيه عقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي...الخ , ويسمى بالتأجير التمويلي.

➢ **النوع الثالث :**

فهو البيع و إعادة التأجير، عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية ، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلى المؤسسة التي باعته إياها.

❖ **التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:** هناك صيغ تمويل متعددة تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و منها:

– المشاركة

- البيع الأجل
- المضاربة
- المرابحة
- السلم
- الاستصناع

الفرع الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعد المشاكل المالية من أهم المعوقات التي تحد من أنشطة هذه الصناعات، بحيث تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة إستراتيجية في اقتصاديات الدول النامية، كما أسلفنا، نظرا للدور الذي يمكن أن تؤدى لتحقيق معدلات نمو عالية، إلا أن إشكالية تمويل هذه المؤسسات تعد من بين أهم الصعوبات التي تواجهها و تحول بينها و بين تحقيق دورها الفعال المتمثل في توفير عمل و المساهمة في تنمية اقتصادية، مما يتطلب من الأجهزة الحكومية لهذه الدولة إعادة النظر في الآليات و السياسات المالية المطبقة بها على أساس الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة إلى حققت نجاحا كبيرا في ميدان ضمان التمويل لمؤسساتها الالناشئة.

أولا – مشكلة التمويل: يشكل تمويل مشكل كبير لتمويل هذه المؤسسات، بحيث لم يعد مطروحا في الدول المتقدمة، بنفس الحدة و التعقيد التي نجدها في الدول النامية، وقد يرجع سبب ذلك أن الدول المتقدمة كانت دائما السباقة في تطبيق إحدى السياسات وإنشاء أنسب الآليات التي تتوافق و الخصائص المالية لمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية، حيث تعمل جاهدة على إيجاد انسب الحلول للحد من إشكالية لتمويلها، إذن يعد توفير رأس مال اللازم شرطا أساسيا لقيام أي مشروع كان صناعيا زراعيا أو خدميا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى رأس مال جاري متوفر بالقدر الذي يمكنها من العمل بانتظام على مدار العام، وكذا من خلال مراحل تمويلها الثلاث التي تختلف فيها الحاجة لرأس مال حسب ب كل مرحلة بدءا بمرحلة التأسيس، مرورا بمرحلة التشغيل و انتهاء بمرحلة التجديد والنمو، أو الإحلال و التوسع، قد تختلف مصادر التمويل من مرحلة لأخرى حسب حاجة المشروع إلى ذلك وكانت مدخرات الإفراد كمصادر تمويل للمؤسسات الالناشئة غير كافية فلابد من البحث عن مصادر أخرى تتمثل في المصادر الرسمية وتشمل على المصاريف الإسلامية والنمو التمويلية. والمصادر غير رسمية، وتتمثل في فريق معرضين و موردي المواد الأولية و غيرهم.

ومجمل القول فان مشكلة التمويل تعتبر أولى المشكلات المواجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلى الرغم من قلة و بساطة حجم رأس مال اللازم و تكمن الصعوبات في عدم القدرة هذه المؤسسات على زيادة رأس مال، سوءا عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان البنكي مقابل منح

الضمانات اللازمة للبنوك أو المؤسسات التمويلية و حتى و أن حصلت على الائتمان فيكون قرضا قصير الأجل بفترة سماح لا تتجاوز السنة مقابل ضمانات صعبة التقديم، فالبنوك التقليدية خاصة في الدول النامية، لا توجد لديها ثقافة، تكييف القروض الممنوحة مع احتياجات طالبها وخصوصياتهم، خاصة إن كانوا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي من خصوصيتها ضعف رأس مال و بالتالي مطالبة تلك البنوك بتوفير رؤوس الأموال كبيرة، كذلك عدم امتلاكها لضمانات كافية في حين تستوجب البنوك بتقديم ضمانات أكثر قيمة القرض، وكذا احتياجات القروض طويلة الأجل لتمويل تأسيسها مع فترة سماح كافية للانطلاق . (ناصر،، 2011، صفحة 8_9)

بحيث تواجه المؤسسات الالناشئة في مختلف البلدان، خاصة النامية منها، الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من قدرتها على الحركة والتي تعوق نموها وتطورها وارتقاءها في جميع بلاد العالم تقريبا مع مراعاة أن نوعية هذه المشكلات ونطاقها أو مداها ودرجة حدتها أو صعوبتها إنما تختلف من دولة إلى أخرى من تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة على حدة، كذلك فإنه ينبغي ملاحظة أن خطورة مشكلات المؤسسات الالناشئة، ويعتبر التعرف على المشكلات التي تواجهها المؤسسات الالناشئة أمرا ضروريا حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها تلعب الدور التنموي المنوط بها.

حتى و قد مكن تصنيف المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الالناشئة من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية الظروف الداخلية والخاصة بكل مؤسسة والبيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات).

ثانيا – مشاكل و معوقات الحصول على تراخيص التشغيل: يقتضي منح تراخيص التشغيل استيفاء صاحب المؤسسة لاشتراطات صحية وأمنية معينة تستغرق وقتا طويلا بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من تحقق الاشتراطات خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص، وعادة ما يجد أصحاب المؤسسات الالناشئة صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الامنية والصحية نظرا لضيق مساحات الورش والمحال الصغيرة من ناحية، ولارتفاع تكلفة توفيرها من ناحية أخرى، مما يعرضهم لمخالفات وجزاءات لعدم مراعاة الاشتراطات الواجبة، كما يضطر عدد من المؤسسات الالناشئة إلى العمل بصورة غير رسمية أي دون الحصول على ترخيص رسمي لمزاولة النشاط، مما يؤدى إلى عدم استقرار أوضاع المؤسسات وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستوى جودة السلعة أو الخدمة المقدمة، حيث يتردّد صاحب المؤسسة في تطوير النشاط تخوفاً من احتمال اكتشاف وضعه غير القانوني وحرمانه من الاستمرار في العمل. (رضوان ل.، الصفحات 117 –118)

ثالثا: مشاكل و معوقات التأمينات الاجتماعية .

حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الالناشئة، عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة و سرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم، من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفّر لديهم السيولة الكافية مما يعرضهم إلى دفع غرامات و فوائد تأخير تضيف أعباء جديدة عليهم.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى ماهية المقاولاتية بصفة عامة و المقاول وخصائصه وتصنيفاته بصفة خاصة , حيث أن له عدة تعاريف تحدثت على ذلك الشخص الطموح مجازف لديه عدة أفكار يريد تجسيدها على ارض الواقع، كما أن له مميزات نفسية وسلوكية كالمهارات التفاعلية والمهارات التكاملية، أما الخصائص الإدارية فتتمثل في المهارات الإنسانية والفكرية والتحليلية وتقنية فالمقاول هو شخص الذي يستطيع أن يستغل الفرص لتحقيق أهدافه على أرض الواقع .

كما أن المقاولاتية لها دور كبير في أبراز المجالات إما اقتصادياً واجتماعياً أو ثقافياً و تبين لنا أيضا أن التعليم والتعليم العالي عرفا اهتماما كبيرا نتيجة للدراسات التي أجريت حول الأهمية الاقتصادية للتعليم وكونه استثمارا وعاملا مهما في النمو الاقتصادي. ومن ثم جاء الاهتمام بالتعليم المقاولاتي و الروح المقاولاتية لما له من تأثير ومساهمة في على تنمية قدرات المتعلم وتعديل نمط تفكيره التقليدي بشكل يجعله مقاولا قادرا على المبادرة ودخول حقل الاستثمار بشكل فعال مما يساهم بشكل قوي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد ضرورة إدراج مقررات دراسية في المقاولاتية خاصة في التعليم العالي و أخيرا و تطرقنا أيضا إلى المؤسسة و ما يتعلق بها من تعريف و تصتيف و خصائص و إلى بعض أنواع و آسايب التمويل التي تتبعها كسبل للنهوض باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني :

واقع المقاولاتية في الجزائر

تمهيد :

حضت المؤسسات الناشئة بإهتمام و أولوية على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بما في ذلك الجزائر، وذلك راجع إلى ما تحققه من مزايا تدفع بمسار التنمية الاقتصادية وتساهم بشكل واضح في تطور النشاط الاقتصادي الداخلي الخام والقيمة المضافة، ولهذا فقد تطرقنا في محتوى هذا الفصل إلى واقع المقاولاتية في الجزائر وكذا أهميتها في النشاط الاقتصادي وعليه قسمنا الفصل إلى :

المبحث الأول: نشأة وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثاني: أجهزة المرافقة والدعم

المبحث الثالث: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الرابع : إحصائيات المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية سعيدة لسنة 2022.

المبحث الأول: نشأة وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

بعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام و في سبيل تطوير القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الناشئة بشكل خاص شرعت الجزائر في العمل على توفير قاعدة قانونية لترقية وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى وضعية المؤسسات ومختلف المراحل الزمنية التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال كما تم أيضا التعرف على جهود المشرع الجزائري المبذولة من أجل سد هذا الفراغ القانوني والمؤسساتي الذي يؤطر هذا النشاط

المطلب الأول: وضعية قطاع المؤسسات الناشئة قبل سنة 1988

إن ظهور المؤسسات الناشئة الجزائرية كان في غالبيته بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية ولا تستحوذ على خبرة تاريخية . (محمد, بو همز ; بن يعقوب, الطاهر، 2003)

و في إطار هذا مّر قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر قبل سنة 1988 بمرحلتين :

- **الفترة ما بين 1962-1980** : تعود نشأة معظم المؤسسات الناشئة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل الاستقلال إلى المخططات التي وضعتها السلطات الفرنسية آنذاك، والتي كانت تهدف إلى تطوير الصناعات المحلية بغرض تحقيق امتيازات للاقتصاد الفرنسي و جعل تلك الصناعات تلعب دورا مساعدا لنشاط الشركات الفرنسية الكبرى، وبعد الاستقلال مباشرة حدث هناك فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد الجزائري بسبب المسيرين الأجانب، ولهذا قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بإصدار القانون رقم 63-227 الصادر في 26 جويلية 1963والّذي يعتبر كأّول قانون عالج موضوع الاستثمار حيث أقصى رأس المال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لرأس المال الأجنبي ولقطاع العمومي حيث كانت المشاريع التّابعة للمستثمرين الأجانب تمثل 64% من إجمالي الاستثمارات، بينما استحوذ القطاع العمومي على 36% و لم يسجل في الفترة 1962- 1965 إلا إنشاء مشروعين استثماريين في شكل مؤسسات صغيرة خاصة، إحداهما في صناعة الأحذية والأخرى في الصناعة الكيميائية البسيطة والسبب في ذلك يرجع إلى الرؤية السياسية لدولة الجزائرية آنذاك والتي كانت تتجه نحو اعتماد المّنهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد (خالد، 2010 -2011) .

وقد جاء قانون الاستثمار العمومي 1966 في نفس السياق ليؤكد على احتكار القطاعات الإستراتيجية والحيوية للاقتصاد من طرف الدولة، ومنح الرخص والاعتمادات للمشاريع الخاصة كان بالّضرورة يمر عبر اللجنة الوطنية للاستثمارات (CNI) على أساس معايير اختيارية معقدة ومجحفة بحق القطاع الخاص وأّدى ذلك إلى تراجع نسبة الاستثمارات الخاصة بنسبة كبيرة في فترة الستينات والسبعينات. لقد كانت تلك القوانين

الخاصة بالاستثمار في تلك الفترة تشكل عائقا أساسيا أمام تطور المؤسسات الناشئة والتي ترتبط أساسا بالاستثمار الخاص .

ب- الفترة ما بين 1980-1988: خلال هذه الفترة ، وحسب الأهداف التي حددها المخطط الجزائري ، كانت هناك إرادة لتأطير ، وتوجيه المؤسسات والمتوسطة . هذه الوضعية ترجمت بإصدار إطار تشريعي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (القانون 1982/08/21) الذي تستفيد من خلاله المؤسسات الناشئة من بعض الإجراءات خصوصا : (محمد, بو همز ; بن يعقوب, الطاهر، 2003) .

- فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية
- تحديد مساهمة البنوك ب % 30 من قيمة الاستثمارات المعتمدة، تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم
- منح امتلاك عدة مشاريع من طرف واحد .

و تمهيدا للانتقال نحو اقتصاد السوق تم القيام بإصلاحات عميقة وجذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد بإعطاء استقلالية للمؤسسات ولتجسيد ذلك تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية والّذي انعكست آثاره بشكل كبير على قطاع المؤسسات الناشئة (بوخاوة و دومي، 2002)

المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات المطبقة بعد الثمانينات

لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986 والذي تسبب في انخفاض حاد في مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي. هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت له مؤسساته، والذي لم يتمكن فقط من تحقيق أهدافه ولو جزئيا، (دادي، 1998) .

بل على عكس المنتظر منه، أدى إلى فقدان جزء كبير من طاقتها، وتدهور كبير في نتائجها وظروف عملها، وبالمقابل لم يتم تسجيل أي تحسن في طرق تسييرها لذلك أصبح من الواضح وبشكل جلي، عدم قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نظام التسيير الاشتراكي الذي راهنت عليه مباشرة بعد الاستقلال. وقصد الخروج من هذه الأزمة، شرعت الجزائر وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تطبيق إصلاحات عميقة، تهدف من خلالها إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعادة الاعتبار بالتالي للقطاع الخاص، من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي المناسب لتطوره.

الفرع الأول: الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات

لقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العمومي وطرق تسييرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة (رضوان، 2003).

وتحولت الدولة إلى مساهمة في هذه المؤسسات دون أن تسيرها، وكنتيجة لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري، والمستقلة ماليا عن الدولة.

إن هذا النمط الجديد في تنظيم المؤسسة العمومية جاء بغرض تجسيد انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الإنتاجية، مع ضمان المحافظة في نفس الوقت على القطاع العمومي وتحسين مردوديته وذلك من خلال معالجة قضية ملكية الدولة للمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن طريق تنظيمها، وضرورة تحريرها من طرق التسيير المركزية التي أخرجت المؤسسات الوطنية عن مسارها كوحدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف الربحية والمردودية، أهداف لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال الاعتماد على قواعد التنظيم والإدارة الخاصة، أين يتم عقد العلاقات التجارية بكل حرية واستقلالية، بما يضمن تحقيق المؤسسات العمومية الاقتصادية لنتائج إيجابية تمكنها من مواجهة المنافسة الشرسة في السوق، خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أصبحت واقعا لا مفر منه .

بالرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الإصلاحات، إلا أ نها لم تتمكن هي الأخرى من تحسين وضعية هذا القطاع، بل على العكس، عجزت صناديق المساهمة على تحقيق الأهداف المسطرة لها بسبب محدودية الإطار القانوني الممنوح لها، والتدخل الدائم للدولة كمالكة، مسيرة وسلطة عمومية (sadi, 2006).

الفرع الثاني: انعكاسات الإصلاحات المطبقة على الاستثمار الأجنبي

قد انتقلت الجزائر من خلال الإصلاحات المطبقة تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة، وحتى يتمكن هذا الأخير من سد الفراغ الذي نجم عن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، تم السهر على توفير الإطار القانوني المناسب لتهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لتطوره.

لقد تجسدت رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال إصدار العديد من القوانين التي نذكر من بينها القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14أفريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي جاء بهدف إصلاح القطاع المصرفي حتى يتماشى مع متطلبات نظام اقتصاد السوق من خلال توفير الشروط الملائمة لترقية المبادرة الخاصة في الاستثمار، ولذلك فقد تضمن هذا القانون مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض وأسعار الفائدة. كما تم أيضا إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك سنة 1991.

بالإضافة إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والذي يهدف لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عامة والأجنبي خاصة من خلال العديد من الإجراءات من بينها: (العدد64، 1993، صفحة 3)

- وضع الاستثمار الخاص على نفس المستوى مع الاستثمار العمومي، وتقديم مجموعة من الضمانات تقر بحرية الاستثمار لكل مستثمر وطني أو أجنبي.
- تقديم مجموعة من الامتيازات والتدابير التشجيعية لمستثمرين، منها ما هو مرتبط بالنظام العمومي، أو ما هو مرتبط بالنظام الخاص (الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة)
- تقديم الضمانات الكفيلة بطمأنة المستثمرين الأجانب وحماية مصالحهم فيما يتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل المنازعات.
- وبموجب هذا المرسوم أيضا تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ، APSI هذه الوكالة تسهر من خلال شباكها الوحيد الذي يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار على دعم المستثمرين ومساعدتهم على انجاز مشاريعهم من خلال استيفاء الشكليات اللازمة لذلك، كما تمكنهم أيضا من الاستفادة من المزايا الممنوحة لهم في إطار هذا المرسوم.
- إلغاء إجبارية الحصول على الموافقة المبدئية على الاستثمار والاكتفاء بمجرد التصريح بالاستثمار عند وكالة ترقية ودعم الاستثمارات

و لقد ساهمت هذه القوانين في تجهيز الأرضية المناسبة لتطور المقاولاتية في الجزائر، ولبروز قطاع المؤسسات الناشئة الخاصة كقطاع استراتيجي وحساس بالنسبة للاقتصاد الوطني باعتباره قطبا حيويا ومحركا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة.

وفي إطار سعي الدولة لترقية هذا القطاع، تم في جويلية 1993 إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الناشئة تتكفل بإعداد الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لحماية المؤسسات الناشئة للإنتاج والخدمات، وتطويرها، وتنويعها، وترقيتها في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة في هذا المجال ، وتشمل صلاحياتها ما يلي: (العدد42، 2000، صفحة 6) .

- العمل على حماية طاقات المؤسسات والصناعات الناشئة الموجودة وتطويرها من خلال سياسة دعم نشاطات إنتاج السلع والخدمات وترقية محيط عام يشجع على تطويرها.
- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات والصناعات الناشئة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الناشئة.
- إعداد استراتيجيات دعم قطاع المؤسسات والصناعات الناشئة وترقيتها.
- ترقية آليات تمويل المؤسسات والصناعات الناشئة.

- ترقية المناولة.
- التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الناشئة .
- تسهيل حصول المؤسسات والصناعات الناشئة على العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات مما يساعد على تجسيد استثمارات القطاع .
- تنظيم القطاع وإعداد الإطار القانوني الكفيل بتوفير محيط عام يشجع المؤسسات والصناعات الناشئة ويحث على تطويرها.
- إنجاز الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات والصناعات الناشئة وتطويرها.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الناشئة
- العمل على وضع منظومات إعلامية للقطاع والسهر على نشر المعلومات الاقتصادية المتعلقة به، ومتابعة نشاطات المؤسسات والصناعات الناشئة.
- تنسيق العمل مع الولايات والفضاءات الوسيطة.
- تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات الناشئة.

ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال ترقية الاستثمارات الخاصة، إلا أن نقطة التحول التي تعكس الإهتمام الكبير للسلطات بترقية المقاولاتية في الجزائر جاءت بعد سنة 2001 التي شهدت اتخاذ تدابير بالغة الأهمية في هذا المجال سنستعرض أهمها في المطلب الموالي .

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الناشئة انطلاقا من سنة 2001 .

في نهاية عام 2000م بقيت أغلب المشاريع موضوعة في مرحلة الانتظار لذلك جاء القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 03-01 الصادر في 20أوت 2001م ليعدل ويتم قانون 12-93 المتعلق بتطوير الاستثمار وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية حيث شمل القانون مايلي : (العدد47، 2006، صفحة 17) .

- المفهوم الجديد للخصخصة.
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب وإلغاء التمييز بين القطاع العمومي والخاص.
- إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات(ANDI) يضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وإصدار التراخيص، وفتحت لهم فروع عبر كل كامل ولايات الوطن وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج بحيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

بعد هذا جاء القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001-12-12م وهو القانون الذي يعطي الشرعية الإستراتيجية المتخذة لصانع المؤسسات الناشئة؛ حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات

وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها : (غدير و سليمة، 2017، صفحة 13) .

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها.
- المساعدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم ومساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة.
- رفع مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسة الناشئة ذات النشاط الإنتاجي
- تشجيع الإبداع والابتكار.

و لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الناشئة الصادر سنة 2001 بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الناشئة إلى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعد uا وتدعيمها. حيث تضمن القانون التوجيهي ما يلي: (العدد77، صفحة 5)

تعرف المؤسسة الناشئة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار.
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية : (العدد77، الصفحات 5-6)

أ - **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العموميلين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

ب - **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة** : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثنا عشر شهرا.

ت - **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار % 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها التعريف المقاولات الناشئة

وجاء في المواد 7، 6، 5من القانون ما يلي: (العدد77، صفحة 6)

أ - تعرف المقاولة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دينار.

ب - تعرف المقاولة الصغيرة بأ نها مؤسسة تشغل ما بين 10إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار.

ت – تعرف المقاولة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.

– ويمكن تلخيص التعريف في الجدول التالي :

الجدول رقم (08):معايير تصنيف وتعريف المقاولات الناشئة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مقاولة مصغرة Micro Entreprise	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مقاولة صغيرة Petite Entreprise	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مقاولة متوسطة Moyenne Entreprise	250-50	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100- 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية، عدد 77

وبذلك تعد سنة 2001م بداية تجسيد جهد الجزائر في دعم المؤسسات الناشئة بالإضافة إلى تحديد تعريف موحد للمقاولات الناشئة فقد ركز هذا القانون على النقاط التالية:

– إنشاء مجموعة من التدابير في مجال مساعدة وترقية المؤسسات الناشئة

– إنشاء مشاتل للمؤسسات والصناعات الناشئة قصد ضمان ترقيتها.

– إنشاء مراكز التسهيل والتي تتكفل بإجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.

– إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية للمؤسسات الناشئة

– تشجيع التعاون الدولي من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الناشئة

– العمل على تشجيع وتطوير الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من خلال توسيع مجال منح الامتيازات عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الناشئة، وتحديد حصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين المؤسسات الناشئة.

– وضع برامج تأهيل المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني: أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر

تعتبر عملية إنشاء المؤسسات الناشئة ذات أهمية واسعة في مجتمعاتنا، ينتج ذلك عن دورها في الاقتصاد الوطني، من خلال خلق فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة و إمكانياتها على التجديد والإبداع والابتكار. نظرا لمشاكل والصعوبات التي تواجه المقاول أثناء صيرورة تجسيد فكرته على أرض الواقع زاد الإهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل التي تذلل هذه المصاعب، فتم إنشاء هيئات تهدف لمرافقة المقاول خلال عملية الإنشاء حيث تقوم بتقديم النصح والإرشاد سواء تعلق الأمر بالإنشاء أو التسيير وخاصة فيما يتعلق بعملية التخطيط لمشروع باعتبارها خطوة مهمة لنجاح المشروع وسنتعرض من خلال هذا المبحث لهيئات المرافقة، وأجهزة الدعم والصناديق المختلفة لضمان القروض الموجهة للمؤسسات الناشئة .

المطلب الأول: هيئات المرافقة

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الناشئة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هيئات دعم المقاولاتية على تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة ,قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات المختصة في هذا المجال ، وتندرج كل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ضمن هذا السياق.

الفرع الأول: مشاتل المؤسسات

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003, (العدد13، صفحة 13) طبقا لأحكام المادة 12من القانون التوجيهي للمؤسسات الناشئة، يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الناشئة ودعمها وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية :

- **المحضنة :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات .
- **ورشة الربط :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية .
- **نزل المؤسسات :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

وتتكفل المشاتل بالمهام التالية:

- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع
- ✓ احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار، تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع.
- ✓ تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة نذكر من بينها الكهرباء والغاز والماء.

✓ تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسسا تهم وبعدها، وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضوج المؤسسة.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر في السنة ذاتها أي سنة 2003 بإنشاء عدد من مشاتل المؤسسات وهي: محضنة الأغواط، محضنة باتنة، محضنة البليدة، محضنة تلمسان، محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة قسنطينة، محضنة وهران، محضنة الوادي، محضنة تيزي وزو، ورشة ربط الجزائر، ورشة ربط سطيف، ورشة ربط قسنطينة، ورشة ربط وهران .

الفرع الثاني: مراكز التسهيل

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 25 فبراير سنة ، 2003 (العدد13، صفحة 18) وذلك طبقا لأحكام المادة 13من القانون التوجيهي للمؤسسات الناشئة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع, تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات، وإقامة مكان يلتقي فيع عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية، وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية .

وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية :

- دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون و الإشراف على متابعتها.
- تجسيد إهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة المقاولين في ميداني التكوين والتسيير .
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الناشئة.

وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة المقاولين عن طريق ما يأتي:

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المقاول وإهتماماته
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء

- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجات المقاول الخاصة.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- مساعدة المقاول على هيكلة استثماراته على أحسن وجه
- مساعدة المقاول في مساعيه الرامية إلى تحويل التكنولوجيا
- مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه.

وفي هذا الصدد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من: الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية، وبعد ذلك تم إنشاء في كل ولاية مركز تسهيل .

المطلب الثاني: أجهزة الدعم

استلزمت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الناشئة بإنشاء أجهزة تسهر على القرض المصغر لتطوير الاستثمار وتمويل هذا النوع من المؤسسات و ترقيتها التي غالبا تواجه عوائق مالية و تمويلية تؤثر على إنتاجيتها و تهدد استمرارها ، ومن أهم هذه الأجهزة فيما يلي :

1) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI :

هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية. مهمتها الرئيسية هي تطوير و متابعة الاستثمارات و هذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث المشاريع و خلق المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد ، و تم إنشاءها في إطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990، حيث شهدت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار عدة تغيرات اقتصادية واجتماعية للبلد . فكانت في بداية 1993 إلى 2001 تسمى بوكالة ترقية و دعم الاستثمارات (ASP) و بعد ما جاء تعديل المرسوم التشريعي بإصدار أمر رقم 01 – 03 في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و انضمام كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار التراخيص ، و إلغاء التمييز بين الاستثمار العمومي و الخاص ، و المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب . (وزارة الصناعة، 2021)

و من بين خدماتها :

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به .
- تسيير صندوق دعم الاستثمار .

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد ,ا المستثمرون خلال مدة الاعفاء.
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا .
- تخفيف ملفات طلبها
- تخفيض آجال الرد على المستثمرين من30 يوما إلى72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز، وإلى 10أيام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال .

ويسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة من أجل تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، والجديد في هذه الوكالة أنها ستكون متواجدة في كل ولايات الوطن بعدما كانت متمركزة في العاصمة فقط، وذلك للتخفيف من عبء التنقل من جهة، ومن جهة أخرى حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر للحصول على المعلومات اللازمة ومتابعة ملف الاستثمار،... مما سيخلق ديناميكية جديدة لترقية الاستثمار المحلي . (بلغرسة و بريش، 2006، صفحة 329)

2) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر و لها 53 فرعًا على المستوى الوطني (العدد52، صفحة 12) ، فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 عاما الذين يرغبون إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما (بيانات CNES)، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، من بين وكالات الموجودة في جميع أنحاء الوطن الجزائري، تقدم ANSEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة، كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات الناشئة للحصول على التمويل ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، أما صيغة التمويل فهي موزعة على الشكل التالي :

أ) **التمويل الثنائي:** يتضمن هذا النوع من التمويل :

– مساهمة شخصية مقدمة من المقاول وتحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع

– قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

الجدول (09): الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
المستوى الأول أقل أو يساوي 5.000.000	71%	29%
المستوى الثاني ما بين 5000.001 دج و 10.000.000 دج	72%	28%

المصدر : www.ansej.org.dz

ب) **التمويل الثلاثي**: يتضمن هذا النوع من التمويل:

- مساهمة شخصية مقدمة من طرف المقاول تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.
- قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة
- قرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة

ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول الموالي :

الجدول(10): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول : أقل أو يساوي 5.000.000دج	01%	29%	70%
المستوى الثاني : ما بين 5000.001 دج و 10.000.000 دج	02%	28%	70%

المصدر : www.ansej.org.dz

وتتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع تتمثل في تخفيض نسبة الفائدة بنسبة % 100 (العدد 35، صفحة 13)

, وكشرط أساسي لمنح التمويل يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حتى يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيا كانت طبيعتها.

تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي:

- خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من:

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

✓ تخفيض بنسبة % 5من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة؛

- خلال مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل في:

✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية؛

✓ تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة؛

✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

كما تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسسا uم الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال .

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية: (www.ansej.org.dz ، 2014)

- بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة والذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن الدراسة التقنية–الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.

- يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية–الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه.

- في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

- كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعين للوكالة، وتسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، التسويق، الضرائب، التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات والتجارب مع مقاولين آخرين، مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.

- وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقه لتقديم الاستشارة والدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-188المؤرخ في 16جويلية 1991وقد وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي بحيث يتمتع بالشخصية المعنوية والمالية وحسب المادة 14من المرسوم التنفيذي رقم 91-188, يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحدى أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم لاسيما من خلال ما يأتي: (العدد 03، صفحة 4)

- التمويل الجزافي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.

- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحدى الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.

- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

- المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل إطار القرض المصغر لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.

- إمكانية المساهمة في تمويل إحدى نشاطات من طرف المترشحين للاستفادة من التامين عن البطالة أما بحصص من قروض تكميلية للمستفيدين من القروض المصغرة وأما بمساهمة في تركيب فروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين المترشحين للاستفادة من التامين عن البطالة .

- إمكانية المساهمة في تمويل إحدا نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين وخمسين سنة لاسيما عبر منم قروض بدون فائدة .

وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل مساعدة البطال المسرح على إعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد، وفي كل مرة كانت تسند إليه مهام جديدة سنتطرق إليها بشيء من التفصيل فيما يلي :

لقد عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة محطات تخص جلها وفي كل مرة التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من طرف السلطات العمومية والمتمثلة أساس فيما يلي : (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام ، 2006، صفحة 01)

✓ لقد تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994في التأمين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.

✓ أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل ،(C.R.E) والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد، وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعك الكفيل بمساعد تهم على تطوير قدر اتهم في التعامل مع المواقف الصعبة، وتنمية الثقة في النفس، بالإضافة إلى مختلف المهارات الضرورية في عملية البحث عن العمل .

✓ كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل ,بها مراكز المساعدة على العمل الحر ,(C.A.T.I)هذا الإجراء يهدف هو أيضا كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.

✓ التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى (ثلاثة أشهر عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق .

نظرا للإمكانيات المالية الكبيرة التي يملكها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ناهيك عن امتلاكه لكفاءات معتبرة في مجال التسيير والخبرة التي اكتسبها عبر مراكز دعم العمل الحر، وتماشيا مع جهود الدولة الرامية لتدعيم المقاولاتية، أوكلت له مهمة جديدة تتمثل في تسيير جهاز دعم استحداث النشاطات الاقتصادية من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة.

إن هذا الجهاز الذي يهدف إلى العمل على بعث المؤسسات الجديدة والسهر على ديمومتها، باعتبارها طريقة تسمح للبطال بخلق نشاط جديد ومستقل يمكنه من الخروج من البطالة ويسمح له بتوفير مناصب شغل للآخرين تم إنشاؤه وفق المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30ديسمبر2003 .

ويتوجه جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين إلى شريحة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35و 50سنة، الذين لم يوجد لهم حل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إما بسبب عدم قدرتهم على التكفل بالكم المتزايد لطلبات الشباب، أو لعدم تكفل هذه الأخيرة , هده الفئة العمرية خاصة من تجاوزت منها حاجز الأربعين سنة.

ويستهدف هذا الإجراء كافة نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع دون تحويل المنتج .

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

أنشئت طبقا لأحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي 04- 13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مهمتها الأساسية تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة . (العدد06، 2004، صفحة 8).

كما يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع ، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة. وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **مهام الوكالة :**

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، بشرط أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب، وهو موجه كذلك إلى النساء الماكثات في البيت. ويكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال مساعد llم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخذ شكل عمل منزلي، صناعات تقليدية، نشاطات حرفية وخدمية...

وبالإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية:

- ✓ دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- ✓ منح قروض بدون مكافأة .
- ✓ تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.
- ✓ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم

- **أشكال الامتيازات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر :**

1) – الامتيازات المالية :

تسهر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمقاولين الراغبين في استحداث نشاطاهم الخاصة، فبالإضافة إلى المساهمة الشخصية التي يجب تقديمها من طرف المقاول الراغب في الاستفادة من دعم الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بتقديم سلفة بدون فائدة تختلف قيمتها باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع، وكما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي ولكن بشرط الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التابع لها، والذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك، ويعفى القرض المصغر من تسديد الفوائد كليا والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، ويتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد والسحب واستحقاقات الفائدة لحساب وكالة القرض المصغر في كل ثلاثي لتقوم فيما بعد هذه الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعملية السداد، والجدول التالي يوضح أنماط التمويل بالوكالة.

الجدول :(11) : هياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100.000 دج	%0	-	%100
لا تتجاوز 250.000 دج بالنسبة ولايات الجنوب	%0	-	%100
لا تتجاوز 1.000.000 دج	%1	%70	29%

المصدر: http://www.angem.dz/portail/index.php?lang=ar&Itemid=1274

تاريخ الاطلاع 20/12/2014

2)- خدمة المرافقة :

كما أن خدمات الوكالة الوطنية لا تقتصر فقط على تقديم المساعدات المالية بل تشمل أيضا خدمات المرافقة والتوجيه من خلال إنجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في المجال المالي والتسييري، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الصالونات والمعارض مما يزيد من فرص المقاولين في اكتساب الخبرة والاندماج في العديد من الشبكات.

ومما يميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى توفيرها لخلايا مرافقة على مستوى الدوائر مما يقرب الوكالة بشكل كبير من المقاول، ويضمن له إمكانية الاستعلام وإيداع ملفاته ومتابعتها.

المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض

تمثل أهم إشكالية تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الضمانات الكافية من اجل الحصول على القروض من البنوك، وذلك نتيجة لقلة أصولها بالمقارنة مع حجم القروض المطلوبة، ولمواجهة هذه الإشكالية وترقية المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أنشأت السلطات العمومية هياكل و مؤسسات لضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تسهيل الحصول على الائتمان البنكي وتحسين العلاقة بين المؤسسة والبنك، لأن أساس عمل هذا الأخير مبني على مبدأ الأمان في حين نجد استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر .

لقد قامت الدولة باستحداث مجموعة من الآليات الكفيلة بالمساهمة في حل إشكالية الحصول على التموين الضروري لإنشاء أو توسيع المؤسسات الناشئة، والتي يعود مردها أساسا إلى تشدد البنوك في منح القروض

لصالح هذا النوع من الاستثمارات ذات المعدل المرتفع للأخطار، وتجسدت هذه الآليات في إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الناشئة وكذلك صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الناشئة.

1_ ضمان القروض للمؤسسات الناشئة FGAR :

صندوق يهدف إلى تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الناشئة سواء فيما يتعلق بالانشاء أو التوسيع، وطبقا لأحكام المادة 14من القانون التوجيهي للمؤسسات الناشئة، قامت الدولة بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الناشئة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11نوفمبر 2002، (العدد174، 2002)

الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة المؤسسات الناشئة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يعتبر هذا الصندوق آلية تسمح بتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الناشئة وكذا تطويرها، وهو بذلك يشكل إحدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر. ولأن إشكاليات التمويل التي تواجه المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم أو توسيعها، ناتجة أساسا عن ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمقاول في حد ذاته، وعدم توفر أو كفاية الضمانات العينية اللازمة التي تفرضها البنوك من أجل منح القروض، فإن الصندوق يسعى لإيجاد الحلول الفعالة لهذا الإشكال وذلك بلعب دور الوسيط بين المقاول والبنك الذي يشاركه في تقاسم الخطر

من خلال تقديم ضمانات مالية لهذا الأخير، وتقدم هذه الضمانات التي تعتبر ضمان دولة (PME, avril 2011, p. 16) بعد دراسة دقيقة تسمح بالتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدم من طرف المقاول. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الصندوق يلتزم بالعمل في إطار تطبيق البرامج الموجهة لصالح المؤسسات الناشئة بتسيير الغلاف المالي الذي خصص من الاتحاد الأوروبي سنة 2005 في إطار برنامج الشراكة الأورومتوسطية لتأهيل المؤسسات الناشئة بقيمة 15مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية.

أما عن المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق فهي تتمثل في كل المؤسسات الناشئة التي تنتج سلع وخدمات، حيث تعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع هذه المعايير : (http://www.fgar.dz ، 2014)

- المؤسسات التي تساهم في الإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات أو في رفع الصادرات.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة أو تسمح بخلق مناصب الشغل.
- المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الجهوية للبلاد.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

ويكون تدخل صندوق ضمان القروض لتغطية مخاطر القرض من خلال تقديمه نسبة ضمان تتراوح ما بين % 10و80% من القرض البنكي وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، أما عن المبلغ الأدنى للضمان فيبلغ 5ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 50مليون دينار مع العلم أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع، وتحدد المدة القصوى للضمان بسبع سنوات لقرض استثمار العادي و عشر سنوات للتأجير التمويلي . (http://www.fgar.dz ، 2014).

2 _ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الناشئة CGCI-PME:

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الناشئة هو هيئة ضمان شكلها القانوني شركة ذات أسهم، تم إنشاؤها سنة ،2004 (العدد27، صفحة 30) بمبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الناشئة. حيث يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون، ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 500مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الناشئة في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض. أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فيبلغ 80%عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء، و % 60 عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها، ومقابل الضمان الذي يمنحه إياه الصندوق، يجب على المقاول أن يدفع لهذا الأخير علاوة بنسبة % 0.5 من القرض المضمون المتبقي .
(http://www.cgci.dz / ، 2014)

المبحث الثالث : أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- **تطور تعداد المؤسسات الناشئة:**

شهد عدد المؤسسات الناشئة تطورا ابتداء من سنة، 2001 وذلك نتيجة وضع أول أداة قانونية وهي القانون التوجيهي رقم 01-18المؤرخ في 12ديسمبر 2001 الذي أكد مضمونه على الإسراع في تشجيع وخلق مؤسسات جديدة والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول(12): تطور تعداد المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب الصفة القانونية للفترة(2001-2017)

نوع المؤسسة / السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الصناعة التقليدية	المجموع
2001	179893	778	64677	245348
2002	189552	778	71523	261853
2003	207949	778	79850	288577
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	847	96072	342761
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	169080	625069
2010	618515	557	135623	754695
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	708339	488	233298	942125
2017	816326	264	243699	1060289

المصدر:

-وزارة المؤسسات الناشئة مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائية ,العدد 10مرجع سابق,ص .4-3

- المرجع نفسه ،العدد 18,طبعة 2010 ص7

-المرجع نفسه ،العدد 20,طبعة 2012 ص12

- المرجع نفسه ،العدد 22 ,طبعة 2013 ص10
- وزارة الصناعة والمناجم ،مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائية، العدد 26, طبعة 2015 ص12
- المرجع السابق ،العدد28,طبعة 2016 ,ص 13,العدد 28 العدد,31 طبعة 2017

الشكل رقم (02): منحنى يبين تطور تعداد المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب الصفة القانونية للفترة(2001-2017)

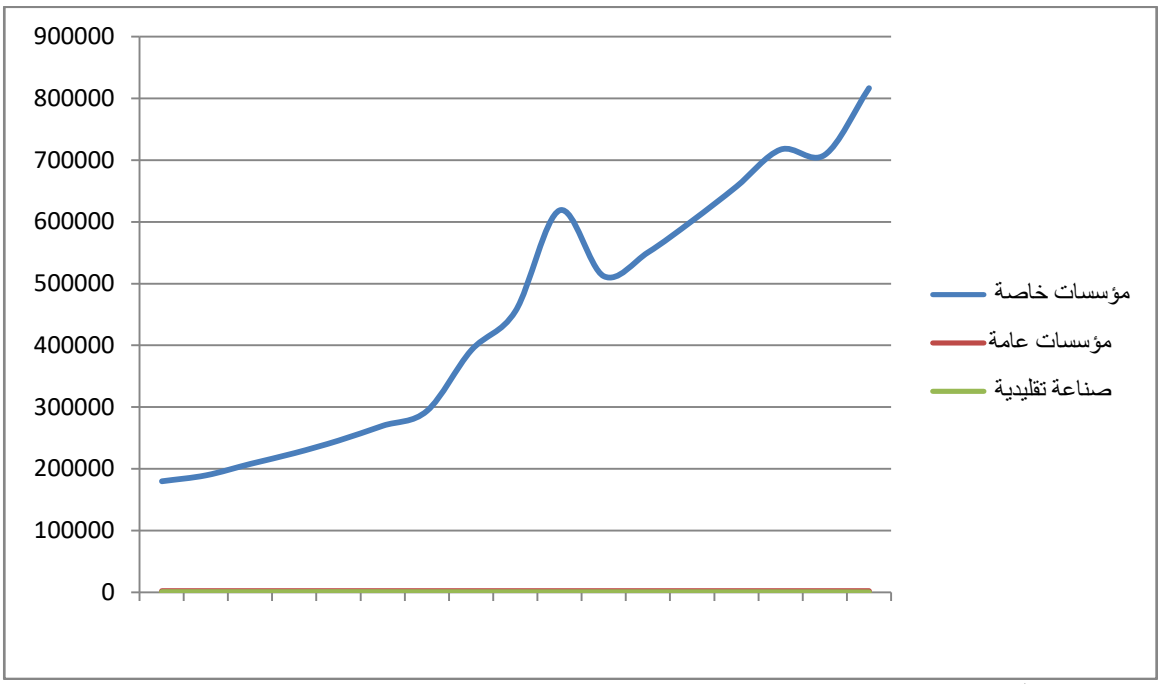

من إعداد الطالبين

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد المؤسسات الناشئة الخاصة عرف تطورا استمر خلال الفترة (2001-2017) إذ قدر عدد المؤسسات ب 816326 مؤسسة سنة 2017 بعدما كان سنة 2001حوالي 179893 مؤسسة أي تم خلق حوالي 636433 لمؤسسة جديدة . أما الصناعات التقليدية فعرفت الوتيرة نفسها في التطور لكن بنسبة أقل ،ذاك أن الصناعات التقليدية عبارة عن م درة أفراد وتعاونيات خاصة تقوم لممارسة نشاطات حرفية ،وبذلك تابعة للمؤسسات الخاصة، كما تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في سنة 2010 كان ناجما عن انخفاض الصناعات التقليدية تبعا للتغيير الحكومي(28 ماي) 2010 والذي بموجبه تم إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الناشئة والتي أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الناشئة وترقية الاستثمار وتم تغيير نظام جمع المعطيات المتعلقة بفئة الصناعات التقليدية لتسجيل الحرفيين؛ حيث أصبح يعتمد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كمصدر للمعلومات لهذه الصناعة بدلا من قاعدة المعلومات المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف،

مما أثر على عدد الحرفيين الذين ينشطون ضمن الصناعات التقليدية وهذا ما أثر على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة ، 2010 في حين تشهد المؤسسات الناشئة التابعة للقطاع العمومي تراجعا يعود لخصخصة هذا القطاع، ومنه يمكن القول أن المؤسسات الناشئة هي نتيجة مبادرة الخواص خاصة بعد اختيار اقتصاد السوق إطارا عاما للتنمية في الجزائر. رغم هذا التطور المتواضع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، إلا أننا لا يمكن آن ننفي الجهود التي لازالت تبذلها الجزائر في سبيل تطوير هذا القطاع خاصة بعد تبنيها برنامج التنمية الشاملة من خلال المخطط الخماسي الأول (2004 _2009) والثاني (2010_2014) كمل تجدر بنا الإشارة أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي لهذه المؤسسات بشكل دقيق وذلك أن الكثير من المؤسسات الناشئة تنشط في إطار غير رسمي (القطاع الموازي) وذلك يعود إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات.(Ministère, 2010, p. 9)

- **توزيع المؤسسات الناشئة حسب النشاطات الاقتصادية:**

تتوزع المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب القطاعات ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): توزيع المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب القطاعات 2009- 2017

نوع النشاط / سنوات	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الفلاحة والصيد البحري	الصناعة	خدمات ذات صلة بالصناعة
2009	159444	122238	3642	58803	1870
2010	172653	129762	3806	61228	1775
2011	186157	135752	4006	63890	1956
2012	204049	142222	4277	67517	2052
2013	228592	150910	4616	73037	2259
2014	251629	159715	5038	78108	2439
2015	277379	168557	5625	83708	2639
2016	298692	169124	7094	99275	3201
2017	316044	177727	6392	92804	2843

المصدر: وزارة المؤسسات الناشئة وترقية الاستثمار,مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائية ,نشريه المعلومات الاقتصادية ,مرجع سابق العدد22 ص14.

– وزارة الصناعة والمناجم ،نشرية المعلومات الاقتصادية ،مرجع سابق العدد 28ص15

- المرجع نفسه العدد 29ص13 العدد31 طبعة 2017 ص13.

الشكل رقم (3): منحنى يبين المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب القطاعات 2009- 2017 من إعداد الطالبين

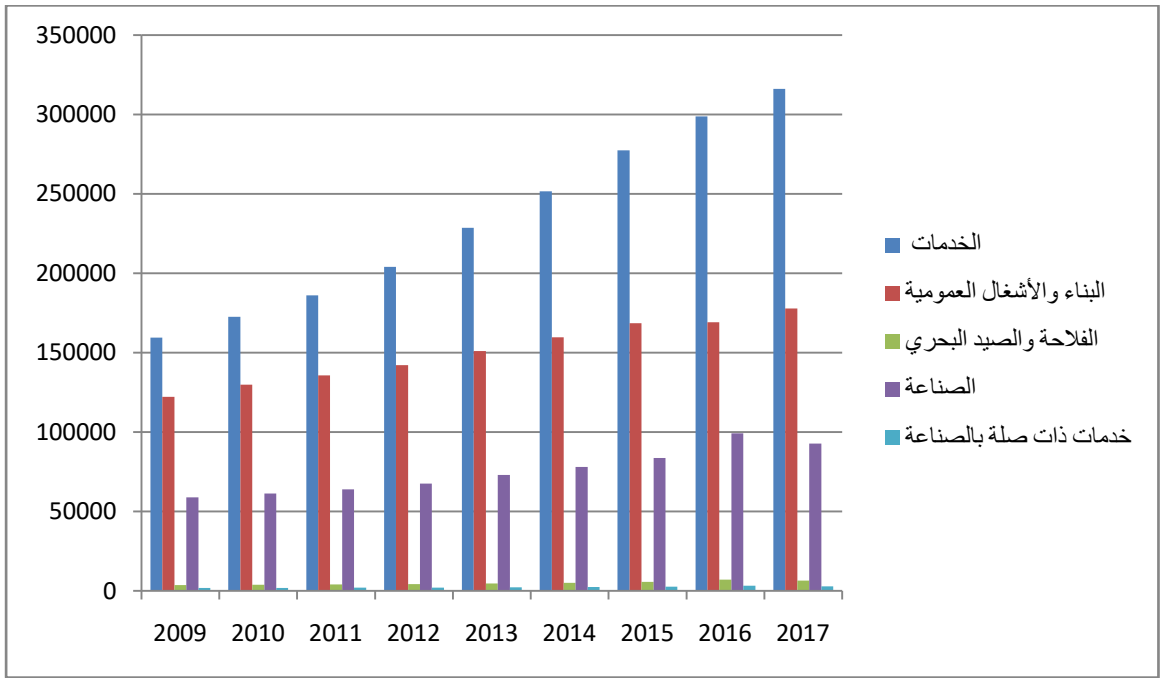

من إعداد الطلبة

من خلال الجدول المبين أعلاه يتبين أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات الخاصة خلال الفترة (2009-2017) يأتي فيما بعد قطاع البناء والأشغال العمومية وهذا ما يدل على توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نحو القطاع الخدمي أكثر منه نحو الفلاحي والصناعي ،وحتى المؤسسات ذات النشاط الخدمي ذي الصلة بالصناعة من خدمات بترولية وطاقة ومحروقات تعد متواضعة جدا وذلك نتيجة هيمنة واحتكار القطاع العمومي لها وكذلك تطلب هذا النوع من المؤسسات رؤوس أموال معتبرة و تكنولوجيا حديثة ، ومنه نقول أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تتجه إلى القطاعات البسيطة التي تتميز بكثافة في اليد العموميلة ورؤوس الأموال وتكنولوجيا متواضعة وهذا ما يتماش ى مع حقيقتها الاقتصادية.

لذلك يستوجب إعادة النظر في توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية استنادا إلى الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الوطني وما يخلق الثروة والقيمة المضافة و تثمينها.

التمركز الجغرافي:

من خصائص المؤسسات الناشئة أنها تتبع التجمعات السكانية الكبرى، لذلك يتركز نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى من ناحية الكثافة السكانية تتصدرها الجزائر العاصمة وهذا ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم(13) ؛ حيث يعكس توزيع المؤسسات الناشئة في الولايات العشرة الأولى خلال الفترة (2009-2016)

الجدول رقم (14): توزيع المؤسسات الناشئة في الولايات العشرة الأولى خلال (2009- 2016)

السنوات / الولايات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	41006	43265	45636	48419	52797	56641	58854	64678
تيزي وزو	19785	21481	23109	24754	27139	29531	31151	34743
وهران	16204	17323	18370	19692	21845	24431	25906	26688
بجاية	15517	16695	17962	19374	21722	23800	25198	28372
سطيف	14960	16096	17154	18730	20606	22090	23127	25816
تيبازة	12093	14434	15672	16969	19097	21068	22280	27695
بومرداس	12006	12955	13787	15004	16583	18061	19089	21512
البليدة	11250	12059	12938	14073	15648	17000	17896	20036
قسنطينة	11049	11781	12561	13450	14652	11607	16424	18362
الشلف	8888	9356	9755	10297	11037	11607	12115	13035

المصدر:

- وزارة المؤسسات الناشئة وترقية الاستثمار لعدد 18ص15 .

،مرجع سابق االعدد 20 ص 16 .

- وزارة الصناعة والمناجم,مرجع سابق , العدد28 ص 14العدد31ص5 .

الشكل رقم (04): منحنى يبين توزيع المؤسسات الناشئة في الولايات العشرة الأولى خلال (2009- 2016)

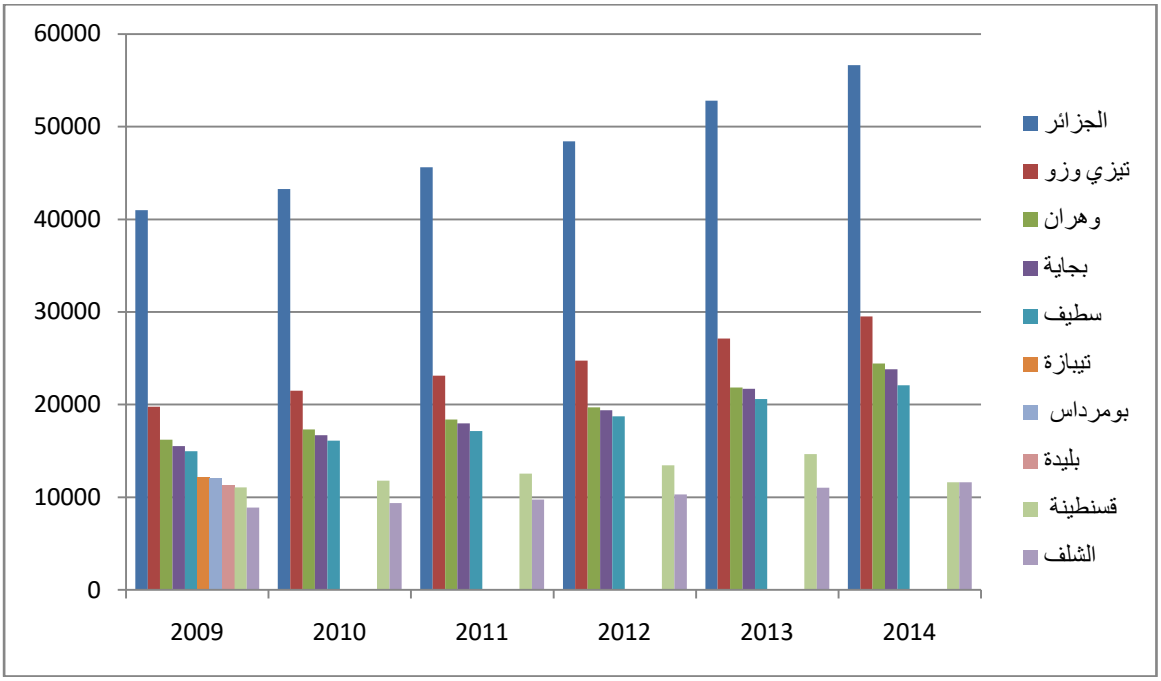

من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ أن نشاط المؤسسات الناشئة يتمركز في الولايات الأقطاب مثل العاصمة، وهران ، تيزي وزو التي تقع على الشريط الساحلي وهذا ما ساعد على اتساع الفجوة في الشمال والجنوب الجزائري؛ إذ تشير نشرية المعلومات الاقتصادية أنه سنة 2017 (المناجم، طبعة 2017) قدر عدد المؤسسات الخاصة ب 415242 مؤسسة بنسبة ، 69% أما بالهضاب العليا فقدر عدد المؤسسات الخاصة مؤسسة 129767بنسبة ،22% في حين كانت المؤسسات الخاصة بالجنوب تقدر بحوالي 5081مؤسسة بنسبة % 09 .

ولذا يتوجب على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة هذا التوزيع من أجل تحقيق ما يسمى بالتوازن الجهوي.

المطلب الثاني: دور المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر

يلعب قطاع المؤسسات الناشئة دورا مهما في تحقيق تنمية اقتصادية ، وتزايد هذا الدور جعلها محل إهتمام من قبل جميع الدول , للمؤسسات الناشئة إسهامات عديدة على عدة أصعدة:

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة من 2001 إلى 2018 :

ساهمت المؤسسات الناشئة بشكل فعال في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 إلى 2018 :

الجدول (15) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة (2001 – 2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	القيمة المضافة
2001	2041.7	1745.5
2002	2148.1	1872.09
2003	2434.8	2096.96
2004	2745.4	2383.71
2005	3015.5	2607.10
2006	3444.11	3007.54
2007	3903.63	3406.93
2008	4237.92	3792.06
2009	4978.82	4386.55
2010	5509.21	4791.32
2011	6060.8	5423.43
2012	6060.4	6141.75
2013	7634.43	7138.84
2014	8092.49	7838.34
2015	8658.96	8577.34
2016	9928.9	9943.92
2017	—	—
2018	—	—

المصدر: نشريات البنك الدولي للإحصائيات للناتج الداخلي الخام و نشريات مختلفة عن قيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، أن مساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج الداخلي الخام في تطور و تزايد مستمر ، حيث ارتفعت قيمتها من 2041.7 مليار دج سنة 2001 إلى 6060.8

مليار دج سنة 2011 و ثم ثبتت القيمة سنة 2012 ثم عادت إلى مجرياها في تزايد قيمتها خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 9928.9 مليار دج سنة 2016 .

و عليه نستنتج وجود تطور كبير و محسوس في مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد .

أما القيمة المضافة ، فمن خلال المعطيات الجدول و المنحنى البياني نلاحظ أن مساهمة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تطور و تزايد مستمر ، حيث بلغت قيمتها من 1745.5مليار دج سنة 2001إلى 9943.92 مليار دج سنة 2016 وهذا راجع إلى النمو التعداد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في القطاع الخاص من خلال تشجيع الجزائر لهذا النوع من الاستثمارات و إنشاء هياكل و هيئات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من هنا نستنتج على قوة و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني .

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات من 2001 إلى 2018 .

للمؤسسات الناشئة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات و هذا ما يوضحه الجدول الموالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 إلى2018 :

الجدول رقم (16) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات (2001 – 2018) الوحدة: مليون دولار أمريكي .

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
2001	684	19132
2002	734	18825
2003	763	24612
2004	788	32083
2005	907	45036
2006	1066	54613
2007	1190	60163
2008	1937	79298
2009	1047	45194

2010	1619	57053
2011	2149	73489
2012	2187	71866
2013	2014	65917
2014	2810	62886
2015	2063	37787
2016	818	13623
2017	912	18141
2018	978	21772

Source : CNIS (centre national sur l'information statistique des douanes)

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، أن صادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة صغيرة جدا من إجمالي صادرات ، و هذا بسبب اعتمادها الكلي على المحروقات و جعلها المصدر الوحيد و الأساسي من أجل الحصول على العملة الصعبة ، و رغم هذا كانت صادرات خارج المحروقات في زيادة مستمرة حيث ارتفعت قيمتها من 684مليون دولار أمريكي سنة 2001الى 2018 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ثم انخفضت القيمة تدريجيا في السنوات الأخيرة .

و نلاحظ أن إجمالي الصادرات كانت قيمته في ارتفاع مستمر من 19132مليون دولار أمريكي سنة 2001 إلى 79298 مليون دولار أمريكي سنة ، 2008 ثم أصبحت القيم في حالة تذبذب حيث كانت تنخفض ثم ترتفع في كل سنة ، و في سنوات الأخير من سنة 2015الى سنة 2018 كانت قيمة إجمالي الصادرات في انخفاض حاد حيث عرفت سنة 2015 بالعجز و ذلك بسبب الأزمة النفطية التي عانت منها الجزائر بانخفاض أسعار البترول مما أدى من نقص إجمالي الصادرات .

ومن خلال المعطيات نستنتج أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما زال ضعيفا بالرغم من كل التطورات و الإصلاحات المتخذة لدعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا بسبب عدة معوقات و منها الاعتماد الكلي في التصدير على المحروقات مقابل الحصول على العملة الصعبة حيث تلعب الصادرات خارج المحرقات دور كبير في تنمية الاقتصادية من حيث التشغيل كصناعة و لك توفير يد العموميلة لصنع منتوجات و تصديرهم إلى الخارج مقابل العملة الصعبة لذلك على الجزائر دعم هذا النوع من الصادرات لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر .

المبحث الرابع : احصائيات المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية سعيدة لسنة 2022

تمهيد :

تعتبر المعلومات الإحصائية حول محيط المؤسسات الناشئة بمثابة إحدى الأدوات التي يمكن على ضوئها بلورة سياسة تنموية فعالة بتحديد الأهداف المرجو بلوغها لما تتضمنه من مؤشرات رقمية لمختلف المؤسسات والهيئات الفعالة في مجال النشاط الاقتصادي على مستوى الولاية.

لذلك فإن مصلحة المؤسسات الناشئة تسعى باستمرار و بالتنسيق مع المصالح المحلية المعنية للتوصل إلى أكبر قدر من المعلومات الاقتصادية وتوخي الدقة في إدراجها ضمن الوثيقة.

وتمثل هذه المعطيات حصيلة لإحصائيات ونسيج المؤسسات الاقتصادية على مستوى الولاية الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 .

المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الناشئة (الناشئة) وتوزيعها حسب القطاع ات والأنشطة على مستوى ولاية سعيدة

أولا : مراحل تطور المؤسسات الناشئة (الناشئة) على مستوى ولاية سعيدة .

الجدول رقم (17) : مراحل تطور المؤسسات الناشئة (الناشئة) على مستوى ولاية سعيدة

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التطور %
2017	1890	ــــــــــــ
2018	1906	0.84
2019	1967	3.2
2020	1970	0.15
2021	2237	13.55
2022	2876	28.56
2023	2785	- 3.16

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

الشكل (05) : منحنى تطور المؤسسات الناشئة في ولاية سعيدة من 2017 -2023 .

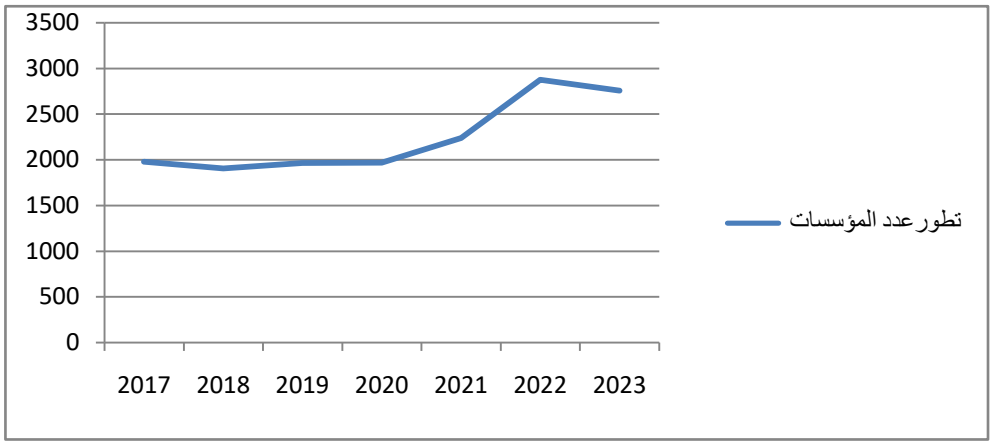

من إعداد الطلبة .

التعليق : نلاحظ أن تطور المؤسسات الناشئة مر بعدة مراحل وتغيرات :

نلاحظ أن عدد المؤسسات المسجلة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2017 كانت 2017 1890 مؤسسة ثم في 2018 أصبحت 1906 بانخفاض قدر بمعدل 0.84% . ثم في 2019 الى1967 كان هناك تطور ايجابي (زيادة على السنة الفارطة) بمعدل % 3.2 , وفي سنة 2020 زيادة بمعدل طفيف يقدر ب 0.15% لتصل إلى 1970 نظرا لما واجهته البلاد والعالم كله من أزمة كورونا مما أسفر عنها الحجر الصحي الذي شل تقريبا كل الاقتصاد العالمي, وفي 2021 أصبحت 2237 بزيادة بمعدل 13.55% عندما بدأت البلد تتعايش مع الأزمة الصحية ولم تجد حلا غير ذلك لمواصلة العجلة الاقتصادية , وفي 2022 اصبح العدد 2876 زيادة بمعدل 28.56% في هته السنة بدأت الجزائر كغيرها من الدول الخروج من دوامة تاثير أزمة كورونا والحجر الصحي وبدأ الاقتصاد يتعافى مع صعود أسعار البترول الذي يعتبر اهم ممول للاقتصاد الوطني , وفي سنة 2023 الجارية رجع عدد المؤسسات الناشئة الى 2785 بمعدل انخفاض 3.16 % نظرا لغلاء الأسعار على المستوى العالمي خاصة المواد الأولية التي بدونها لن تستطيع المؤسسة في البدء والانطلاق في مشروعها وذلك راجع للآثار التي تركتها ازمة كورونا من تضخم زيادة على ذلك الحرب الروسية الأوكرانية .

ثانيا : توزيع المؤسسات الناشئة (الناشئة) حسب الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة

بلورة نظام إعلامي خاص بالمؤشرات الاقتصادية ووضعها تحت تصرف الهيئات المحلية والعمل على تحيين وتحسين المعلومات الإحصائية وفي هذا الإطار نبين مايلي :

1/ العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة تقدر ب 19087 وهي موزعة كمايلي :

الجدول (18) : العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة

	الشخص الطبيعي	الشخص المعنوي	المجموع
إنتاج السلع	4649	291	4940
الخدمات	5897	223	6120
مختلف الأنشطة	/	/	8027
المجموع الكلي			19087

المصدر : السجل التجاري

الشكل (06) : التوزيع النسبي العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة

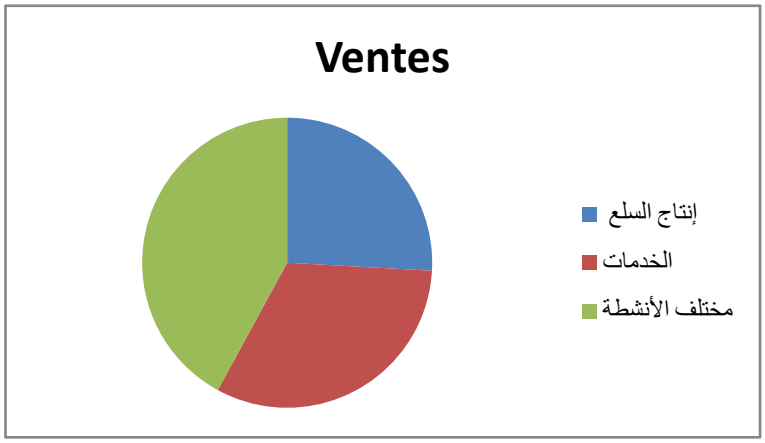

من إعداد الطلبة

التعليق : نرى أن نسبة إنتاج السلع والخدمات متقاربة مع مختلف الأنشطة الأخرى .

2/ عدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف يقدر ب 3759 حرفي موزعة كالتالي:

الجدول (19) : عدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف

عدد المسجلين	النشاط
1189	الصناعة التقليدية فنية
841	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد
1729	الصناعة التقليدية للخدمات
3759	**المجموع الكلي**

المصدر : دار الصناعة ولاية سعيدة PME

الشكل (07) : التوزيع النسبي لعدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف

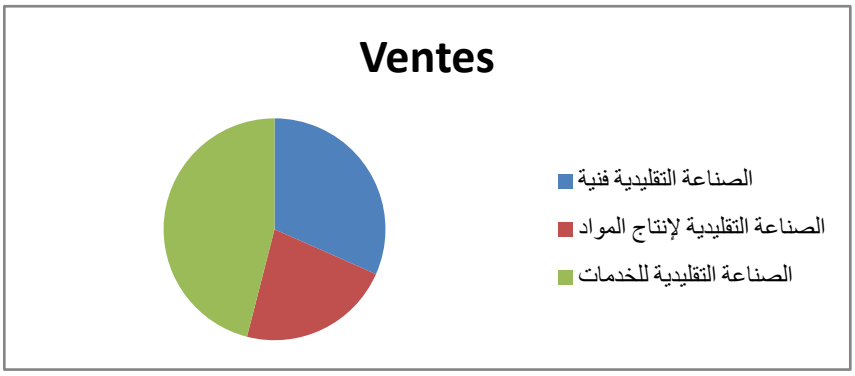

من إعداد الطلبة

التعليق : نرى حصة الصناعة التقليدية الفنية و الصناعة التقليدية للخدمات أخذتا الحصة الأكبر مقارنة بالصناعة التقليدية لإنتاج المواد .

3/ العدد الإجمالي لأصحاب المؤسسات المؤمنين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS تقدر ب 2461 وهي موزعة كالتالي:

الجدول (20) :العدد الإجمالي لأصحاب المؤسسات المؤمنين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

النشاط	عدد المسجلين
الفلاحة	**1**
المحاجر	**4**
البناء و الأشغال العمومية	**1417**
خدمات للأسر	**17**
شعب مختلفة	**1022**
المجموع الكلي	**2461**

المصدر : **CASNOS**

الشكل (08) : منحنى عدد المسجلين حسب النشاط

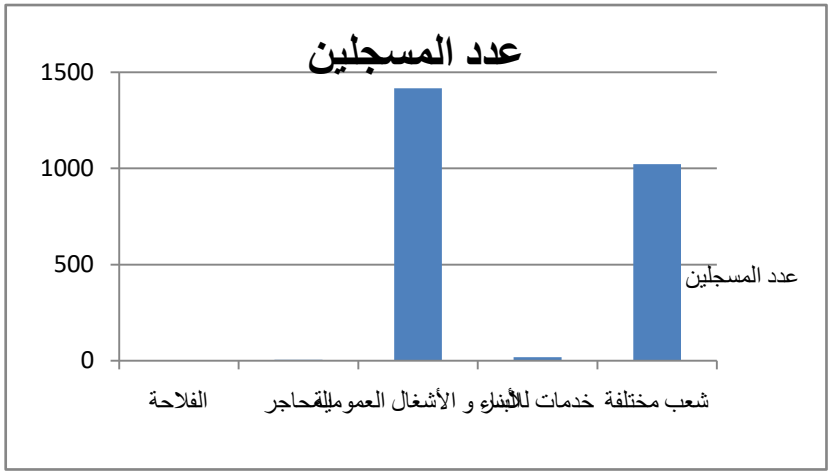

من إعداد الطلبة

التعليق : نلاحظ أن نشاط البناء والأشغال العمومية حاز على القدر الأكبر من الحصة الإجمالية نظرا لأهمية هذا النشاط الهام الذي يشمل البنية التحتية التي تكون أساس تحقيق التنمية والتقدم والازدهار و نجد في المرتبة الأخيرة نشاط الفلاحة الذي تنقصه مزيد من الإمكانيات وتسهيلات كالرقمنة وتوفير التكنلوجيا لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال .

الجدول (21) :عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن

عدد المؤسسات حاملي السجل التجاري	عدد السكان في الولاية	نسبة المؤسسات /1000 ساكن
19087	480270	‰ 39.74

المصدر : دار الصناعة ولاية سعيدة PME

التعليق: نرى أن نسبة المؤسسات /1000 ساكن ضئيلة مقارنة بعدد سكان ولاية سعيدة .

المطلب الثاني : عدد المؤسسات على مستوى ولاية سعيدة حسب القطاع والنشاط .

الجدول (22) :عدد المؤسسات على مستوى ولاية سعيدة حسب القطاع والنشاط .

	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات						عدد العمال					
		المنطقة الصناعية سعيدة		المنطقة الصناعية عين الحجر		خارج المناطق الصناعية		المنطقة الصناعية سعيدة		المنطقة الصناعية عين الحجر		خارج المناطق الصناعية	
		عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
1	الفلاحة و الصيد			1		4	26			110		73	106
2	المياه و الطاقة						5						16
3	الطاقة												
4	خدمات و أشغال بترولية												
5	مناجم و محاجر						7						44
6	الحديد و الصلب												
7	مواد البناء	1		3		1	9	62			74	241	485
8	البناء والأشغال العمومية	1	3	9		1	662	21	19		117	21	2317
9	الكيمياء و البلاستيك	2					2	124					2
10	الصناعة الغذائية	4	4	3		3	12	287	248		12	30	141
11	صناعة النسيج					1	2					148	2
12	صناعة الجلد												
13	صناعة الخشب والورق					2						65	
14	صناعات مختلفة												
15	النقل و الاتصالات	1	1	1		1	67	111	98		1	69	100

16	التجارة	2	5		3	2	251	703	26		14	356	450
17	الفندقة والإطعام				2	103						113	191
18	خدمات للمؤسسات	1				10	29						38
19	خدمات للأسر		4		2	718		9			16		1391
20	الهيئات المالية					4	10					280	6
21	الأعمال العقارية					12							57
22	خدمات للجماعات		3			261	1	25				33	994
المجموع		12	20	1	21	2151	27	425	1337	110	234	1429	6340
المجموع		32		22		2197		1762		344		7769	
المجموع العمومي		2232						9875					

المصدر : دار الصناعة ولاية سعيدة PME

الشكل (09) : منحنى يبين حصة القطاع العمومي والقطاع الخاص من حيث عدد المؤسسات وعدد العمالة فيهما.

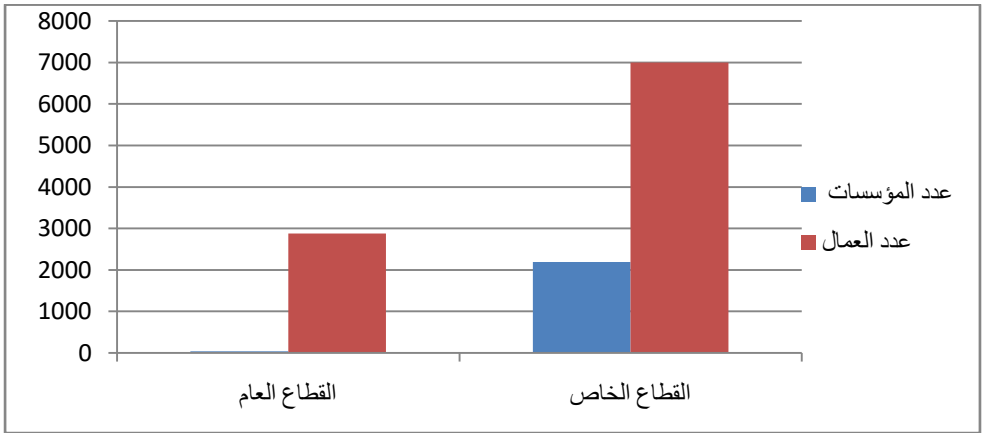

من إعداد الطلبة

التعليق : نلاحظ أن القطاع الخاص تفوق على القطاع العمومي سواء من حيث العدد أو العمالة وهذا إن دل فهو يدل على إهتمام الدولة بالقطاع الخاص ومحاولتاه واجتهادها في إدماج الخواص في التنمية الاقتصادية وتشجيع المقاولاتية .

الشكل (10) : منحنى عدد المؤسسات و عدد العمال حسب كل نشاط

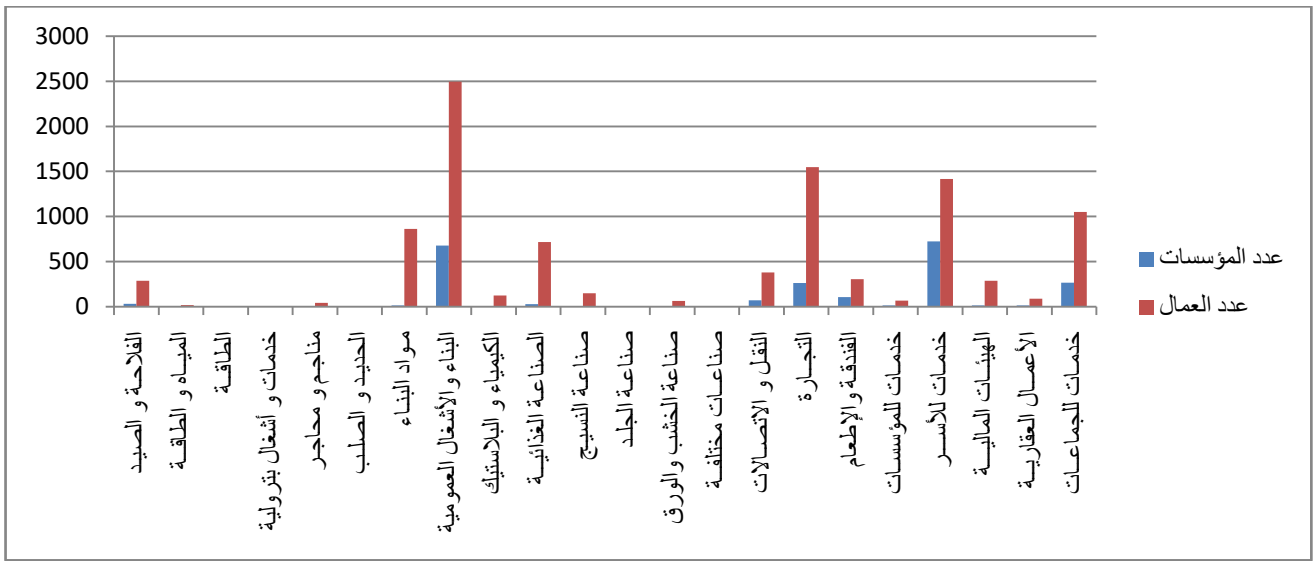

من إعداد الطلبة

التعليق : نلاحظ أن مجال خدمات الأسر حاز على حصة معتبر من الحصة الإجمالية من حيث عدد المؤسسات لما يملكه هذا النشاط من أهمية فالأسرة هي لبنة وأساس بناء المجتمع وتحقيق التنمية و التطور لكن نشاط البناء والأشغال العمومية تفوق عليه من حيث عدد العمالة لما يحتاجه من جهد كبير وكثرة الأشغال والمهام فيه فهنا نتكلم خاصة على البنية التحتية التي تكون قاعدة وبداية أي مشروع تنموي والتي تحتاج إلى إمكانيات كبيرة ووفيرة لتحقيق الهدف ثم تليها النشاطات

المطلب الثالث : عدد المؤسسات الموقوفة على مستوى قطر ولاية سعيدة واهم المشاكل والحواجز التي طالت سببا في فشلها .

أولا : وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب النشاط الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022

عدد المؤسسات القطاع العمومي : 40 و عدد عمالها 2876

عدد المؤسسات القطاع الخاص : 2192 و عدد عمالها 6999 و هي موزعة كالتالي :

الجدول (23) : وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب النشاط الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022

قطاعات النشاط		المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
		العدد	العمال	العدد	العمال
الفلاحة و الصيد		50	183	26	106
المياه والطاقة		00	00	05	16
مناجم ومحاجر		00	00	07	44
البناء والأشغال العمومية		20	42	674	2453
الصناعة	مواد البناء	20	303	12	559
	الكيمياء و البلاستيك	02	124	02	02
	الصناعة الغذائية	06	317	19	401
	صناعة النسيج	01	148	02	02
	صناعة الخشب والورق	02	65	00	00
الخدمات	النقل والاتصالات	02	180	69	199
	التجارة	04	1059	259	490
	الفندقة والإطعام	02	113	103	191
	خدمات للمؤسسات	01	29	10	38
	خدمات للأسر	00	00	724	1416
	الهيئات المالية	10	280	04	06
	الأعمال العقارية	00	00	12	57
	خدمات للجماعات	01	33	264	1019
المجموع		40	2876	2192	6999

المصدر: مفتشية العمل

الجدول (24) :وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب البلديات الموقوفة الى غاية 31 ديسمبر 2022

الرقم	البلدية	المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
		العدد	العمال	العدد	العمال
1	سعيدة	30	2346	1523	4793
2	عين الحجر	04	203	157	552
3	مولاي العربي	00	00	14	18
4	سيدي أحمد	00	00	17	126
5	سيدي بوبكر	00	00	47	98
6	سيدي اعمر	02	41	16	264
7	أولاد خالد	02	41	184	452
8	هونت	00	00	08	12
9	الحساسنة	02	245	38	127
10	المعمورة	00	00	07	15
11	عين السخونة	00	00	11	72
12	أولاد إبراهيم	00	00	88	327
13	تيرسين	00	00	02	2
14	عين السلطان	00	00	08	08
15	يوب	00	00	66	115
16	دوي ثابت	00	00	07	18
المجمـوع		40	2876	2192	6999

المصدر : دار الصناعة ولاية سعيدة PME

ثانيا : العوائق والحواجز التي تعترض عمل المؤسسات بصفة عامة .

1. **الحماية الفكرية:** بحيث يعد من أهم العراقيل التي يواجهها المبتكر، بحيث يأخذ وقتا طويلا من اجل الإفصاح عن فكرته بسبب خوفه من سرقتها، في حين أن عنصر الوقت مهم في مجال الابتكارات بحيث قد يظهر مبتكر آخر بنفس الفكرة يطورها أو ظهور فكرة أحسن منها في الوقت الذي لا زال المبتكر الأول متوتر وخائف من سرقة ابتكاره .
2. **ضعف التوجيه:** وذلك بسبب أن المبتكرين معظمهم تخصصاتهم تقنية ونظرية ويحتاجون للتوجيه، وذلك لكل واحد في تخصص أفكاره وإعماله وذلك لمعرفة خصائص السوق، وهو ما جعل المبتكرين في عينة الدراسة يصطدمون بمواقف كان من الممكن تجنبها بالاستشارة والتوجيه من الجهات المتخصصة .
3. **مشكل التمويل:** هذا العنصر تم تمييزه خاصة للمبتكر السادس الذي وقع في مشكل التمويل وبالتالي التخلي عن المشروع والتوجه للعمل مع الخواص ، وهنا يمكن القول أن المشكل في عدم استقطاب المستثمرين و إقناعهم بالمشروع راجع إلى نسبة العوائد التي يرى فيها المستثمر نفسه فيها نسبة نجاح عالية ، في حين أن المبتكر الثالث حل مشكل التمويل بالقرض من البنك و لكن كانت التكاليف مرتفعة مما جعله يعجز عن تحملها و فشل في مشروعه .
4. **مشكل التسويق(السوق):** إن عدم دراسة السوق يجعل من المنتج صعب التسويق و هذا ما يتميز به السوق الجزائرية من قلة فرص تسويق منتج جديد .
5. **العراقيل البيروقراطية:** بحيث تتميز الإدارة الجزائرية بكثرة الوثائق التي تكون عائقا في وجه المبتكر، كما تشهد الإدارة بخاصية التمييز شخصا عن آخر بما يسمى بالمعرفة مصطلح جزائري متداول .
6. **الخبرة:** فبالرغم من أن بعض المبتكرين يتميزون بالخبرة في مجالات تخصصاتهم إلا أن أفكارهم توقفت و هذا بسبب أنهم يمتلكونها مجرد نظريا في حين أنهم يفتقرون لها في مجال الأعمال . و حتى و لو توفرت لديهم الخبرة و جب عليهم البحث في النماذج الجديدة خاصة في التعامل مع إنشاء مؤسسة ناشئة و الابتكار عامة .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستطيع أن نقول أن التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الجزائر المتمثل بالاعتماد على نظام السوق سمح بفتح المجال أمام المقاولاتية و كخطوة أخرى عملت السلطات الجزائرية على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، و لأن المقاول لا يستطيع في الكثير من الأحيان إنشاء مؤسسته بمفرده نظرا لما تتطلبه العملية من إمكانيات متنوعة (مادية , مالية...الخ), تم إنشاء أجهزة دعم المقاولاتية وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين .

ولذلك رأينا نتائج هذه السياسات على النشاط الاقتصادي من خلال تزايد أعداد الأنشطة المقاولاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتسجيلها لأرقام هامة في تدعيم معطيات النشاط الاقتصادي كالصادرات خارج المحروقات ، مناصب الشغل، وتطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة .

و قد رأينا أن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سعيدة في تزايد و ذلك راجع للإهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية و الدعم الذي تقدمه في سبيل تشجيع المقاولاتية خاصة في القطاع الخاص .

الخاتمة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها في موضوع البحث الذي يدرس إشكالية المقاولاتية في الجزائر في إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة ، حيث توصلنا في الأخير أن المرافقة المقاولاتية من طرف دار الصناعة فعلاً تساهم في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن تختلف إشكالية المقاولاتية من قطاع إلى قطاع منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى سنة أخرى وهذا ما استنتجناه من خلال تحليل الجداول والأشكال والمنحنيات، إلا أنها تبقى مساهمة ضعيفة مقارنة إلى ماهو منتظر منها.

إن تطور المؤسسات عبر ولاية سعيدة مرتبط بالمرافقة الجيدة لدى الهيئات والوكالات المحلية والوطنية باعتبار المؤسسات أهم الركائز الأساسية التي تستند عليها الحكومة لمواجهة مشكلة الاقتصاد الوطني، فالمرافقة المقاولاتية هي أساس بنية المؤسسة ، فهي تساهم في بناء التنمية المحلية للدولة وخاصة في الدول النامية، وذلك لما تحققه من دور إقتصادي، واجتماعي، وثقافي وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من أجل خلق الثروة الإقتصادية واكتشاف الفرص واستغلالها وهذا ما يدفعه لإنشاء مؤسسة جديدة وتطوير المؤسسات القديمة.

تتيح ثقافة المقاولاتية عن طريق التعليم المقاولاتي إضفاء طابع خاص على القدرة على الإبداع , الإدارة ، و التسيير بحيث تصبح هذه القدرات في متناول الجميع داخل المجتمع. الديناميكية والحركية التي تتولد عن هذه القدرة تكون أساس زيادة فرص العمل والشغل داخل المجتمع وبالتالي التغلب على الفقر من خلال تشجيع تكوين الثروة .

نتائج الدراسة:

1) قلة إقبال الشباب على المقاولاتية في السنوات الأخيرة، لانخفاض الدعم من طرف الدولة نتيجة التذبذب في أسعار البترول، و التغيير في القوانين.
2) اهتمام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقطاع الفلاحة والخدمات والأشغال العمومية أكثر من القطاعات الأخرى.
3) المؤهلات العلمية والتعليمية للشباب لها دور كبير في إنجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4) إقبال الرجال على مشاريع الوكالة أكثر من النساء نتيجة لظروف المنطقة.

التوصيات والاقتراحات:

- تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل التسهيل على المقاولين.
- النظر لخصوصيات المنطقة ووضع برامج وسياسات وفق هذهالخصوصية.
- العمل على زيادة الدورات التكوينية لفائدة المقاولين لإبراز أهمية المرافقة المقاولاتية.
- الاعتماد على التطور التكنولوجي من أجل الرقي المرافقة المقاولاتية من ناحية التعاملات الإلكترونية بين المقاول والوكالة
- انتهاج البرامج الإعلامية للتعريف المرافقة المقاولاتية وأهميتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام أكثر بمرافقة المؤسسات الناشئة لما لها من دور كبير في الجانب الإقتصادي والإجتماعي.
- ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة من أجل تسهيل عمل المؤسسات.
- اللجوء واختيار البيداغوجية التحفيزية بمناسبة تكوين الشباب وتدريبهم .
- تعميم تجربة دار المقاولاتية على مستوى المدارس الابتدائية و المتوسطات و الثانويات من أجل غرس الروح المقاولاتية منذ الصغر

آفاق الدراسة :

أثناء دراستنا للموضوع ظهرت لنا بعض المواضيع في هذا السياق، وبالتالي فتح أفاق جديدة للدراسة والبحث ومن بين هذهالمواضيع نقترح ما يلي:

- ما هي أسباب عزوف الشباب عن المقاولاتية والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور الرقمنة والتعاملات الالكترونية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- دور التعليم المقاولاتي في نشر وترسيخ الثقافة والروح المقاولاتية .

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. البسيوني رضا إسماعيل. (2009) "إدارة الأعمال ، القاهرة ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ,الطبعة الأولى.

2. الزهراء سالم فاطمة، و عبد الوهاب قاسم مجدي. (2012). مستقبل جودة التعليم: التدويل، وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية.

3. أيمن عادل عيد (2014) ، التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الإقتصادي والأمن الاجتماعي، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال.

4. رابح خوني، و رقية حساني. (2008). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها طبعة 1. مصر : ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع .

5. رامي زيدان. (2010). المشروعات الصغيرة و المتوسطة في سوريا . دمشق (سوريا): الهيئة العامة السورية للكتاب .

6. سعاد نائف برنوطي، (2008). إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة). عمان: دار وائل للنشر،الطبعة الثانية.

7. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي. (2006). الريادة وادارة الأعمال الصغيرة. دار الحامد، عمان .

8. عاطف وليم أندراوس. (2007). دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى.

9. عبد الملك طاهر المخلافي. واقع التعليم لريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية. الرياض السعودية.

10. عبد مطلب عبد الحميد. إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الدار الجامعية، الإسكندرية.

11. علاء الدين زيدان. (2007). ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

12..مجدي عوض مبارك. (2009). ، التربية الريادية والتعليم الريادي: مدخل نفسي سلوكي. إربد الأردن: عالم الكتب الحديث.

13.محمد على جعلوك. (1999). أعمال المقاولاتية إدارة المشروعات وتنفيذ العقود. بيروت لبنان: دار الراتب الجامعية للنشر والتوزيع.

14..ند صالح الحناوي، ابراهيم إسماعيل سلطان. (1999). الإدارة المالية و التمويل. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع.

15..ناصر دادي. (1998). إقتصاد مؤسسة. الجزائر: دار المحمدية للنشر.

16.نبيل جواد. (2007). إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . بيروت (لبنان): مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر, ط1.

17.إسماعيل بوخاوة، و سمراء دومي. (6 جوان , 2002). المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في مرحلة إقتصاد السوق , مجلة العلوم االإجنماعية و االإنسانية , العدد 6.

18.لطرش الطاهر. (2000). تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

19.عمرو علاء الدين زيدان. (2007). ريادة الاعمال: القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية،. المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية،.

الرسائل و المذكرات و الملتقيات :

1. يحياوي مفيدة. (7 – 08 – 09 أفريل , 2010). إنشاء المؤسسة والمقاولاتية :هل هي قضية ثقافة؟

2. أحمد غدير، و سليمة. (2017). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر,دراسة حالة الجنوب الشرقي,أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية,جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة, الجزائر ،ص.1. جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة ,الجزائر .

3. الجودي محمد علي،. (2014 – 2015). نحوى تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي. تأليف دراسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة محمد خضر بسكرة .

4. براهيم بن صالح القرناس. (21 _25 جانفي, 2002). التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة. البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط طوكيو .

5. توفيق خذري، و و آخرون. (6 -5 - 2013). المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة. دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة ما واقع الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية، وما هي ركائزه،. جامعة خنشلة.

6. دباح ندية. (2010 - 2011). دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها،. مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، منشورة جامعة الجزائر ،الجزائر3 .

7. القانون التوجيهي. (ديسمبر 2001) رقم 01 - 18. *ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.* وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

8. سلمان ناصر،. (يوم 23-22 فيفري فيفري , 2011). عواطف محسن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية.

9. سوامس رضوان. (22 -23 أفريل , 2003). العلاقة بين البنك و المؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية و النقدية الجارية في الجزائر . *الملتقى الوطني حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد , كلية العلوم الإقتصادية جامعة وقلة ،*

10. شهرزاد برجي. (2011 -2012). إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤ سسات الصغيرة و الكبيرة و المتوسطة. تأليف *مذكرة الماجستير جامعة أبي بكر بلقايد , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير* . تلمسان (الجزائر).

11. .صندرة صايبي. (2014 - 2015). محاضرات في إنشاء المؤسسة جامعة قسنطينة 2عبد الحميد مهري.

12. طالبي خالد (2010 -2011). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , رسالة ماجيستير في التمويل الدولي غير منشورة . كلية العلوم الإقتصادة و علوم التسيير , جامعة قسنطينة , الجزائر .

13. عبد الكريم لطيف. (2002). واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات دالة الإقتصاد . رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر .

14. عبد اللطيف بلغرسة، و السعيد بريش. (17 -18 أفريل, 2006). إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف

15. عمران عبد الحكيم،. (2007). إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ،رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير. جامعة المسيلة .

16. قنيدرة سمية. (2009 – 2010). دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة .دراسة ميدانية مذكرة ماجستتير في علوم التسيير ' فرع تسيير الموارد البشرية. قسنطينة (جزائر) , جامعة المنتوري كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير .

17. دراسة حالة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة , كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر لفقير حمزة. (2009). تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة. تأليف مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بومرداس، الجزائر.

18. لونسي ريم، ، مذكرة تخرج ضمن. (2014 – 2015). المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر. دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية – باتنة – متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة سطيف 2الجزائر، ،2211/2211 .

19. لؤي عيد زكي رضوان. (18–22 يناير, 2004). المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية. الواقع ومعوقات التطوير،

20. محمد بو همز; بن يعقوب, الطاهر. (25 –26 ماي, 2003). جامعة فرحات عباس , سطيف. تمويل المشروعات المحلية (سطيف) ,الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و نظوير دورها في الإقتصاديات المغاربية .

21. مشري محمد الناصر، (2008–2011). دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. تأليف مذكرة ماجستتير في العلوم الإقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة ,مدرسة الدكتراه. سطيف: جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية.

22. مليحة حقيقي. (2007). دور الإبداع و الإبتكار في تأهيل االمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية _خميس مليانة، الجزائر.

23. محمد قوجيل. (2015/2016). دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر. أطروحة نيل شهادة الدكتورة، منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

24. غانم، و حنان. (5- 6 ماي, 2013). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني.

25. أحمد الشميمري. (15 02, 2010). ريادة الأعمال تدخل منظومة التعليم بالجامعات السعودية، مقال بصحيفة الإقتصادية الالكترونية السعودية،دور التعليم في ترقية الروح المقاولاتية.

26. خوني رابح. (2003). ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري. رسالة ماجستير ، غير منشور كلية الإقتصاد وعلوم التسيير. فرع إقتصاد التنمية.

27. سنوف فريدة. (2008). المرأة المقاولة في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم وتنمية وتسيير الموارد،

28. زغيب شهرزاد. (2002). المؤسسات ص و م . الملتقى الوطني الأول حول م ص و م و دورها في التنمية. الأغواط .

29. ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي لإشكاليات وأفاق التنمية القاهرة، جمهورية مصر العربية .

الجرائد والمراسيم :

1. مرسوم تنفيذي رقم 04-01المؤرخ في 03 جانفي 2004. *يتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-188المؤرخ في 16 جويلية 1991والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة الجريدة الرسمية الج ازئرية* ، العدد 03. (11 01, 2004).

2. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من القانون 02 - 17* العدد02. (11 جانفي 2017). الجريدة الرسمية المادة 08..

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . *الجريدة الرسمية* ،. العدد06. (25 جانفي , 2004).

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية*، ،. العدد 13. (26 فيفري , الصادر في 26فيفري ،2003).

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، . *الجريدة الرسمية* ،. العدد174. (13 نوفمبر , 2002).

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،المرسوم الرئاسي رقم 04-134المؤرخ في 14أفريل ،2004 . العدد27. (28 أفريل , 2004).

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم ، 253-13 المؤرخ في 02 جويلية 2013* ، العدد35. (7 جويلية , 2013).

8. الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي رقم 190-2000. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* ،.العدد 42. (المؤرخ في 11 جويلية, 2000).

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية* ، صفحة 17 العدد 47. (19 جويلية, 2006)..

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. العدد64. (الصادرة في 10 أكتوبر, 1993).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجريدة الرسمية ، العدد77. (المؤرخ في 12 ديسمبر , 12.الصادر في 15 ديسمبر سنة 2001

_ النشريات :

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار,مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائية ,نشريه المعلومات الاقتصادية ,مرجع سابق العدد 22 .
2. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاقتصادية ، العدد 28 .
3. نشريات البنك الدولي للإحصائيات للناتج الداخلي الخام و نشريات مختلفة عن قيمة المضافة .
4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام . (ديسمبر, 2006). النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. *العدد 32* .

المراجع باللغة الأجنبية :

1) Alain Fayolle .Introduction à l'entrepreneuriat .paris: Dunod.

2) Azzedine Tounes , .(2003) .L'intention entrepreneuriale .*thèse doctorat, faculté de droit, des SC économiques et de gestion, université de Roue* page . France.

3) Bendiabdellah Abdeslam Hadj Slimane Hind) .Avri 2010 .(L'enseignement l'entrepreneuriat : pour un meilleur développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants .,*Premières journées scientifiques internationales sur l'entreprenariat :entreprenariat : Formation et Opportunités d'affaires* université de Biskra.

4) -Brahim Allali .Vers une théacks de l'entrepreneuria .maroc: cahier de recherche L'ISCAE, a 17.

5) Camille CARRIER .(2009) .L'enseignement de l'entrepreneuriat . *au-delà des cours magistraux des études de cas etplan d'affaires.,*

6) Colette Henry ،Claire Leitch ،et Frances Hill .Entrepreneurship Education and training can entrepreneurship be taught,*Education and Training*

7) Frances Hill, Claire Leitch, Colette Henry .(2005) .Entrepreneurship Education and training can entrepreneurship be taught ,*Education and Training, Vol. 47 .*

8) Unnidis Dimitr et Bouillier Sophie .(1999) .La légende de l'entrepreneur .paris: , Edition la découverte & Syron.

9) Isabelle Djanos) .arjun 2002 .(L'entrepreneuriat un champ fertile à la recherche de son unité .france: revue française de gestion, vol 28, 138.,

10) Jean-Pierre BECHARD et Denis GREGOIRE .(2009) .Archetypes d'innovations pédagogiques dans l'enseignement supérieur de l'entrepreneuriat : modèle et illustrations, Revue de l'entrepreneuriat.

11) Khaled Bobdallah و،Zouache Abdallah .(2005) .*Entrepreneuriat et développement économique* .alger 73: , les cahiers da CREAD.

12) Le Fond de garantie des crédits aux PME) .avril 2011 .(Le Garant,Bulletin d'information édité par le fond de garantie des crédits aux PME-FGAR, Alger .

13) Loyda Lily GOMEZ SANTOS , .(2014) .L'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de l'université .*la contribution de la méthode des cas thèse de doctorat en sciences de gestion,Université de Lorraine .*

14) Ministère de l'industrie .(2010) .Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et la promotion de l'investissement ,, des études économiques et statistiques ,bulletin d'information de la P.M.E , *direction de veills stratégique* ،

15) Robert Witterwulghe .(1998) .La PME une entreprise humaine .paris: De Boeck Université.

16) sadi, N. E. (2006). la privatisation des entreprises publique en Algerie . France: 2 ème Edition, office des publications universitaire.

17) Sophie Bouillier et Dimitri Unnidis .(1999) ، *La légende de l'entrepreneur* Paris :Edition la découverte & Syron.

18) Toulouse و ،echard .Validation of a didactic model for the analysis of – training objectives in entrepreneurship, 1998, *نحو* . *نقلا عن اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين: تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، 2010.*

_ الموقع الالكتروني :

1) *www.ansej.org.dz.*(2014 ,12 10) .

2) http://www.aleqt.com/2009/01/04/article_180430.html الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية التكوين وفرص الاعمال، كلية العلوم الإقتصادية،

3) *http://www.fgar.dz.*(2014 ,12 22) .

4) (2014 ,12 10) http://www.oecd.org/regional/leed/43202553.pdf.

5) *http://www.cgci.dz.*(2014 ,12 22) .

6) http://www.angem.dz/portail/index.php?lang=ar&Itemid=1274

الملاحق :

ملحق (01): مراحل تطور المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية سعيدة .

.

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التطور %
2017	1890	_____
2018	1906	0.84
2019	1967	3.2
2020	1970	0.15
2021	2237	13.55
2022	2876	28.56
2023	2785	- 3.16

ملحق (03): عدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف

عدد المسجلين	النشاط
1189	الصناعة التقليدية فنية
841	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد
1729	الصناعة التقليدية للخدمات
3759	**المجموع الكلي**

ملحق (02): العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة

	الشخص الطبيعي	الشخص المعنوي	المجموع
إنتاج السلع	**4649**	**291**	**4940**
الخدمات	**5897**	**223**	**6120**
مختلف الأنشطة	**/**	**/**	**8027**
المجموع الكلي			**19087**

الملحق (04): العدد الإجمالي لأصحاب المؤسسات المؤمنين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء .

النشاط	عدد المسجلين
الفلاحة	1
المحاجر	4
البناء و الأشغال العمومية	1417
خدمات للأسر	17
شعب مختلفة	1022
المجموع الكلي	2461

الملحق (05): عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن .

عدد المؤسسات حاملي السجل التجاري	عدد السكان في الولاية	نسبة المؤسسات /1000 ساكن
19087	480270	‰ 39.74

الملحق (06): عدد المؤسسات على مستوى ولاية سعيدة حسب القطاع والنشاط .

	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات						عدد العمال					
		المنطقة الصناعية سعيدة		المنطقة الصناعية عين الحجر		خارج المناطق الصناعية		المنطقة الصناعية سعيدة		المنطقة الصناعية عين الحجر		خارج المناطق الصناعية	
		عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
1	الفلاحة و الصيد			1		4	26			110		73	106
2	المياه و الطاقة						5						16
3	الطاقة												
4	خدمات و أشغال بترولية												
5	مناجم و محاجر						7						44
6	الحديد و الصلب												
7	مواد البناء	1				1	9	62			74	241	485
8	البناء والأشغال العمومية	1	3	9		1	662	21	19		117	21	2317
9	الكيمياء و البلاستيك	2					2	124					2
10	الصناعة الغذائية	4	4	3		3	12	287	248		12	30	141
11	صناعة النسيج					1	2					148	2
12	صناعة الجلد												
13	صناعة الخشب والورق					2						65	
14	صناعات مختلفة												
15	النقل و الاتصالات	1	1	1		1	67	111	98		1	69	100
16	التجارة	2	5	3		2	251	703	26		14	356	450
17	الفندقة والإطعام					2	103					113	191
18	خدمات للمؤسسات	1					10	29					38
19	خدمات للأسر		4	2			718		9		16		1391
20	الهيئات المالية					10	4					280	6
21	الأعمال العقارية						12						57
22	خدمات للجماعات		3			1	261		25			33	994
	المجموع	12	20	1	21	27	2151	1337	425	110	234	1429	6340
	المجموع	32		22		2197		1762		344		7769	
	المجموع العام	2232						9875					

الملحق (07): وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب النشاط الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022.

قطاعات النشاط		المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
		العدد	العمال	العدد	العمال
الفلاحة و الصيد		05	183	26	106
المياه والطاقة		00	00	05	16
مناجم ومحاجر		00	00	07	44
البناء والأشغال العمومية		02	42	674	2453
الصناعة	مواد البنـاء	02	303	12	559
	الكيمياء و البلاستيك	02	124	02	02
	الصناعة الغذائية	06	317	19	401
	صناعة النسيج	01	148	02	02
	صناعة الخشب والورق	02	65	00	00
الخدمات	النقل والاتصالات	02	180	69	199
	التجـارة	04	1059	259	490
	الفندقة والإطعام	02	113	103	191
	خدمات للمؤسسات	01	29	10	38
	خدمات للأسر	00	00	724	1416
	الهيئات المالية	10	280	04	06
	الأعمال العقارية	00	00	12	57
	خدمات للجماعات	01	33	264	1019
المجموع		40	2876	2192	6999

الملحق (08): وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب البلديات الموقوفة إلى غاية 31 ديسمبر 2022

الرقم	البلدية	المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
		العدد	العمال	العدد	العمال
1	سعيدة	30	2346	1523	4793
2	عين الحجر	04	203	157	552
3	مولاي العربي	00	00	14	18
4	سيدي أحمد	00	00	17	126
5	سيدي بوبكر	00	00	47	98
6	سيدي اعمر	02	41	16	264
7	أولاد خالد	02	41	184	452
8	هونت	00	00	08	12
9	الحساسنة	02	245	38	127
10	المعمورة	00	00	07	15
11	عين السخونة	00	00	11	72
12	أولاد إبراهيم	00	00	88	327
13	تيرسين	00	00	02	2
14	عين السلطان	00	00	08	08
15	يوب	00	00	66	115
16	دوي ثابت	00	00	07	18
المجموع		40	2876	2192	6999